



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر
المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي

عبير عودة الله الحميدات

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1439هـ-2017م

الإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر
المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي

إعداد:

عبير عودة الله الحميدات

بكالوريوس تصنيع غذائي من جامعة القدس/فلسطين

المشرف: د. عبد الرحمن التميمي

قدمت هذه الدراسة للحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات
والتنمية الريفية من جامعة القدس

1439 هـ / 2017 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج بناء المؤسسات

إجازة الرسالة

الإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي

اسم الطالبة: عبير عودة الله الحميدات
الرقم الجامعي: 21320189

المشرف: د. عبد الرحمن التميمي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2017/11/19 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

- | | |
|----------------|--|
|: التوقيع | 1- رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الرحمن التميمي |
|: التوقيع | 2- ممتحنا داخليا: د. منصور غرابة |
|: التوقيع | 3- ممتحنا خارجيا: د. عامر مرعي |

القدس - فلسطين

1439 هـ / 2017

الإهداء

إلى من كَلَّتْ أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة.. إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي الطريق.. إلى القلب الكبير والدي الغالي..

إلى من أرضعتني الحب والحنان.. إلى رمز الحب ويلسم الشفاء والدتي الحبيبة..

إلى من شاركوني حلو الحياة ومرها... أخوتي..

إلى فلذات كبدي أبنائي وبناتي ...

إلى الذي ضحى بالكثير من وقته زوجي العزيز ..

إلى منارة العلم والنور الساطع.. إلى الهيئة التدريسية في جامعة القدس وأخص بالذكر الدكتور المشرف عبد الرحمن التميمي

إلى كل من ساندني وشجعني ووقف إلى جانبي في رحلتي إلى النجاح.. إلى من لهم جزء في قلبي..

إليهم جميعاً حباً.. وتقديراً.. ووفاءً...

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة أو معهد.

التوقيع:

عبير عودة الله الحميدات

التاريخ: 2017 /11 /19

شكر وعرّفان

باديء ذي بدء لا يسعني إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الرحمن التميمي، الذي تفضل وأشرف على هذه الرسالة، والذي كان على مدار إعداد هذه الرسالة مثال العالم الرصين، والراعي الصالح، والإنسان المثالي الحق. فإذا كان في رسالتي جودة وحسن، فإلى أستاذي الكريم يعود الفضل كله، وإليه تعزى كل إجابة، وعلي وزر ما وقعت فيه من أخطاء. كما أتوجه بالشكر العميق للدكتور عامر مرعي والدكتور منصور غرابية اللذان تفضلا بمناقشة هذه الرسالة.

كما أن الواجب يدعوني إلى رفع آيات الشكر والتقدير إلى جامعة القدس التي أتاحت لي فرصة إنجاز هذه الرسالة، وإلى كل الذين ساعدوني في إنجازها وإخراجها المخرج العلمي الرصين.

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي. وتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في المجال الزراعي سواء المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الأهلية والبالغ عددهم حوالي (1500) موظف وموظفة في الضفة الغربية. وتكونت عينة الدراسة من (100) موظف ممن يعملون في القطاع الزراعي الحكومي والأهلي، حيث تبلورت مشكلة الدراسة حول مدى الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية، وبالنسبة للحد الموضوعي فقد اقتصر على الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي، بينما اقتصر حدها البشري على العاملين في المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي، بينما اقتصر حدها المكاني على الضفة الغربية.

ومن مبررات اختيار هذا الموضوع، الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تشهد تطورات وتحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة، لا سيما أمام التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الهادف إلى خدمة مصالح التطور والتنمية، والرغبة في الوقوف على حقائق الأمن الغذائي لما له من انعكاسات على التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، إضافة إلى الرغبة الذاتية في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي والوقوف على مقومات وخبايا هذا القطاع.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع الأسلوب الإحصائي الوصفي والأسلوب الإحصائي الاستدلالي للوصول إلى النتائج المرجوة، ومالت الدراسة إلى استخدام الأسلوب الوصفي في وصف بعض مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني وحجم المساعدات الغذائية المقدمة للأراضي الفلسطينية خلال خمسة وعشرين عاماً (1988 - 2013)، كما وظفت الباحثة الاستبانة كأداة للوصول إلى الكثير من الحقائق حول الأمن الغذائي، علاوة على استخدام أسلوب المقابلة. تم التحقق من صدق أداة الدراسة بالاعتماد على محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص واللذين نصحوا بالتعديل والحذف والإضافة على الفقرات حتى أصبحت بصورتها النهائية بحث تكونت الاداة من (61) فقرة موزعة على أربعة مجالات على أربع محاور: القدرة على جسر الفجوة الغذائية، دور المؤسسات الأهلية في جسر الفجوة الغذائية، دور المؤسسات الحكومية في جسر الفجوة الغذائية، دور المساعدات الخارجية في جسر الفجوة الغذائية. وللتأكد من ثبات أداة الدراسة تم احتساب

معادلة كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha)، وكانت قيمة معامل الثبات (0.97) وهي قيمة مرتفعة تقي بأغراض الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها استخدمت الباحثة التحليلات الإحصائية الآتية: معادلة Cronbach's Alpha للتأكد من ثبات أداة الدراسة، ومعامل ارتباط بيرسون للتحقق من صدق أداة الدراسة.

ودلت نتائج الدراسة على: ان الامن الغذائي هو ظاهرة اجتماعية متعددة الابعاد، ويستوجب دراستها من هذا المستوى، وانه عملية سياسية تشترك فيها الدولة والمواطن من الدرجة الأولى، وأن هناك مجموعه من الموارد والطاقت الزراعية لازالت غير مستغلة استغلالاً أمثل، وأن المستغل منها ما زال دون مستوى الاستغلال الاقتصادي الأمثل، وأن هناك قصورا واضحا في مستوى الخدمات الزراعية التكنولوجية وقلة المخصصات المالية الاستثمارية والتسهيلات الائتمانية والكوادر البشرية المؤهلة.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: تنشيط الاستثمارات العامة والخاصة في مجال الزراعة، وبصفة خاصة في مجال الهياكل الأساسية الريفية، والبحث والتطوير والابتكار، ووضع استراتيجيات وأدوات لإدارة المخاطر، وزيادة فرص إتاحتها للمزارعين، وضرورة التكيف مع تغير المناخ: زراعة الأصناف الملائمة، وتحسين نظم الري، والتقنيات الزراعية، وتحسين بيئة الاستثمار في القطاع الزراعي. وزيادة الاهتمام بالبحث الزراعي وتوفير التمويل الضروري لتطوير مراكز البحوث الزراعية ودعمها.

The potential and gaps in food security in the West Bank from the perspective of governmental and private institutions working in the agricultural field

Student: Abeer Odet Allah Al_Hmedat

Supervisor: D. Abd Al_Rahman Al-Tamimi

Abstract

This study aimed to Know the potential and gaps in food security in the West Bank from the perspective of governmental and private institutions working in the agricultural field. The Population of study consisted all the employees who are working in the governmental and private agricultural sector and their number around 1500 in west bank , and the sample of study consist 100 of them.

Of the justifications for choosing this subject is the tendency to follow up the new topics that standup on many of successive developments and transformations. Especially in front of the challenges that imposed by the economic situation to serve the interests of development, and the desire to identify the facts of food security because of its serious and dangerous implications on the economic and social development.

To achieve this goal the study followed descriptive statistical method and Indicative statistical method to reach the desired results, The study tended to use the descriptive method to describe some indicators of the Palestinian economy and the size of the food aid that are introduced to the Palestinian lands during twenty five years 1988 – 2013, the researcher use the questionnaire as a tool to reach to many facts about the food security, she use also the interview method. The questionnaire consists sixty paragraphs that are distributed to four parts: the ability to solve the food problem, the rule of the national institutions in solving the food problem, the rule of the governmental institutions in solving the food problem, the rule of the external assistance in solving the food problem.

And to ensure the stability of the study tool, it was used the Cronbach's Alpha formula, The value of the stability rate was (0.97) and it's a high value that meets the study objectives. To achieve the aims of study and answer it's questions, the researcher used The following statistical analyzes: Cornbach's Alpha formula to ensure the stability of the study tool and Pearson correlation coefficient to verify the veracity of the study instrument.

The results of the study indicate that the food security is a social phenomenon with multidimensional, so it's necessary to study it from this side, and it is a political process that in it involving the state and the citizen. And there is a group of resources and agricultural energies are not exploited until now, and there is a clear failure in the level of agriculture and technological services and a lack of the investment financial allocations and the human resources.

The study recommended with several recommendations To activate the public and private investments in agriculture field. To Make a strategies and tools to avoid the riskiness and to manage it, and to increase the chances of making them available for the farmers. The adaptation with the climate change. To develop the investment environment in agriculture sector. To increase the attention with the agriculture research and to provide the necessary funding to improve the agriculture centers.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1:1 مقدمة الدراسة

تعتبر الزراعة من أهم النشاطات والحرف التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه، ومارستها جميع الشعوب، وبالرغم من تفاوت نسبة الممارسة والنتائج المترتبة عليها كتحقيق الاكتفاء الذاتي أو الفائض في الإنتاج أو غير ذلك. مورست الزراعة قبل الصناعة أو أي مهنة أخرى، ولا يمكن لأي شعب أو أمة أن تعيش بدورها رغم ما تقدمه الصناعة من وسائل إنتاج التكنولوجيا للعمل بها، فهي تعتبر إحدى المؤشرات الضرورية لقيام تنمية فعالة في شتى مجالات الاقتصاد المختلفة.

إن بلوغ النمو الاقتصادي يتوقف أساسا على تحقيق تنمية تنافسية بين الزراعة والصناعة تهدف إلى تحقيق نمو مشترك وذلك من خلال علاقتهما الترابطية التي أضحت أمرا بديهيا. لقد ظهرت العلاقة في كثير من الأحيان من خلال النمو الاقتصادي الذي يعتمد بصفة كبيرة على التنافس التقني بين القطاعين، وبالتالي فإنه يستوجب على الأمة العربية أن تجد حلا لمعضلتها الغذائية، وإعطاء أهمية قصوى للقطاع الزراعي لتحقيق ما يسمى بالتنمية الزراعية من أجل ضمان أمنها الغذائي من المنتجات الزراعية (الغذائية) التي ينتجها هذا القطاع وهي كبيرة ومتنوعة، مثل (الحبوب، الخضروات، الفواكه، المنتجات الحيوانية كاللحوم البيضاء والحمراء، والألبان .. الخ)، وبالتالي تحقيق الاحتياجات المتزايدة للأفراد.

والأمن الغذائي هو إحدى ركائز الأمن القومي العربي نظرا لارتباطه بالحاجات المعيشية الأساسية للسكان وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد أخذ الاهتمام بموضوع الأمن الغذائي يتزايد منذ سبعينات القرن الماضي عندما أصبح الخلل واضحا بين ما تنتجه البلدان العربية من الغذاء من مواردها الوطنية من جهة، وما يحتاجه سكان كل بلد من الغذاء كما ونوعا

من جهة أخرى. وفي الوقت الذي يتزايد فيه الوضع الغذائي تدهورا، وتتضاءل الجهود الرامية لتحسينه على المستوى القطري والقومي، تتزايد الأخطار المحدقة بالوطن العربي، وتتزايد وتتزايد احتمالات استخدام الغذاء سلاحا للضغط والتهديد وزعزعة استقراره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

والأمن الغذائي أيضا يعتبر من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، وقد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها عام 2008، والمتمثلة في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلص الواردات منها مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية، وتقنين تصدير السلع الغذائية، وإلغاء الضرائب على الواردات، وزيادة أجور العاملين.

1: 2 مبررات الدراسة

- 1- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تشهد تطورات وتحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة، لا سيما أمام التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الهادف إلى خدمة مصالح التطور والتنمية.
- 2- الوقوف على حقائق الأمن الغذائي لما له من انعكاسات على التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.
- 3- الرغبة الذاتية في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي والوقوف على مقومات وخبايا هذا القطاع.
- 4- أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للتنمية المستدامة وإهماله يؤثر على احتياجات الأجيال القادمة.
- 5- محاولة إظهار مدى مساهمة القطاع الزراعي في ضمان التوازن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة.

1: 3 أهمية الدراسة

تكمّن أهمية البحث فيما يأتي:

- 1- خطورة الوضع الإنتاجي والاستهلاكي والتجارة الخارجية لأهم السلع الرئيسية، إذ اتسعت الفجوة الغذائية العربية من سنة لأخرى، وأصبحت قضية الأمن الغذائي ليست مجرد استيراد المواد الغذائية، بل اكتسبت أبعاد سياسية، وصار الغذاء سلاحاً فتاكاً بيد الدول المتقدمة.
- 2- تعد قضية الأمن الغذائي الركيزة الأساسية لاستراتيجية التنمية الشاملة، بحيث أن مسألة الأمن الغذائي مرتبط بالأمن القومي، وكذلك الوفاء بالمتطلبات الغذائية للمواطنين من ضمن الأولويات، وفي الوقت نفسه شرط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 3- كل الدول العربية تحقق عجزاً غذائياً ولا سيما فيما يتعلق باستيراد السلع الغذائية الرئيسية، مما يهدد أمنها الغذائي، على الرغم من توافر القدرة المالية للدول العربية النفطية، ومع ذلك فإن المتغيرات الدولية قد فرضت على بعض هذه الدول عدم إمكانية الحصول على الغذاء.
- 4- ترجع أهمية الدراسة لأهمية نموذج التنمية المستدامة كأحد الأساليب التي تستطيع تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- 5- تعتبر التنمية الزراعية والمحافظة على البيئة من أبرز الأمور التي تلقى اهتماماً واسعاً على المستويات الدولية والعربية كافة.
- 6- يعد موضوع الأمن الغذائي موضوع الساعة على الساحة العالمية، ومحور اهتمام الجميع بصفة عامة، وفلسطين بصفة خاصة.
- 7- ولا شك أن القيود السياسية والجغرافية والاقتصادية التي فرضتها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية منذ عام (1967) حتى الآن أدت إلى تدهور الوضع الغذائي في فلسطين على الرغم من توفر الظروف والإمكانيات اللازمة لتحقيق النمو والازدهار الزراعي والاقتصادي بشكل عام. وحولت هذه القيود شعبنا إلى مجتمع مستهلك غير منتج زراعياً، ومنذ قيام السلطة عام (1994) وتوقيع اتفاقية أوسلو حدث نمو بسيط للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام في حين بقي القطاع الزراعي يراوح مكانه في الركود وانعدام آفاق التطوير والتسويق وتحسين نوعية المنتجات وإعادة تأهيل المزارعين.
- 8- وعلى الرغم من تنبه السلطة الوطنية ممثلة بوزارة الزراعة في السنوات الأخيرة إلى موضوع الأمن الغذائي حيث أعدت هذه الوزارة استراتيجية وطنية للأمن الغذائي، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة كافة، إلا أن تطبيق هذه الاستراتيجية يواجه العديد من العراقيل والقيود

المحلية والخارجية، أهمها رفض المانحين لتوفير الدعم لمشاريع زراعية ضخمة في فلسطين، وهو ما اضطر السلطة الوطنية إلى توجيه الاستثمار إلى المجالين الصناعي والخدماتي.

9- ومن الناحية العملية تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي من خلال ما سيتوصل إليه من نتائج، كما يسلط الضوء على خصوصيات التنمية الزراعية لواحد من البلدان العربية ممثلا في فلسطين، وذلك من خلال تقييم واقع تجربتها الراهنة في مجال توفير الأمن الغذائي، بالإضافة إلى مساهمته العلمية كمرجع يستفيد منه الطلبة والباحثون في مجال الزراعات الغذائية. أما من الناحية التطبيقية فإن الأهمية تكمن فيما قد يطرح أمام المهتمين بشأن الأمن الغذائي من حلول مستتبطة من الواقع من أجل تدارك السلبيات لتحقيق حالة من الأمان، واعتبار ذلك نموذجا يحتذى به في بعض البلدان العربية.

1: 4 مشكلة الدراسة

تعد مشكلة توفير الغذاء إحدى مشكلات العصر الملحة على النطاق العالمي والآخذة في التفاقم عاما بعد عام رغم الجهود المبذولة لمعالجتها، ويقرر العلماء أن نصف سكان الريف تقريبا لا يحصلون على الغذاء الصحي بالكميات المناسبة، بل إن بعض الدول وبخاصة الفقيرة تعاني من انفجار سكاني، لذا فإنه كثيرا ما تتعرض للمجاعات كما حصل في أفريقيا (القاسم، 2001).

وتمثل قضية الأمن الغذائي العربي أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والبيئية وما يرتبط بها من قرارات ومسارات تنموية، والتي تتزايد مع تصاعد أزمة الغذاء على المستويات العالمية، لذا فقد حظيت قضية الأمن الغذائي باهتمام المستويات العالمية والعربية كافة، وسبب هذا الاهتمام ليس فقط أن الغذاء حق لكل مواطن وهو جوهر بقاء الإنسان، بل لفشل الجهود المبذولة في تجاوز المشكلة الغذائية التي تعاني منها كثير من الدول. والمشكلة تتعلق أيضا بالمعوقات التي تحول دون تطور إنتاج الغذاء في البلدان العربية والتبعات الناجمة عنها ستزداد حدة مع احتمالات استمرارية تدني الاعتماد

العربي على الذات - أي الاعتماد على موارده المحلية والوطنية وتتميتها وتطويرها. وتوسع العجز الغذائي على مدى السنوات. فكلما ضعفت قاعدة الإنتاج الغذائي، ازداد الاعتماد على مصادر أجنبية لسد الفجوة الغذائية، وازداد انكشاف الأسواق المحلية أمام مزاحمة المنتجات الأجنبية إلى الحد الذي يشجع إهمال الإنتاج المحلي وتفضيل المستوردات المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار وتزايد الاعتماد على الخارج وقبول ما يفرض من مستوى السلع أيا ما كان،

ويعرض في الوقت نفسه البلدان العربية لأخطار استخدام سلاح الغذاء من قبل الدول المصدرة، كما يكلفها دفع فواتير استيراد فائقة الكلفة.

ووفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي جعل المحور الأساسي له بعنوان: "الأمن الغذائي في الدول العربية" فإنه على الرغم من تحقيق زيادة في إنتاج الحبوب والمحاصيل الرئيسية إلا أن قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية قد استمرت في التزايد. واستمر العجز في بعض المحاصيل الرئيسية، حيث تستورد الدول العربية أكثر من (50%) من احتياجاتها من الحبوب، ونحو (63%) من الزيوت النباتية، و(71%) من السكر، وقد شكلت هذه السلع نحو (76%) من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية خلال عام(2013) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2013).

وقد أوضح التقرير أيضاً أن الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية قد ازدادت قيمتها في الدول العربية عام 2013، ويأتي القمح في مقدمة الحبوب المستوردة حيث يمثل أكثر من (50%) من قيمة فجوة الحبوب ونحو (28%) من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية، ثم الشعير والأرز بحوالي (8,2% و 6,6%) من قيمة الفجوة على الترتيب، كما بلغت مساهمة السكر والزيوت النباتية نحو (11% و 8%) على التوالي، في حين ساهمت المنتجات الحيوانية بنحو 26% من قيمة الفجوة الغذائية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2013).

وقد أشار التقرير إلى أن السلع الغذائية في الدول العربية يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية حسب الاكتفاء الذاتي الذي حققه حتى الآن، وتضم المجموعة الأولى السلع التي حققت اكتفاء وفائضاً للتصدير وهي الأسماك والخضروات بمعدلات بلغت (106%) و(102%) على الترتيب، وتضم المجموعة الثانية السلع التي حققت معدلات اكتفاء عالية وهي البطاطس والفواكه بمعدلات بلغت نحو (99%) و(97%) على التوالي، بينما تشمل المجموعة الثالثة السلع التي حققت فيها الدول العربية معدلات نسبة اكتفاء متوسطة وهي اللحوم بنسبة

(81%) والأرز بنسبة (75%)، والألبان ومشتقاتها بنسبة (70%)، والبقوليات بنسبة (64%)، أما المجموعة الرابعة التي تحقق معدلات اكتفاء منخفضة وتشكل القسم الأكبر من الفجوة الغذائية العربية فتضم الحبوب وفي مقدمتها القمح بنسبة (48%)، والزيوت النباتية بنسبة (37%) والسكر بنسبة (29%) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2003).

من هنا جاءت هذه الدراسة في محاولة لمعالجة مشكلة الدراسة وهي: " ما هي الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي".

1: 5 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- 1- معرفة مدى الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي.
- 2- تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي.
- 3- التنمية الغذائية في فلسطين والأسباب التي أدت إلى تفاقم الفجوة الغذائية وانعدام الأمن الغذائي.
- 4- تشخيص الوضعية والأسباب والتحديات الحقيقية المرتبطة بإشكالية الأمن الغذائي.
- 5- الآليات الممكنة لتحقيق استراتيجية الأمن الغذائي.
- 6- محاولة دعم تحقيق الأمن الغذائي الذي يعد هدفا رئيسا ضمن استراتيجية التنمية الزراعية.
- 7- تقييم الإصلاحات التي مست القطاع الزراعي في فلسطين خلال الفترة المدروسة والنتائج المترتبة عليها.
- 8- محاولة الوصول إلى سياسة ملائمة لتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين بما يتوافق والتحديات الدولية.

1: 6 أسئلة الدراسة

تعد متابعة تطورات الأمن الغذائي ورصدها وتحليلها من أهم الموضوعات التي يزداد الاهتمام بها على المستوى العالمي، وهذا يقودنا إلى السؤال الرئيس الأول الآتي: " ما هي الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي؟"

والسؤال الرئيس الثاني: " ما مدى تأثير متغيرات الدراسة (المحافظة، الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في المجال الزراعي، الدورات التدريبية في مجال الزراعة) على تقدير الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية؟"

1: 7 فرضيات الدراسة

تستند الدراسة إلى فرضية أساسية وهي أن الفجوة الغذائية في الضفة الغربية تمثل خلا هيكليا يعرقل نموها وتطورها، وعدم قدرتها على تمويل الفجوة ذاتيا، وبالتالي الاعتماد على تمويلها من مصادر خارجية.

ويتفرع من هذه الفرضية، فرضيات أخرى فرعية:

- 1- أن الفجوة الغذائية المحلية ترتبط بضعف القطاعات الإنتاجية والقدرة الذاتية للاقتصاد.
- 2- أن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تمويل الفجوة الغذائية من مصادر محلية مرتبطة بإعادة

هيكله شاملة بما فيها التخلص من هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي.

- 3- تحقيق استراتيجية الأمن الغذائي في الضفة الغربية يتطلب إرادة سياسية صادقة، ودعم كافي للقطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة

1: 8 محددات الدراسة

من الصعوبات التي واجهت الباحثة خلال إعداد هذه الدراسة ما يأتي:

- 1- صعوبة الوصول إلى المصادر والمراجع بسبب الأوضاع الأمنية والحوازج المنتشرة هنا وهناك.

- 2- تضارب البيانات والإحصائيات بين الجهات الرسمية، وكان هذا واضحاً جلياً في الأرقام بين لباحثين والمختصين من جهة، وبين الجهات والمؤسسات التي تعنى بهذا الموضوع من جهة أخرى كوزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 3- افتقار قطاع الزراعة إلى بيانات وإحصائيات دقيقة.
- 4- عدم وجود قاعدة بيانات على المستوى الوطني أو حتى المحلي تعكس حقيقة الوضع البيئي والزراعي والأمن الغذائي في فلسطين.

1: 9 حدود الدراسة

- الحد الموضوعي: الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي
- الحد البشري: العاملون في المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي
- الحد المكاني: الضفة الغربية
- الحد الزمني: 2016 / 2017

1: 10 مصطلحات الدراسة

الفجوة الغذائية: هي مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتياً وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها أيضاً بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك عن السلع الغذائية، الذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج (الشوبكي، 2001).

وهي تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محلياً، بل نلجأ إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج (أحمد، 2010: 5).

الأمن الغذائي: هو إمكانية حصول الناس كلهم في الأوقات كافة على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم " (قناوي، 2002: 3).

المؤسسات الحكومية: هي تلك القطاعات التي تكون مملوكة للدولة إما أن تكون استثمارية ربحية، أو استثمارية خيرية أو غير ذلك. وهي التي تخدم المجتمع ولا يمتلكها أفراد وتشرف عليها الدولة وتتكفل برواتب موظفيها (اسحق وهريمان، 2007).

المؤسسات الأهلية: هي مؤسسات وجماعات متنوعة الاهداف والاهتمامات مستقلة كليا او جزئيا عن الحكومات وتتسم بالعمل الانساني والتعاون وليس لها اهداف تجارية او ربحية وهي تعمل لتحسين اوضاع الفئات التي تتصوي تحت لوائها التي في الغالب ما تكون فئات محرومة ومهمشة (البرغوثي، 2007).

1: 11 هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة إلى ستة فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة (مقدمة الدراسة ومبرراتها وأهميتها ومشكلتها وأهدافها وأسئلتها وفرضياتها ومحدداتها وحدودها ومصطلحاتها). أما الفصل الثاني فقد تناول الجانب النظري للدراسة والدراسات السابقة، بينما تناول الفصل الثالث منهجية الدراسة وإجراءاتها، وخصص الفصل الرابع لعرض نتائج الدراسة ومناقشتها، أما الفصل الخامس فتناول الاستنتاجات والتوصيات، وتناول الفصل السادس مصادر الدراسة ومراجعتها وملاحقها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة من خلال توضيح مفهوم الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به وأنواعه وسياساته وأبعاده وركائزه، مع توضيح مفهوم الفجوة الغذائية، مع الإشارة إلى هذه الفجوة عالميا وعربيا وفلسطينيا، ثم تناول الدراسات السابقة التي تناولت هذه الموضوعات.

2: 1 الإطار النظري

2: 1: 1 تعريف الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به

الأمن الغذائي إحدى ركائز الأمن القومي العربي نظرا لارتباطه بالحاجات المعيشية الأساسية للسكان وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية. وقد أخذ الاهتمام بموضوع الأمن الغذائي يتزايد من سبعينات القرن الماضي، عندما أصبح الخلل واضحا بين ما تنتجه البلدان العربية من الغذاء من مواردها الوطنية من جهة، وما يحتاجه سكان كل بلد من الغذاء كما ونوعا من جهة أخرى.

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الوضع الغذائي تدهورا، وتتضاءل الجهود الرامية لتحسينه على المستويين القطري والقومي، تتزايد الأخطار المحدقة بالوطن العربي، وتتزايد احتمالات استخدام الغذاء سلاحا للضغط والتهديد وزعزعة استقراره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

والمشكلة أن المعوقات التي تحول دون تطور إنتاج الغذاء في البلدان العربية والتبعات الناجمة عنها ستزداد حدة مع احتمالات استمرارية تدني الاعتماد العربي على الذات - أي الاعتماد على

موارده المحلية والوطنية وتنميتها وتطويرها وتوسع العجز الغذائي على مدى السنوات، فكلما ضعفت قاعدة الإنتاج الغذائي، ازداد الاعتماد على مصادر أجنبية لسد الفجوة الغذائية، وازداد انكشاف الأسواق المحلية أمام مزاحمة المنتجات الأجنبية إلى الحد الذي يشجع إهمال الإنتاج المحلي وتفضيل المستوردات المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الاعتماد على الخارج

وتزايد وقبول ما يفرض من مستوى السلع أيا ما كان، ويعرض في الوقت نفسه البلدان العربية لأخطار استخدام سلاح الغذاء من قبل الدول المصدرة، كما يكلفها دفع فواتير استيراد فائقة الكلفة.

أما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، فقد أوردت أن الأمن الغذائي يتوفر عندما تتاح للناس جميعهم في الأوقات جميعها الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط (منظمة الأغذية والزراعة، 2010).

بينما عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه: "إمكانية حصول الناس كلهم في الأوقات كافة على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم" (قناوي، 2002).

ومن وجهة نظر الباحثة فإن الأمن الغذائي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات، حتى في أوقات الأزمات وفي أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية، والمتمتع في هذا التعريف يكتشف ان تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي يستند على أربعة اسس هي:

1- الأساس الفيزيقي: والذي يرتبط بحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي لأن يقوموا بأنشطتهم في الحياة اليومية بما يحافظ على صحتهم.

2- أساس الشمول: الذي يرتبط بتطبيق الأساس السابق على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر عن قدراتهم المالية أو الشرائية.

3- الأساس الزمني: والذي يرتبط بتطبيق الأساس الفيزيقي في الأوقات كافة خاصة أوقات الأزمات التي تتضمن الأزمات كافة بما فيها تردي الإنتاج المحلي أو اختلال أوضاع الأسواق الدولية في تجارة السلع الغذائية.

4- مصدر الحصول على الغذاء: في هذا الشأن لم يشترط التعريف مصدراً محلياً أو دولياً للحصول على الغذاء، وإنما اشترط قدرة النظم التسويقية المحلية، ونظم التجارة الخارجية على القدرة على القيام بتوفير الغذاء لبعض المناطق النائية.

2: 1: 2 الفجوة الغذائية

هي مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتياً وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها أيضاً بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك عن السلع الغذائية، الذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج، والفجوة الغذائية - بهذا التعريف - تشمل الوضع الغذائي الراهن، وفق عادات الاستهلاك في الدولة، وبالمعدلات التي يتناولها الفرد من مختلف أنواع الأغذية، وهي بذلك لا تنطبق إلى تحديد الكميات الواجب تناولها من الغذاء، ولا إلى تحسين نوعية الغذاء المستخدم، سواء من حيث الأسعار التي يحصل عليها الفرد أو مكوناته من البروتين النباتي والحيواني، وإنما يؤخذ بعين الاعتبار تطور الطلب الطبيعي على الغذاء (نتيجة للعوامل الداخلية في الدولة) والتغير الذي يمكن أن يحصل على عادات الاستهلاك (نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسود الدولة) (الشويكي، 2001).

الفجوة الغذائية: هي تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محلياً، بل نلجأ إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج (أحمد، 2010: 5).

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الغذائي - الإنتاج الغذائي المحلي

وحجم الفجوة الغذائية يتأثر بعاملين:

* كلما زاد الانتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية ينكمش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح

* كلما زاد ترشيد الحاجيات الاساسية من السلع الغذائية قل حجم الفجوة الغذائية.

2: 1: 3 مفهوم الأمن الغذائي

إن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على حالة نسبية من مقدرة الدولة على تأمين الغذاء للسكان بمواصفات تحدد الكم والنوع والتوزيع لفئات العمر والجنس والحالة الاجتماعية والاقتصادية

جميعها، وهذا المفهوم لا يعني - بأي حال - مقدرة الدولة على تأمين كل ما يحتاجه السكان من مواد غذائية من موارد الزراعة الذاتية، ولكن درجة الأمن الغذائي التي تتمتع بها كل دولة تعتمد على توافر عدد من الشروط الآتية (القاسم، 1998).

* إنتاج أكبر قدر من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها السكان - كما ونوعا - من موارده الذاتية، أو من بلد متحالف معه.

* إنتاج أكبر عدد من المواد الغذائية وفق أسس الفائدة النسبية والجدوى الاقتصادية التي تلبي الطلب على المواد الغذائية، داخل الدولة وخارجها.

* تمكين السكان من الحصول على الغذاء بالكم والنوع المناسبين للأطفال والرجال والنساء من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية جميعها وفي الأوقات كلها، بحيث يضمن هذا الغذاء حياة مفعمة بالنشاط والصحة والحيوية المقبولة وفق المعايير العالمية المتفق عليها.

* تحقيق أكبر نسبة مئوية من الميزان التجاري الغذائي الوطني، وفق أسس تجارية مستقرة وعادلة، تضمن مصلحة الأطراف المعنية جميعها.

* توفير احتياطي مخزون من المواد الغذائية الأساسية يكفي لطلبات السكان من الغذاء لأطول مدة ممكنة، لا تقل عن ستة أشهر.

* توافر قوة تفاوضية ذاتية، من خلال الانتماء لعضوية تحالف إقليمي أو غير إقليمي، يضمن تأمين الغذاء وتبادلته بشروط عادلة ومناسبة اقتصاديا وسياسيا.

2: 1: 4 مفهوم الاكتفاء الذاتي والغذائي

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه: " قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج احتياجاته الغذائية كلها محليا " (عبد السلام، 1998). وقد اختلط مفهوم الأمن الغذائي مع تعبير الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني، حتى أدى هذا التداخل والخلط إلى تبني سياسات أضرت بالأمن الغذائي بدلا من دعمه، فالإكتفاء الذاتي الغذائي لا يعني المقاطعة التجارية مع البلدان المجاورة أو العالم الخارجي، كما أن الإكتفاء

الذاتي لا يعني إنتاج أية سلعة غذائية على المستوى الوطني دون الأخذ بعين الاعتبار تكلفتها الاقتصادية، وهو بطبيعة الحال لا يعني إنتاج ما يحتاجه السكان من السلع الغذائية جميعها، فتحقيق ذلك على المستوى الوطني غير ممكن حتى لأغنى الدول بالموارد الطبيعية والبيئات الزراعية.

يعبر الاكتفاء الذاتي في مفهومه عن إرادة وطنية واستراتيجية علمية واقعية، أكثر مما يعبر عن أهداف كمية محددة يسعى البلد لتحقيقها، بمعزل عما يدور من حوله في الخارج، فانكفاء البلد على ذاته والاستغناء عن التبادل التجاري، والكف عن الاستيراد، ممارسات أثبتت فشلها، سواء في الحرب أو السلم. وتحقيق الاكتفاء الذاتي من سلعة غذائية أو أكثر، يحسن من وضع الأمن الغذائي، شريطة أن يبنى على أسس اقتصادية مرنة، تضمن للبلد فائدة نسبية أو تنافسية مع الخارج. أما طبع هذا المفهوم بالطابع الأيدولوجي فإنه يضر بالخطوات والسياسات التي تتخذها الدول لتحسين وضع الأمن الغذائي، فالمقاطعة التجارية (استيراد الغذاء وتصديره) التي دعا إليها البعض في السبعينات والثمانينات أضرت بالمستويات التي كانت قد تحققت في تلك الفترة على صعيد تحسين وضع الأمن الغذائي في الدول العربية، لذلك فإن كثيرين يميلون إلى تبني مفهوم الأمن الغذائي بدلا من مفهوم الاكتفاء الذاتي في كل التطورات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم اليوم (فتحي، 2001).

2: 1: 5 أمان الغذاء

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمانا غذائيا نسبيا بسبب - بشكل رئيس - تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة. إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية. فما هو أمان الغذاء إذا؟ إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة - خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء - لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بالمراحل كلها ابتداء من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير (مجلة الوحدة العربية، 2005).

ويذكرنا علم التسويق "Marketing" في مجال السلع الغذائية بأن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق

العرض. ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والتنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية. وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يُعرف بأمان الغذاء، وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية وما أحدثاه من تخوف عالمي (المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 1997).

2: 1: 6 الزراعة العضوية

تُعرّف الزراعة العضوية بأنها نظام إنتاجي يتحاشى - أو يستبعد إلى حدّ كبير- المخصّبات المركبة صناعيا والمبيدات الحشرية ومنظمات النمو وإضافات العلف الحيواني. وتعتمد نظم الزراعة العضوية إلى أقصى حدّ ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماذ الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة والأساليب البيولوجية -كمكافحة الآفات- للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى (القاسم، 1998) ويُؤخذ من هذا التعريف أنّه على المزارع الالتزام بما يأتي:

- الكف عن استخدام المخصّبات والكيماويات المركبة صناعيا.
- اتباع نهج المحاصيل المتعاقبة أو الدورات الزراعية.
- اعتبار التربة الزراعية نظاما حيا يجب المحافظة عليه وتتميته.

غير أنّه تجب الإشارة إلى أنّ الكفّ عن استخدام الكيماويات ليس على إطلاقه بل يعني تحاشي الاستخدام المباشر والروتيني للكيماويات الجاهزة. وعندما يكون استخدام هذه المركّبات والموادّ ضروريا فإنّه يلزم استخدام أقلّ المعدّلات إخلالا بالبيئة. كما يجب الانتباه إلى أنّ تقييم الزراعة البديلة أو الزراعة العضوية يجب أن يكون على أساس تأثير هذه الزراعة على الإنتاجية وعلى المنتج الغذائي وعلى البيئة.

فعلى مستوى الإنتاجية تبين بعض الدراسات أنّ الإنتاجية الزراعية تتراجع بنسبة (24%) عند استخدام الزراعة العضوية بدل الزراعة التقليدية المعتمدة بالأساس على المخصّبات المركبة صناعيا. أمّا فيما يتعلّق بالمنتج الغذائي فإنّ الزراعة العضوية تعد أقلّ احتواء على المبيدات الحيوية والنترات من الزراعة التقليدية، كما تُعد أغنى بالبروتينات والفيتامينات والسكريات والحديد والبوتاسيوم والكالسيوم والفوسفور (الراوي، 2005).

2: 1: 7 التكتيف الزراعي

يُعرّف التكتيف الزراعي بأنه تكتيف العائد من استخدام الموارد. ومن المعروف أنّ محدّدات التوسع الزراعي هي الأرض والماء. لذا فإنّ التكتيف الزراعي يتمّ عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما. إلّا أنّه في بعض الحالات يعتبر تكتيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكتيف الزراعي. ويتمّ التكتيف الزراعي من خلال عدّة آليات (منتديات الفكر العربي، 1996).

الأولى: زيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض والمتر المكعب من الماء. وترتكز الجهود المبذولة لزيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية على تربية أصناف نباتية جديدة أو تربية سلالات حيوانية جديدة ثمّ إدخال هذه الأصناف والسلالات الزراعية في ظروف إنتاج أفضل تمكّنها من تحقيق ما تتيحه لها طاقاتها الوراثية.

الثانية: زيادة المحاصيل المزروعة في مساحة الأرض نفسها في السنة نفسها، أو ما يُعرف بتكتيف المحصول. إلّا أنّ هذا التكتيف لا يمكن أن يتمّ إلّا بعد توافر مجموعة من العوامل مثل الظروف المناخية الملائمة ومياه ريّ كافية وكفاءات بشرية وخصوبة الأرض وشروط متعلّقة بطبيعة المحاصيل.

الثالثة: التحوّل من زراعات أقلّ قيمة نقدية إلى أخرى أعلى قيمة.

الرابعة : صناعة الزراعة

وهي درجة عالية من التكتيف الزراعي، وتتمّ عن طريق زراعة العديد من المحاصيل في بيوت ضخمة وظروف خاضعة للتحكّم فيها من الحرارة والرطوبة والإضاءة ومكافحة الأمراض.

2: 1: 8 سياسات الأمن الغذائي

هناك العديد من السياسات التي تنتهجها الدول لغرض تأمين الغذاء للمستهلكين وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية الزراعية نذكر منها:

أ- السياسة الزراعية

تعد السياسة الزراعية فرعاً من فروع السياسة الاقتصادية، وقد تم تعريفها على أنها عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة (خزار، 2013)، وهي أيضاً عبارة عن مجموعة البرامج الزراعية الانشائية والاصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، والتي يتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ومصلحة الأجيال

الحاضرة والأجيال القادمة أيضاً وتؤدي في النهاية إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان الزراعيين. أي تحقيق الرفاهية الاقتصادية الزراعية (الرسول، 2004).

ولتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لا تؤثر في القدرة الشرائية وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق. لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية، فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كاف وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه.

ب- سياسة دعم الأسعار

يعد ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة ارتفاع تكاليفها وتوجه الأفراد إلى الطلب على السلع الأجنبية نتيجة جودتها وانخفاض أسعارها من أهم الدواعي لتدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية، ويكون شكل هذا التدخل عن طريق تقديم الدعم اللازم للمزارعين لضمان استمرارية الإنتاج وخاصة السلع الضرورية، وبالتالي ضمان أمنها الغذائي، ومن الدول التي اتبعت هذه الاستراتيجية اليابان فبالرغم من ارتفاع تكلفة إنتاج الأرز محلياً عن تكلفة استيرادها إلا أن الحكومة تقوم بدعم منتجي الأرز، وهناك شكل آخر من أشكال الدعم وذلك من خلال قيام السلطة المختصة بخلق طلب جديد لرفع أسعار المنتجات عن مستواها الإداري لتشجيع

المزارعين على الاستمرار في الإنتاج حيث تقوم بتخزين ذلك المنتج واستعماله في حالة زيادة الأسعار عن المستوى المطلوب، وهذا النظام تم اعتماده داخل مجموعة الاتحاد الأوروبي.

ج- سياسة تطوير الاستثمار

يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية من نقص الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ولتطوير الاستثمار الزراعي لخدمة الأمن الغذائي وجب على تلك الدول تهيئة مناخ الاستثمار المناسب للمستثمر، ويرى البعض أن مناخ الاستثمار يتضمن " السياسات والمؤشرات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية كلها (القاسم، 1998).

2: 1: 9 أنواع الأمن الغذائي

يمكن تمييز نوعين من الامن الغذائي:

أ- **الأمن الغذائي المطلق:** ويتحدد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو ما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي، وهو صعب التحقق كما أنه يعوق عمليات التبادل التجاري بين الدول، مما يؤدي إلى القضاء على الميزة النسبية التي توجد بالدولة.

ب- **الأمن الغذائي النسبي:** يعني قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً لضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام (فتحي، 1991).

2: 1: 10 مؤشرات الأمن الغذائي

هناك عدة مؤشرات للأمن الغذائي تمكن من معرفة وضعيته وحالته في أي بلد، مع العلم أنها تختلف من دولة إلى أخرى إلا أنه يمكن إدراج أهمها في النقاط الآتية (القاسم، 1989):

أ- الناتج المحلي الإجمالي

تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد الوضع الغذائي ومتابعته، فالتغيرات السنوية للأمن الغذائي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فانخفاض الناتج مثلاً ينجم عنه انخفاض الدخل الوطني. وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي.

ب- الناتج المحلي الزراعي

يعد من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الزراعي، فالتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا.

ج- متوسط استهلاك الفرد من الغذاء

يمكن حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء} = \frac{\text{الاستهلاك الكلي من الغذاء}}{\text{عدد السكان}}$$

لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لفئات المجتمع جميعها، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستحقيه، فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

د- مرونة الطلب السعرية

تعريف مرونة الطلب السعرية: ينص قانون الطلب على وجود علاقة عكسية بين التغير في سعر السلعة والتغير في الكمية المطلوبة منها. غير أن هذا القانون لا يكشف عن درجة ذلك التغير أو مدى الاستجابة في الكمية المطلوبة للتغير في سعر السلعة. وهذا يعرف بمرونة الطلب السعرية والتي يقصد بها: درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعرها. ويمكن حسابها بالقانون الآتي: ([WWW. Startimes.com?t=8210612](http://WWW.Startimes.com?t=8210612))

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في السعر}}$$

مثال: إذا ارتفع سعر الكيلو البن بنسبة 15% ونتيجة لذلك انخفضت الكمية المطلوبة من البن بنسبة 20%. فما هي قيمة معامل المرونة.

$$\text{المرونة} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من البن}}{\text{التغير النسبي في السعر}} = \frac{20}{15} = \frac{4}{3} = 1.3 -$$

لاحظ أن قيمة المرونة أكبر من الواحد الصحيح، أي أن السلعة مرنة. وعادة لا تنتظر إلى إشارة المرونة لأنها تعكس قانون الطلب، وبالتالي ننظر للقيمة المطلقة للمرونة (1.3).

هـ - مرونة الطلب الدخلية

يقصد بمرونة الطلب الدخلية " التغير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل " فأصحاب الدخل المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها. لذا فإن الطلب عندهم غير مرن، في حين أن الطلب عند الفقراء أي أصحاب الدخل المنخفضة مرنا لأنهم يتأثرون بارتفاع أسعار السلع مما يجعلهم يتحولون إلى السلع الأخرى الأقل سعرا حتى وإن كانت سلع رديئة، وهذا ما يدفع الدولة إلى تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج. وتحسب كالاتي:

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبي في كمية الطلب}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

2: 1: 11 أبعاد الأمن الغذائي

عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم، واعتمد عليها محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي قضية مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجودها أبعاد عدة لكل واحد منها دلالاته التأثيرية، ونذكر من بين هذه الأبعاد المتعددة أربعة أساسية لها دلالاتها وآثارها الواضحة في كل بلدان العالم.

أ- البعد الديمغرافي

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاثة أقطاب، أولها أن التأمين الغذائي أوجده هو لأجله ذاته وبقائه. لذا فقد عدد الأسباب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، وثانيها أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير* الدالة على الأمن الغذائي، وثالثها وهو الأهم، لأن الكائن البشري يعد مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها. لقد بدا هذا واضحا بعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته معظم بلدان العالم، وبخاصة في العالم العربي في العقود الماضية، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا 3% سنويا عام 2003(الطرابلسي، 2004).

من ناحية أخرى فإن " التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر. فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية (الطالبة للعمالة) إلى تزايد كبير لسكان المدن، وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق " (برنامج الأمم المتحدة: 2000). وهذا يعني أن تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة النوعية أو الزيادة الكمية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي.

ب- البعد الاقتصادي

يرتبط العنصر الاقتصادي بالأمن الغذائي ارتباطا مباشرا، إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كميًا ونوعيًا وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان، لكن عالم الأرض والزراعة مرتبط بدرجة كبيرة بالكثير من المعالم التي تؤثر على مسار الحركة الإنتاجية الزراعية الكمية والكيفية.

إن ارتباط عالم الأرض والزراعة بعلم البيولوجيا وعلم الحيوان والبيطرة وغيرها قضية تستدعي الاعتماد عليها باعتبارهما عمليتي تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في نظمها " إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للزراعة والأساليب البيولوجية كمكافحة الآفات للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى " (مجلة آفاق استراتيجية، 2006). مما يؤدي إلى الحصول

* على اعتبار هاتين العمليتين أي الإنتاج والتسيير هما العمليتان الأساسيتان في تجسيد الأمن الغذائي بكفاءة عالية.

على نوعية عالية للمنتوج الزراعي، وعليه فإن تلك العمليات المتنوعة تحتاج إلى تمويل كبير يعبر عن احتلال عالم الأرض والزراعة المقام الأول في سلم اهتمام الدولة، كما جاءت فكرة التكتيف الغذائي الذي يعني " تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما " (مجلة آفاق استراتيجية: 2006) بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي، والمهم في هذه القضية أن تكتيف الإنتاج الفلاحي يدل على " تكتيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكتيف الزراعي " (مجلة آفاق استراتيجية، 2006) أي أنه تأثير متبادل بين العناصر الاقتصادية الثلاثة: رأس المال، اليد العاملة أو المورد البشري، والأرض الزراعية بسعتها ونوعية الأرض. فالأمن الغذائي اقتصاديا هو عملية تتداخل فيها عناصر عدة منها الثلاثة الأساسية المذكورة.

ج- البعد السياسي

تعد الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراد وفئاته وجماعته دون استثناء، ويكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها التي تجسد إرادتها " المسؤولة لتحقيق هذا الهدف - الأمن الغذائي - الذي أصبح المخرج الوحيد - للدول الفقيرة - من الأزمات التي تعاني منها " (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001)، وبخاصة النقص الغذائي أو المجاعة. لذا فإن التكامل السببي بين ما تسهم به الدولة من يد عاملة ورأس مال للقطاع الزراعي باعتبارهما أبعادا اقتصادية للحصول على إنتاج كبير وعلى الجودة الغذائية، من جهة ومن جهة أخرى، جملة القرارات والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

أضف إلى ذلك أن تدخل الدولة لا يكون باحتكار القطاع الزراعي وروافده كلها بقدر ما يكون تدخلها بإعطاء فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط ورعايته بالتخطيط وفتح أسواق داخلية وخارجية لترويج السلع والتبادل الدولي، بالتالي تأمين ما يحتاجه الشعب أو ينقصه، من جهة ومن جهة أخرى، إعطاء قيمة الأرض، العمل فيها والعامل بها، ويتحقق تدخل الدولة العقلاني، المقبول والملائم للأمن الغذائي بإجراء "التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديمقراطية وفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية وتنفيذها ومتابعتها"(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001)، كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد والعلاقات الدولية الخارجية، والأهم في قضية الأمن الغذائي أن

يكون للدولة المتبينة فكرة الأمن الغذائي " سياسة شعبية فلاحية" (Fondation pour le progrès de l'homme, 2007).

د- البعد الثقافي

يختلف البعد الثقافي عن الأبعاد السالفة الذكر كلياً، لأنه لا يتطلب قراراً سياسياً أو أمراً واجباً للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه. لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي يجب على الشعب المشاركة فيها.

لقد أكد " علم الانسان " من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال: تايلور، مالينو فيسكي، وأنطوان توماس، التي أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة دفعت الكثير من الشعوب على اختلاف رؤاهم حول الأرض والعلم بها والزراعة فيها وأنواع منتجاتها، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي والإبداع في الوسائل التكنولوجية.

بالنسبة للقضية الأولى - اختلاف رؤاهم حول الأرض - فإن ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض وحب العمل الفلاحي، وتحت عليه، ويعد الفلاح أكثر المواطنين شرفاً لأنه يكسب أرضاً ويعمل بها بحرية، وبالتالي تمنحه دافعية قوية للعمل بها، وتحدي أنماط الصعوبات كلها، سواء بالظروف الاقتصادية للبلاد أو السياسية، وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعاً من القداسة التي تعطيه معنى لوجوده، ويعد الفلاح الذي يعيل عائلته ويوفر لها القوت " خضار وفواكه طازجة " بشكل مستمر من أرضه على مدار السنة نوعاً من مشاركة الشعب في تجسيد الأمن الغذائي (F.P.H, 2007).

أما بالنسبة للقضية الثانية والمتمثلة في اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي، فقد كشف علماء الأنثروبولوجيا والأركيولوجيا* أشكالاً كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم للتأمين الغذائي كل حسب

* هو ذلك العلم الذي يقوم بدراسة الظواهر الثقافية القديمة التي تعبر عن الأنماط المعيشية القديمة التي كان الإنسان يعيشها. لذا فقد عرفها دافيد توماس في كتابه المعنون بالتنبؤ بالماضي على أن " الأركيولوجية هي دراسة الماضي أو دراسة للإنسان في عهده القديمة، وهي تركز على الجانب المادي من ثقافة الإنسان ". ويتناول علم الآثار في المجتمعات الإنسانية من ظهور الإنسان العاقل، ويتابع التغير الثقافي والحضاري على مر العصور، وتطور أساليب الحياة لهذه الشعوب القديمة (انظر: رشوان، الحميد أحمد، 2003).

البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي، فقد عرف الأسكيمو التجميد، وسكان الجبال التقديد، وسكان التلال التمر.

المهم في هذه القضية أن دلالة الأمن الاجتماعي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الإنسان منذ الأزل لهذه السلوكيات، لكن المقصود ليس فقط أثر البعد على الأمن الغذائي، بقدر ما يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه، وهذا يدخل في " إطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء " (L'acceptation universelle du droit à l'alimentation, 2004).

وقد حدث شبه إجماع بين منظري التنمية المعاصرين، مفاده أن تطور الدول يتركز بدرجة كبيرة جدا على النمو الاقتصادي الذي عماده الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى، ويشير إلى قدرة الدولة على إشباع احتياجات أفرادها كما وكيفا دون اللجوء إلى مساعدات خارجية، ولكن أقر الكثير

من العلماء في التنمية الاقتصادية أن المفهوم ذو دلالة طوبوية نتيجة تشابك العلاقات الدولية، المصالح والمصائب، مما دفع بهم إلى أخذ مفهوم الأمن الغذائي الذاتي كبديل له، كون هذه الأخيرة أكثر مرونة من الأولى من ناحية التفكير والنشاط، وكذلك الأبعاد (حمدان، 1999).

ويشير مفهوم الأمن الغذائي إلى توفير احتياجات المجتمعات من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام بالاعتماد على مصادرها الغذائية الخاصة، كالأسواق الدولية والمساعدات الدولية، لكن كلما كانت نسبة اعتماد الدولة في استراتيجية الأمن الغذائي تميل أكثر على المصادر الغذائية الخاصة والتقليل من الاعتماد على المصادر الخارجية من خلال " جملة من الإجراءات على المستوى الوطني لأجل خلق وسط يمكن الشعب من التغذية من خلال إنشاء مسالك من أبناء الشعب "، كانت الأبعاد الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافية أكثر استقرارا، تقل بذلك التبعية للدول الأخرى بكل أبعادها (الطرابلسي، 2004).

2: 1: 12 ركائز الأمن الغذائي

حددت المنظمة العالمية للصحة مفهوم الأمن الغذائي بكونه " كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج الغذاء وتصنيعه وتخزينه وتوزيعه وإعداده، وموثوقا به وصحيا

وملائماً للاستهلاك الآدمي. فأمن الغذاء متعلق بمراحل الإنتاج الزراعي كلها حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير " (سيدي، 2005). ويحمل في ثناياه ثلاثة مرتكزات أساسية اعتبرت المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي، وهي:

أ- وفرة السلع الغذائية

تتجسد المرحلة الأولى في توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم، لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته، لأنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المحلة الموائية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية (سيدي، 2005).

ب- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم

بعد ذلك تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى الجودة والنوعية الغذائية، أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية (سيدي، 2005). وهنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، م بعد هذه المرحلة تأتي الأخيرة، وهي مرحلة الاستهلاك.

ج- أسعار السلع في متناول المواطنين

في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء. ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع، أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا، أو تخفيض أسعار السلع، وهذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي (لرقام، 2006).

وخلاصة القول أنه انطلاقاً من المعالجة المفهومية للأمن الغذائي وأبعاده تبين أن الأمن الغذائي هو ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد يستوجب دراستها من هذا المستوى، من هنا نعتبر أن الأمن الغذائي عملية سياسية تشترك فيها الدولة والشعب من الدرجة الأولى بالاعتماد على المصادر الغذائية الخاصة بالبلاد، لتقليل التبعية الغذائية أو تجنبها ثم الوصول إلى مرحلة التعاون الدولي، سواء في شكل التبادل في الأسواق الغذائية الدولية، أو في شكل المساعدات الدولية، وهي العملية التي يعتقد أنها مجدية ومستقبلية، وتضمن للمجتمع العيش في أمان واستقرار، ولا تبعية له بأي شكل من الأشكال.

2: 1: 13 مستويات الأمن الغذائي

في ضوء تعريف الأمن الغذائي تتراوح مستويات الأمن الغذائي بين الحد الأدنى الذي يمثل مستوى الكفاف، والحد الأقصى الذي يعبر عن مستوى الكماليات (إن صح التعبير)، بحيث يعني قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها ليساهموا في العملية الإنتاجية على أكمل وجه، وتعد درجة التقدم الاقتصادي إحدى العوامل الرئيسة لتحديد هذه المستويات، ويجب الإشارة إلى أن استراتيجية الأمن الغذائي تصبو إلى الانتقال من مستوى الكفاف إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي.

أ- مستوى الكفاف

وفق المقررات الصادرة عن المنظمة العالمية للزراعة والغذاء (FAO) فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، والدولة ملزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجات الغذائية للأفراد لاستمرار حياتهم وتلبية حاجاتهم الضرورية للحياة، فضلا عن الغذاء. ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الاستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السرعات الحرارية من أجل بقاء الانسان حيا (الزهراء، 2010)،

ب- المستوى المتوسطي

ويمثل المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، ويعبر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية، والذي يتم التخلص منه عن طريق كفاءة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع (لرقام، 2006).

ج- المستوى المرتقب

يعبر هذا المستوى عن قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه، وكفاءة عالية. فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي من جهة، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى، وعليه يعتمد هذا المستوى المتوقع من الغذاء على شقي معادلة الأمن الغذائي وهما:

* عرض الغذاء: سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية.

* طلب الغذاء: فتوفير عرض الغذاء لا يكفي وحده لتحقيق الطلب عليه، لأنه كلما ارتفع الدخل الشخصي المتاح، زاد المستوى المحتمل من الغذاء، والذي يمنح الفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج، ودفع عملية التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، وبالتالي يتطور البلد ويلتحق بالدول المتقدمة (لرقام، 2006).

2: 1: 14 مؤشرات الأمن الغذائي وعلاقتها بسياسات وأنظمة توزيع الغذاء

إن للأمن الغذائي بمحاوره المختلفة علاقات مباشرة وغير مباشرة بسياسات ونظم تداول الغذاء، يمكن توضيحها فيما يأتي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006):

أ- كفاية الإمدادات الغذائية من حيث الكم والنوع

حيث يجب أن تأخذ سياسات ونظم تداول الأغذية بعين الاعتبار كيفية توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، سواء من المصادر المحلية أو الخارجية، وبخاصة في ظل الزيادة العالية في معدلات النمو السكاني.

ب- استقرار الإمدادات الغذائية من عام لآخر

مما يشير إلى ضرورة أن تأخذ سياسات توزيع الغذاء ضرورة توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي لفترات لا تقل عن 3 شهور، ذلك لضمان استقرار إمدادات الأغذية في الظروف غير الطبيعية كالجفاف والحروب، وبخاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية المهمة وفي مقدمتها الحبوب.

ج- القدرة على الحصول على الأغذية

تعد من المحاور المهمة في تحقيق الأمن الغذائي، لأنه حتى إذا توافرت كميات كافية من الأغذية، فإن جميع الأفراد والأسر أو الأسر الزراعية تحتاج إلى فرص للحصول على هذه الأغذية من الناحية المادية والاقتصادية. وتؤثر جميع الخطوات في نظام الأغذية في القدرة على الحصول عليها، إلا أن الخطوات التي تؤثر فيها بصورة مباشرة فتشمل نقل الأغذية وتداولها بحيث يمكن إيصالها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بكفاءة عالية وتكاليف منخفضة، وبخاصة للفئات الأقل حظاً سواء في الريف أو المدن. وتشمل العوامل التي تؤثر في القدرة على الحصول على الأغذية، كذلك مستويات الدخل الفردي والأمن والاستقرار السياسي، حيث إن ذلك يمكن أن يقلل من القدرة على الحصول على الأغذية نتيجة لخوف المستهلكين من عدم تمكنهم من الانتقال إلى بعض المناطق نتيجة الحروب والعصابات وغير ذلك من الأخطار التي تهدد الأمن. ويمكن لسياسات الغذاء زيادة القدرة على الحصول على الأغذية من خلال تحسين قدرات الكسب لدى الناس جميعهم، فضلا عن تحسين الخدمات الحكومية (الطرق

وشبكات النقل)، والأنظمة التسويقية والتجارية، وتحسين شروط الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية.

د- نوعية وسلامة الأغذية

وهذا يمكن تحقيقه من خلال انتهاج سياسات غذائية تركز على ضرورة تطبيق المعايير الضرورية لسلامة الأمن الغذائي وملاءمته للاستهلاك الأدمي على طول السلسلة الغذائية.

2: 1: 15 أزمة الغذاء العالمية

أ- السياق التاريخي والموقف الراهن لأزمة الغذاء

لقد مر العالم بأزمة غذائية عالمية حادة في منتصف السبعينات من القرن الماضي نتيجة لظروف مناخية غير مواتية للإنتاج الزراعي، أدى ذلك إلى انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة (30%) تقريبا، وتلازمت تلك الأزمة مع زيادة الطلب على استيراد محاصيل الحبوب وارتفاع أسعار البترول، الذي كان أحد الأسباب الهامة لأزمة الغذاء العالمية بما أدت إليه أزمة الطاقة من ارتفاع تكلفة الوقود اللازمة لتشغيل الأدوات الزراعية ونقص المواد الخام اللازمة لصناعة الأسمدة، مما عمل على ارتفاع أسعارها، فضلا عن تكلفة النقل الناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود، وأدت هذه العوامل إلى تدني الإنتاج الزراعي عام (1973)، ومن ثم تفاقمت أزمة الغذاء العالمية، وكان من آثارها أن ارتفعت أسعار الحبوب أربعة أمثال مستواها عام (1972)، فاضطربت الأسواق الدولية وانخفضت واردات الغذاء في الدول النامية، وتزايد سوء التغذية والجوع (عبد البديع، 2006). وبذلك انعكست أزمة الغذاء على الدول النامية والدول الفقيرة، وكانت أهم الجهود التي بذلت لمواجهة أزمة الغذاء انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي في روما (1974) الذي ناقش مشكلة إنتاج الغذاء في العالم، تمخض عنه مجموعة من التوصيات، هي:

- * إقامة نظام غذائي عالمي يعمل على تقادي نقص الغذاء وأزماته.
- * العمل على تخفيف الجوع وسوء التغذية في العالم خلال عقد من الزمن.
- * إقامة نظام تخزين يكون قادرا على التعامل مع أزمات الغذاء.
- * تحسين نظم توزيع الغذاء واستهلاكه في إطار سياسات الدخل والعمالة.
- * إقامة صندوق دولي للتنمية الزراعية لرفع إنتاج المحاصيل في الدول النامية.

ومع بداية الثمانينات من القرن الماضي ظهرت بوادر التحسن، حيث تضاعف مخزون العالم من الحبوب، وارتفع إنتاج العالم خلال العقود الثلاثة الماضية بنسبة بلغت نحو (3.8%) للقمح، و(3%)، وللأرز (2.7%) للذرة الشامية، وهي معدلات كما تقول مصادر منظمة الزراعة العربية التابعة للأمم المتحدة (FAO) تفوق معدلات النمو السكاني على المستوى العالمي، وأنه منذ ثلاثين عاما استقرت أسعار المواد الغذائية الأساسية نسبيا، في حين كان الاتجاه العام يميل نحو الانخفاض (بشير: 2009). ومنذ عام (2000) بدأ العالم يشهد نهاية العصر الذهبي الخاص باستقرار أسعار المواد الغذائية، وبداية عصر تقلبات الأسعار ولكن في إطار مرتفع دائما.

ففي مطلع عام (2006) اتجهت أسعار الغذاء العالمية إلى الارتفاع السريع وغير المسبوق، حيث وصلت إلى أرقام قياسية (مجلة الاستثمار الزراعي، 2008)، ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن الرقم القياسي لأسعار الغذاء ارتفع في المتوسط بين عامي (2005 و 2006) بنحو (8%)، وبنحو (24%) بين عامي (2006 و 2007)، وتقدر الزيادة لمتوسط الرقم القياسي لفترة الشهور الثلاثة الأولى من عام (2008) بنحو (53%) مقارنة بفترة الشهور الثلاثة الأولى من عام (2007)، وقد قدرت نسبة الزيادة في الربع الأول من العام (2009) بنحو (97%) للزيوت النباتية (87%) للحبوب، (58%) للألبان ومنتجاتها، كما استمرت أسعار اللحوم والسكر في الزيادة ولكن بنسب أقل (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012). وعلى صعيد أهم السلع الغذائية الاستراتيجية لوحظ:

* متوسط الزيادة في أسعار سلع القمح بلغ بين عامي (2006-2008، 72%)، بينما سجلت أسعار القمح انخفاضا في الربع الأول من عام (2009) مقارنة بمستويات الأسعار عام (2008)، ولكنها ظلت أعلى بحوالي (24%) عن مستويات الأسعار في عام (2006) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008).

* متوسط أسعار سلعة الأرز سجل ارتفاعا بلغ (123% في عام 2008) مقارنة بمتوسط أسعار (2006)، وقد استمرت أسعار الأرز في الزيادة ولكن بصورة متناقصة، حيث بلغت نسبة الزيادة في متوسط الأسعار في الربع الأول من عام (2009 حوالي 99%) مقارنة بأسعار عام (2006) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008). ويوضح الجدول رقم (1) التغيرات في الأرقام القياسية لبعض السلع الغذائية خلال الأعوام (2007 - 2011).

جدول (2: 1) الأرقام القياسية لبعض مجموعات السلع الغذائية في العام خلال الفترة (2011-2007)

(بالمليون دولار)

السنوات	الحبوب	الزيوت النباتية	السكر	اللحوم	الألبان
2007	166.8	169.1	143.0	112.1	212.4
2008	239.1	225.4	181.0	128.3	219.6
2009	137.7	150	257.3	117.6	141.6
2010	156	165	258	130	271
2011	222	240	255	147	201

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، ص57.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010، ص25.

يلاحظ من خلال الجدول (2: 1) الانخفاض الكبير بالأرقام القياسية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية على مستوى العالم، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار مجموعة الحبوب في عام (2009) نحو (173.7) مقارنة بحوالي (239.1) في عام (2008)، أي انخفاض بحوالي (65.4). وبلغ الرقم القياسي للأسعار (117.6) عام (2009) مقارنة بنحو (128.3) عام (2008) بنحو (10.7)، وكذلك الحال بالنسبة للرقم القياسي لأسعار الألبان الذي بلغ حوالي (141.6) عام (2009) مقارنة بنحو (219.3) عام (2008). غير أن الرقم القياسي لأسعار السكر قد ارتفع من (181.3) عام (2008) إلى (257.3) عام (2009).

وعلى مستوى الوطن العربي ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار معظم السلع الغذائية نتيجة لارتفاع الأسعار عالمياً بسبب نقص المعروض منها كمحصلة للظروف المناخية غير الملائمة في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، كذلك بسبب ارتفاع الطلب نتيجة للزيادات السكانية المتلاحقة، وتغيير

الأنماط الاستهلاكية. ولمواجهة الارتفاع في أسعار السلع الغذائية الرئيسية، اتخذت الدول العربية العديد من الإجراءات اشتملت على الدعم المباشر للمستهلكين والمزارعين، وتوفير مدخلات الإنتاج، وإعداد البرامج الخاصة بالأمن الغذائي والمشروعات المدرة للدخول، وشبكات الأمن الاجتماعي، وتخفيض الضرائب والرسوم على استيراد المواد الغذائية (بشير، 2009).

2: 1: 16 الأسباب الرئيسية للأزمة الغذائية

أدت عوامل عدة إلى تفاقم أزمة الغذاء في العالم، منها ما هو ظرفي مثل: الجفاف والأوبئة، والتقلبات المناخية نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري التي تؤدي إلى الجفاف والتصحر في بعض المناطق، وحدوث الفيضانات والأعاصير في مناطق أخرى، وظهور أمراض جديدة بسبب تلوث البيئة، تؤدي كنتيجة حتمية إلى القضاء على المحاصيل الزراعية قبل نضجها (المخادمي، 2009). ومنها ما هو بنيوي يرتبط بالعولمة الاقتصادية وما رافقها من تطورات واستحقاقات، إضافة إلى زيادة الاستهلاك والطلب على المواد الغذائية في بلدان ناهضة مثل الصين والهند والبرازيل، كذلك الزيادات السكانية الانفجارية، والتي لا تتماشى مع مستوى النمو وإنتاج الحاجات الغذائية في بلدان كثيرة في ظل توزيع غير عادل للغذاء على المستوى العالمي (المخادمي، 2009).

وتتحدد أيضا أسباب أزمة الغذاء في ارتفاع أسعار منتجات الطاقة والأسمدة، وزيادة على حجم الطلب على الوقود الحيوي خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة إلى اليورو والعملات الأخرى (المخادمي، 2009)، ويرتبط ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية بين عامي (2006 - 2007)، وخلال الربع الأول من عام (2008) بعوامل عديدة أهمها:

أولا: العوامل المرتبطة بجانب العرض

1- التغير المناخي: ومن العواقب المحتملة لتغير المناخ ما يأتي (مجلة الاستثمار الزراعي، 2010):

- * خسارة مخزون مياه الشرب.
 - * تراجع المحصول الزراعي.
 - * تراجع خصوبة التربة وتفاقم التعرية والتصحر.
 - * انتشار الآفات والأمراض.
 - * ارتفاع مستوى البحار، مما سيؤدي إلى ارتفاع حرارة العالم وبالتالي تمدد كتلة مياه المحيطات، إضافة إلى ذوبان الجليد، وهذا سيشكل تهديدا للتجمعات السكانية الساحلية وزراعتها.
- ولهذا فإن التغير المناخي يؤثر على الزراعة عن طريق التأثير السلبي على توفير المياه (الذي يعد أهم المصادر الطبيعية التي تتأثر بشدة نتيجة للتغيرات والتقلبات في الظروف المناخية والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بإنتاج الغذاء) والأراضي والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

الأرضية، كما أنه يرفع مستوى اليقين في السلسلة الغذائية، وسوف يكون له الأثر المباشر في التأثير على الأمن الغذائي والقدرة على إطعام مليارات البشر بحلول عام (2005) (مجلة الاستثمار الزراعي، 2010).

كما يمكن أن يؤثر تغير المناخ في نمو النباتات وإنتاجها من خلال تسببه في انتشار الآفات والأمراض، وتزايد التعرض لضغوط الحرارة، وتغيرات في سقوط الأمطار، ويمكن لتزايد الضغوطات الحارة والترربة الأكثر جفافاً أن تخفض غلة المحاصيل بما يصل إلى الثلث في المناطق المدارية وشبه المدارية، أضف إلى ذلك أنه يؤثر على التنوع البيولوجي، فزيادة ذوبان الجليد تعمل على زيادة دوران المحيطات لزيادة المياه العذبة، بالتالي فإن تركيز الملح سينتغير

مؤثراً على الكثير من الموارد الوراثية النباتية والحيوانية التي تعيش في المحيطات لأنها غير قادرة على التأقلم مع هذا التغير (المخادمي، 2009).

وقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تقريراً أشارت فيه إلى أن التغيرات المناخية ستعمل على تفاقم الأوضاع الصحية للدول الفقيرة، وستشكل تهديداً خطيراً للأمن الغذائي العالمي.

هذا ووفقاً للنتائج البحثية التي أصدرتها هذه المنظمة، فإن الإنتاج الزراعي العام للدول النامية قد ينخفض بمعدل (9% إلى 21%) بسبب الاحتباس الحراري بحلول عام (2005)، وسيواجه العالم في الوقت نفسه تهديداً كبيراً متمثلاً في زيادة سكان العالم من (6) مليارات نسمة إلى (9) مليارات و 100) مليون نسمة.

2- المخزون العالمي

الانخفاض في حركة المخزون العالمي من الحبوب، حيث وصل مخزون الحبوب الأمريكي أدنى مستوى له منذ (60) عاماً سنة (2008)، بينما وصل مخزون الشعير إلى أدنى مستوى له منذ 42 عاماً، ويتوقع أن ينخفض المخزون من البذور الزيتية بنحو (22%) (المخادمي، 2009).

3- الأزمة المالية العالمية

التباطؤ الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية، ومن أهم مظاهره انعدام السيولة المالية في المؤسسات المالية، والذي يؤدي بدوره إلى تقليص الاستثمارات في مجال إنتاج السلع الغذائية، مما أدى إلى نقص المعروض من السلع الغذائية (المخادمي، 2009).

ثانيا: العوامل المرتبطة بجانب الطلب

1- الانفجار السكاني

ارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو في الاقتصاديات الناشئة ذات الكثافة السكانية العالية مثل الهند والصين (2.5 مليار نسمة) التي تزايد فيها الطلب على الغذاء بسبب الارتفاع الملحوظ في متوسطات الدخل الفردية، أدى ذلك إلى إحداث طلب إضافي على السلع الغذائية بالتالي ارتفاع الأسعار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008).

2- ارتفاع أسعار النفط

ففي عام (2008) فاقت أسعار البترول حدود (140) دولار للبرميل. مما أثر على السلع الغذائية في اتجاهين: أولهما ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط من ارتفاع في تكاليف إنتاج المواد الغذائية، حيث تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات إنتاج الغذاء استهلاك جزء كبير من الطاقة أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع، وثانيهما ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط أيضا من توجه الدول الصناعية والنامية الكبرى نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية الأساسية، وهذا بدوره أدى إلى دفع جزء من الإنتاج العالمي من هذه المحاصيل إلى خزانات السيارات والمحركات بدلا من البطون الخاوية للجياع والفقراء (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: 2008).

3- الوقود الحيوي

نظرا لتفاقم مشكلة التلوث، لجأت الدول إلى البحث عن بدائل للتخفيف من حدة هذه المشكلة وبخاصة التقليل من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، فكانت الوجهة نحو استخدام الوقود الحيوي* في ترشيد استهلاك الطاقة والبدائل الملائم للبنزين والديزل النفطي ومصدر متجدد للوقود (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008)، فالوقود الحيوي، وقود نظيف

*الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية النباتية والحيوانية، وهو أحد مصادر الطاقة المتجددة على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية كالنفط والفحم الحجري وكل أنواع الوقود الأحفوري والنووي.

يعتمد إنتاجه في الأساس على المحاصيل الزراعية مثل: الذرة والقمح وقصب السكر والبنجر (إنتاج الإيثانول الحيوي)، كذلك الزيوت النباتية كزيت النخيل وزيت فول الصويا (لإنتاج الديزل الحيوي). ويوضح الجدول رقم (2) المحاصيل الزراعية التي تستعمل في إنتاج الوقود الحيوي.

جدول (2: 2) إنتاجية الوقود الحيوي لعدد من المحاصيل والدول

المحصول	التقدير العلمي/ الوطني	الوقود الحيوي	إنتاجية المحصول (ألف طن)	كفاءة التحويل (لتر / طن)	إنتاجية الوقود (لتر / هكتار)
الشمندر السكري	العالم	إيثانول	46.5	110	5060
قصب السكر	العالم	إيثانول	65.5	70	4550
الذرة	العالم	إيثانول	4.9	400	1970
الأرز	العالم	إيثانول	4.2	430	1806
القمح	العالم	إيثانول	2.8	340	952
ذرة رفيعة	العالم	إيثانول	1.3	380	494
قصب السكر	البرازيل	إيثانول	73.5	74.5	5476
قصب السكر	الهند	إيثانول	60.7	74.5	4522
زيت النخيل	ماليزيا	الديزل الحيوي	20.6	230	4736
زيت النخيل	اندونيسيا	الديزل الحيوي	17.8	230	4092
الذرة	الولايات المتحدة	إيثانول	9.4	399	3751
الذرة	الصين	إيثانول	5.5	399	1995
فول الصويا	الولايات المتحدة	الديزل الحيوي	2.7	205	552
فول الصويا	البرازيل	الديزل الحيوي	2.4	205	491

المصدر: مجلة الاستثمار الزراعي، العدد السادس 2008.

يتبين من خلال العمود الأول من الجدول (2: 2) والمتعلق بتقدير الإنتاج على مستوى العالم أن المحاصيل التي تستعمل في إنتاج الإيثانول محاصيل غذائية هامة مثل الشمندر السكري وقصب السكر، والذرة والأرز والقمح والذرة الرفيعة، وكما هو ملاحظ فإن إنتاجية الوقود الحيوي تعتمد على إنتاجية المحصول وكفاءة تحويله. أما العمود الثاني من الجدول والذي يبرز إنتاجية بعض الدول للوقود الحيوي السائل فتتقدم البرازيل على الهند في إنتاجية الإيثانول. ويعود السبب في ذلك إلى الإنتاجية المرتفعة للمحصول فيها (طن / هكتار)، كذلك تتقدم أمريكا على الصين في إنتاجية الإيثانول بسبب ارتفاع إنتاجية المحصول فيها، التي تعادل ضعف إنتاجيته في الصين، كذلك تتقدم أمريكا على البرازيل في إنتاج الديزل الحيوي من فول الصويا، بالتالي تزايد استخدام

بعض المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي المدعوم مالياً، وهذا ما أدى إلى رفع أسعار المواد الخام المستخدمة في إنتاجه مثل محصول الذرة الشامية الذي ارتفع سعره بمعدلات عالية بسبب البرنامج الأمريكي لإنتاج الايثانول، إلى جانب انخفاض مخزون الذرة في البلدان المصدرة الرئيسية، حيث تتجه الدول المنتجة كالولايات المتحدة والبرازيل ودول الاتحاد الأوروبي نحو مضاعفة إنتاج الوقود الحيوي، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك ما يزيد

عن ثلث إنتاجها من الذرة، وهي أكبر دولة منتجة ومصدرة لهذه السلعة في إنتاج الوقود الحيوي، حوالي (81) مليون طن، وذلك في عام (2007)، كما بلغ الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي نحو (35) مليار لتر في عام (2007)، بعد أن كان هذا الإنتاج لا يتجاوز (4) مليار لتر في عام (1995)، ومن المتوقع أن يصل إنتاج الوقود الحيوي في ظل سياسات الدعم الكثيف المعمول بها ليلعب نحو (60) مليار لتر في عام (2006) (مجلة الاستثمار الزراعي، 2008). إن هذا التطور السريع الذي تحقق في إنتاج الوقود الحيوي، وتوقعات هذا الإنتاج مستقبلاً، سيؤدي إلى تحويل المزيد من الموارد الزراعية بعيداً عن إنتاج السلع الغذائية، مما يخلق الضغط على أسواق الغذاء، وبالتالي يقل المعروض منها، وترتفع أسعارها، وهذا بدوره يؤثر سلباً على الأمن الغذائي.

ومن خلال الجدول السابق يتبين لنا الآثار السلبية المترتبة على استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي أن إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية سيأتي على حساب المجتمعات الفقيرة، حيث تقدر نسبة الأراضي الزراعية المطلوب تخصيصها لإنتاج المواد الأولية لإنتاج الوقود الحيوي (38%) في دول أوروبا، و (43%) في أمريكا، ومن ثم يواجه العالم حيل إنتاج الوقود الحيوي تحول الأراضي الزراعية الخصبة إلى أراضي منتجة لمحاصيل غذائية تحرق من أجل الوقود الحيوي وليس من أجل غذاء الإنسان. وسوف تتأثر أوضاع الأمن الغذائي العالمي بالتطورات في إنتاج وأسعار تجارة السلع الغذائية، بجانب التطورات في حجم المخزون منها، وتشير تقديرات مؤشرات الأمن الغذائي على المستوى العالمي (تقديرات الفاو) إلى أن نحو (854) مليون نسمة يعانون من نقص الغذاء، منهم (820) مليون نسمة في الدول النامية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009).

2: أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في

الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية، وقد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية التي بلغت ذروتها عام 2008، المتمثلة في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلص الواردات منها، مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية، وتقنين تصدير السلع الغذائية، وإلغاء الضرائب على الواردات، وزيادة أجور العاملين.

2: 2: 1 مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية

تشغل الأراضي الزراعية المستغلة في زراعة الحبوب حوالي 52% من المساحة المزروعة في الوطن العربي (<http://www.amf.org.ae/ar/jointrep>)، حيث تشكل مجموعة الحبوب الغذائية بأنواعها المختلفة أهم مكونات سلة الغذاء بالوطن العربي، وتضم هذه المجموعة القمح، والذرة الشامية، والأرز، والشعير، والذرة الرفيعة. والجدول رقم (2: 3) يوضح تطور إنتاج مجموعة الحبوب الرئيسية في الوطن العربي.

جدول (2: 3) تطور إنتاج مجموعة الحبوب الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2007 - 2010

المجموعة السلعية	2007	2008	2009	2010	التغير بين عامي 2007-2008	التغير بين عامي 2008-2009
مجموعة الحبوب	49759.67	46679.71	54976.03	54107	-6.2	17.8
القمح	22860.03	20472.67	25885.23	24708	-10.6	26.7
الشعير	4422.32	3016.65	4398.93	6076	-31.8	45.8
الذرة الشامية	7327.00	7664.97	8068.79	7950	4.6	5.3
الأرز	7428.93	7670.87	7989.27	5632	3.3	4.2
الذرة الرفيعة	6643.00	6661.00	7550.00	5335	0.3	13.3

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، ص 10، وتقرير 2010، ص 12.

من الجدول (2: 3) يتضح أن هناك تراجعاً ملحوظاً في الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب خلال عامي 2007 - 2008، حيث انخفض الإنتاج من حوالي 49.76 مليون طن عام 2007 إلى نحو 46.68 مليون طن عام 2008، بانخفاض قدر بنحو 6.2%، ويرجع ذلك أساساً إلى موجة الجفاف وعدم انتظام سقوط الأمطار خلال الموسم، التي أثرت بشدة على الإنتاج الزراعي في العديد من الدول العربية. أما في عام 2009 فقد قدر الإنتاج بنحو 55 مليون طن، بزيادة نسبية تقدر بنحو 17.8% عن عام 2008، ونحو 10.5% عن إنتاج عام 2007. ويمثل الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب نحو 1.8% من الإنتاج العالمي لهذه المجموعة، كما ارتفع إنتاج القمح في عام 2009 إلى نحو 25.9 مليون طن، بزيادة تقدر بنحو 26.7% عن عام 2008. ويمثل إنتاج القمح في الدول العربية نحو 2.9% من حجم الإنتاج العالمي من القمح.

كما تراجع إنتاج البقوليات من حوالي 1.3 مليون طن إلى حوالي 1.14 مليون طن، وبنسبة 11.7% بين عامي 2007 - 2008، ثم تحسن الإنتاج ليصل إلى نحو 1.44 مليون طن عام 2009، إما إنتاج الخضروات فقد ارتفع بنسبة سنوية مقدارها 1.5%، وتواصل الارتفاع ليصل نحو 53.2 مليون طن عام 2009 بارتفاع قدره 2.9% عن إنتاج 2008، وإنتاج السكر بنسبة 2.8% سنوياً، ثم واصل ارتفاعه عام 2009 بارتفاع نسبي قدره 3% عن عام 2008، في حين تراجع إنتاج الزيوت النباتية بنسبة 0.7% خلال نفس الفترة، وقد ساهمت زيادة الإنتاج في تقليص الفجوة الغذائية وزيادة معدل الاكتفاء الذاتي من المحاصيل بنسب مختلفة (<http://www.amf.org.ae/ar/jointrep>).

كذلك تمتلك الدول العربية ثروة حيوانية كبيرة تبلغ حوالي 395 مليون رأس من الماشية، كما حققت نمواً في الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000 - 2008، إذ زاد إنتاج اللحوم من 6.3 مليون طن إلى حوالي 7 مليون طن، أي بمعدل 1.3%، وارتفع إنتاج الألبان ومشتقاتها من 19.3 مليون طن إلى حوالي 25.8 مليون طن، أي بنسبة 3.6% سنوياً. وقد ساهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر الأمن الغذائي العربي (<http://www.amf.org.ae/ar/jointrep>).

كما يقدر المخزون السمكي في الدول العربية بحوالي 8.2 مليون طن، منها 7.7 مليون طن في المياه الإقليمية، و مليون طن في المياه الداخلية (الأنهار والبحيرات)، وقد ارتفع حجم الإنتاج

السمكي من 3 مليون طن إلى حوالي 3.6 مليون طن، وقد شكلت كميات إنتاج عام 2008 حوالي 44% من حجم المخزون السمكي، وحوالي 63% من الطاقة السمكية المتاحة التي تقدر بنحو 5.7 مليون طن (<http://www.amf.org.ae/ar/jointrep>). وقد انعكست زيادة الإنتاج على زيادة فوائض تصديرية من الأسماك. وتتوفر فرص كبيرة للاستثمار السمكي، يمكن أن تساهم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي إذا توفرت وسائل الصيد الحديثة، وخدمات التصنيع والتسويق المتطورة.

2: 2 مؤشرات تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية

لقد تأثرت قيمة التجارة الخارجية العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية بارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، حيث ارتفعت قيمتها من 36.37 مليار دولار عام 2006 إلى 44.28 مليار دولار عام 2007، ثم إلى 50.41 مليار دولار عام 2008 بزيادة تقدر بنحو 13.9%، ثم ارتفعت إلى نحو 50.55 مليار دولار عام 2009 بنسبة قدرت 1%، والجدول رقم (2: 4) يوضح اتجاه قيمة الصادرات والواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية خلال الفترة 2004 - 2008.

جدول (2: 4) تطور إجمالي الصادرات والواردات العربية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسية (مليار دولار)

2008	2007	2006	2005	2004	
10.6	9.5	9.1	6.9	4.8	الصادرات
33	32.7	27.3	22.3	20.5	الواردات

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على إحصائيات تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008.

لقد عرفت قيمة الصادرات العربية ارتفاعاً من 9.1 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 9.5 مليار دولار عام 2007 بارتفاع يقدر بنحو 4.2%. إلا أن قيمة الواردات العربية من المجموعات السلعية ارتفع بنحو 19.8%، حيث ارتفعت قيمتها من 27.28 مليار دولار إلى نحو 32.70

مليار دولار. وتميزت الواردات من مجموعة الحبوب الرئيسية بارتفاع مستمر خلال الفترة 2007 - 2009، حيث ارتفعت الكميات من 57.18 مليون طن عام 2007 إلى نحو 58.77 مليون

طن عام 2008 بنسبة زيادة بلغت 2.8%، ثم إلى نحو 59.18 مليون طن عام 2009 بنسبة زيادة بلغت 1.7% (تقرير أوضاع الأمن الغذائي، 2009).

أما من جانب الصادرات العربية فإن مجموعة الحبوب الغذائية خلال الفترة 2007 - 2009 قد تراجعت من حوالي 3.3 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 2.62 مليون طن عام 2008، أي بنسبة انخفاض قدرها 20.9%، بينما في عام 2009 ارتفعت كمية الصادرات إلى نحو 3.35 مليون طن، أي بنسبة بلغت نحو 27.9%، وارتفعت قيمتها إلى نحو 916 مليون دولار بنسبة ارتفاع بلغت 14% (تقرير الأمن الغذائي، 2009: 17).

2: 2: 3 المؤشرات الاستهلاكية والتغذوية

أ- المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية

يمثل المتاح للاستهلاك في صورته البسيطة حصيلة العملية التجارية للصادرات والواردات مضافاً إليها الإنتاج الكلي من هذه المجموعات الغذائية، وقد أوضح هذا المؤشر ارتفاع المتاح للاستهلاك بين عامي 2007 و2008 لكافة المجموعات الغذائية الرئيسية فيما عدا مجموعتي البطاطا والسكر المكرر، وشهد المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية والسلمية ارتفاعات ملحوظة بين عامي 2007 و2008 نتيجة زيادة الإنتاج والواردات من هذه المجموعات (الزهر، 2010).

ب- متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية

يتكون المتاح للاستهلاك من الإنتاج الفعلي مضافاً إليه الواردات ومخزون أول المدة مخصوماً منه الصادرات ومخزون آخر المدة، ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك بالقسمة على تقديرات السكان في العالم، حيث تتزايد معدلات استهلاك الغذاء عادة متأثرة بارتفاع معدلات النمو السكاني، وتطورات مستويات الدخل وارتفاع مستوى معيشة السكان. والجدول رقم (2: 5) يوضح متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك في الوطن العربي.

جدول (2: 5) متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006 - 2008

المجموعات السلعية	2006	2007	2008	التغير النسبي بين 2007-2006	التغير النسبي بين 2008-2007
الحبوب والدقيق	334.2	307.3	317.3	8.05-	3.27
القمح والدقيق	157.5	144.2	149.7	8.05-	3.83
الذرة الشامية	61.4	62.8	62.4	2.26	0.66-
الأرز	30.2	29.5	29.5	2.36-	0.07-
الشعير	51.9	44.7	47.8	13.82-	6.98
الذرة الرفيعة	24.9	24.0	26.0	3.44-	8.12
البقوليات	7.6	6.6	6.8	12.53-	2.52
البطاطس	30.7	28.4	28.6	7.68-	0.92
الخضار	145.5	142.6	145.9	1.99-	2.27
الفاكهة	98.4	94.1	94.0	4.40-	0.11-
السكر المكرر	30.1	31.1	29.8	3.02	3.97-
الزيوت النباتية	16.9	13.0	15.6	23.03-	19.66
اللحوم الحمراء	15.3	15.1	15.2	1.35-	0.68
لحوم الدواجن	10.6	11.3	12.0	6.08	6.11
الأبان ومنتجاتها	107.6	105.8	105.8	1.67-	0.08
الأسماك	10.4	9.9	10.4	4.62-	5.75

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2008، المجلد 28. يتضح من الجدول (2: 5) أنه بين عامي 2007 و 2008 ارتفع نصيب الفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية المختلفة (القمح، الذرة ...)، بينما تراجع من السكر المكرر والفاكهة فقط، كما ارتفع نصيب الفرد من الأسماك من حوالي 9.9 كغم عام 2007 إلى حوالي 10.4 كغم عام 2008.

ج- معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون

يتراوح المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العالمي بين 2358 سعرا في منتصف التسعينات إلى نحو 2803 سعرات في نهاية الفترة ذاتها، وتشير الإحصائيات إلى اتجاه هذا المتوسط نحو الزيادة، ويقدر أن يبلغ 2940 سعرا حراريا في عام 2015، كما تشير تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية بلغ نحو 2844 سعرا حراريا خلال الفترة 2004 - 2006 مقارنة بنحو

2770 سعرا حراريا، أما متوسط نصيب الفرد العربي من البروتين فيقدر بحوالي 79 غراما مقارنة بنحو 76 غراما على المستوى العالمي، وبالنسبة للدهون فإنه مقدر بنحو 74 غرام مقارنة بنحو 78 غم على المستوى العالمي.

وفيما يتعلق بمصادر البروتينات والدهون، فإن المستهلك من الوطن العربي يعتمد على المصادر النباتية وبخاصة الحبوب والزيوت والسكر (وهي سلع العجز الغذائي العربي) لتوفير الجزء الأكبر من احتياجاته اليومية من الطاقة والبروتين والدهون، ويتضح أن مصادر الغذاء الحيوانية توفر للمستهلك العربي نحو 15.9% و 33.8% و 28.5% من احتياجاته من الطاقة والبروتين والدهون على التوالي، أما على المستوى العالمي، وحسب بيانات الأغذية الزراعية للأمم المتحدة (الفاو) لعام 2007 فإن مصادر الغذاء الحيوانية توفر نحو 16.7% من السعرات الحرارية، ونحو 38.1% من البروتين، ونحو 44.9% من الدهون (منظمة الأغذية والزراعة، 2010).

2: 2: 4 الناتج الزراعي العربي وحصاة الفرد منه

الجدول رقم (2: 6) تطور مساهمة الناتج الزراعي العربي في إجمالي الناتج المحلي العربي خلال الفترة 2005 – 2010

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	وسطي النمو السنوي %
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	477.48	682.73	662.86	674.82	751.04	870.74	1065.8	8.36
الناتج الزراعي (مليار دولار)	45.15	56.5	58.1	57.9	62.7	67.6	71.42	4.69
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي %	9.5	8.3	8.8	8.6	8.3	7.7	6.7	3.43-
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الدولار)	189	209	210	204	216	226	231	2.03

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.

يلاحظ من الجدول (2: 6) أن الناتج الزراعي العربي قد ازداد من 45.15 مليار دولار في عام 2004 إلى 71.42 مليار دولار في عام 2010 بوسطي معدل نمو سنوي مقداره 4.49% تقريبا، ومع ذلك فقد تراجعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من قرابة 9.5 في عام 2004

إلى 6.7% في عام 2010، مما يدل على تقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل

الإنتاجية العربية حيث بلغ معدل التراجع قرابة 3.43% سنوياً خلال الفترة 2004 - 2010. كما نلاحظ ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 189 دولاراً أمريكياً عام 2004 إلى 231 دولاراً عام 2010 بوساطة معدل نمو سنوي مقداره 2.3%، وبمقارنة هذا المؤشر مع مثيله في دول العالم في الجدول رقم (2: 7) نلاحظ انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي بالنسبة للمتوسط العالمي ويشكل فقط 85% منه، وهو أقل بكثير من نظيره في الدول المتقدمة حيث يمثل نسبة 42.9% منه في الدول المرتفعة الدخل، وهو يكاد يقترب من مقابله بالنسبة للدول المتوسطة الدخل حيث يشكل 94% منه.

الجدول (2: 7) نسبة الناتج الزراعي العربي إلى الناتج الإجمالي العربي ونصيب الفرد منه عام 2004 بالمقارنة مع العالم

البيان	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الناتج الزراعي (مليار دولار)	مساهمة الزراعة %	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)
العالم	41400	1679	4.1	265.2
الدول المرتفعة الدخل	32900	526	1.6	526.4
الدول المتوسطة الدخل	72000	720	1	240
الدول ذات الدخل المنخفض	1200	265	22.1	115.3
الدول الأقل نمواً	261	74	28.4	100.9
الدول العربية	870	67	7.7	226

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، على الرابط: www.worldbank.org

ويختلف معدل نمو الناتج الزراعي في الوطن العربي إذا نظرنا إليه من خلال تصنيف الدول العربية إلى دول نفطية وأخرى غير نفطية حيث يبين الجدول (2: 8) تفاوت وسطي معدل النمو السنوي للناتج الزراعي بين الدول النفطية، والدول غير النفطية حيث بلغ 2.8% سنوياً بالنسبة للدول النفطية و 5.9% للدول غير النفطية، وقد تفاوتت معدلات النمو بشكل كبير بين الدول العربية ضمن مجموعتها، ففي مجموعة الدول العربية النفطية تراجع وسطي معدل النمو في كل من قطر وليبيا بنسبة 3% و 7.78% على التوالي على الرغم من نمو الناتج الزراعي في هذه مليون طن. الدول في السنوات الثلاث الأخيرة % من الطاقة السمكية المتاحة التي تقدر

بنحو معدلات سنوية وسطية بلغت 5.6% و 3.7% على التوالي، وحققت الإمارات أعلى معدلات نمو بلغت 9.37% من بين الدول العربية النفطية تليها الكويت 8.92% ثم الجزائر 6.68%. كما تفاوتت بشكل واضح معدلات نمو الناتج الزراعي في الدول غير النفطية تراوحت بين 2.54% في الأردن و 16.63% في السودان، ولكن على خلاف الدول النفطية فلم تتراجع معدلات نمو الإنتاج الزراعي في أي دولة من هذه المجموعة.

الجدول (2: 8) تطور الناتج الزراعي في الدول العربية خلال الفترة 2004 - 2010 الوحدة مليون دولار

الدولة/السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010 *	وسطي معدل النمو السنوي %
الدول النفطية	19.610	21.980	23.048	21.790	22.630	25.606	26.027	2.87
ليبيا	2.667	2.813	2.314	1.062	1.066	1.184	1186	7.78-
العراق	2.540	2.131	2.775	2.670	2.006	3.191	2940	1.47
عمان	383	389	409	412	423	421	448	1.58
قطر	80	66	66	50	55	55	59	3.00-
الكويت	114	137	156	197	217	238	268	8.92
الإمارات	1.226	2.463	2.413	2.479	2.492	2.750	3003	9.37
البحرين	52	61	59	57	61	66	53	0.19
الجزائر	4.122	4.594	5.334	5.236	6.589	7.784	7866	6.68
السعودية	8.426	6.326	9.522	9.627	9.721	9.917	10204	1.93
الدول غير النفطية	25.531	34.523	35.054	36.022	40.070	41.456	45.402	5.93
جيبوتي	14	17	18	18	19	20	22	4.62
السودان	2.162	4.677	5.315	6.144	7.164	8.334	10.068	16.63
سوريا	4.624	4.666	5.135	5.197	5.380	5.416	6390	3.29
تونس	2.052	2.402	2.317	2.380	3.240	3.682	3357	5.05
لبنان	871	1.288	1.307	1.357	1.415	1.542	1722	7.05
الأردن	245	171	175	210	252	276	315	2.54
مصر	9.449	15.174	13.860	13.204	12.718	11.133	12545	2.87
المغرب	4.828	4.610	5.278	5.820	8.048	9.037	8467	5.78
موريتانيا	248	186	181	185	219	234	342	3.27
اليمن	1.038	1.332	1.468	1.507	1.615	1.782	2174	2.67
مجموع الدول العربية	45.140	56.503	58.101	57.901	62.702	67.062	71.429	4.70

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الأعداد 22-25

للأعوام 206 - 2010

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.

الجدول (2: 9) تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي خلال الفترة 2004 - 2010
الوحدة: دولار

الدولة/السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010 *	وسطي معدل النمو السنوي %
الدول النفطية	254	264	250	217	216	227	235	0.77-
ليبيا	554	499	396	176	171	185	179	10.68-
العراق	124	88	112	108	76	118	105	1.65-
عمان	180	162	165	162	182	186	178	0.11-
قطر	163	116	114	80	87	83	75	7.47-
الكويت	58	62	67	81	87	90	90	4.49
الإمارات	509	759	692	660	617	630	732	3.70
البحرين	89	95	90	85	89	93	74	1.83-
الجزائر	146	142	162	156	192	221	240	5.10
السعودية	465	456	454	448	442	440	442	0.51-
الدول غير النفطية	149	163	166	170	191	202	217.5	3.85
جيبوتي	24	25	25	25	26	26	27	1.18
السودان	80	150	168	190	218	248	294	13.90
سوريا	327	286	307	303	306	301	352	0.74
تونس	229	251	241	244	328	371	335	3.88
لبنان	249	342	344	355	368	399	442	5.91
الأردن	58	35	35	41	48	52	58	0.00
مصر	166	240	214	200	189	162	179	0.76
المغرب	183	161	181	196	267	295	272	4.04
موريتانيا	108	70	66	66	76	78	115	0.63
اليمن	67	73	78	77	80	86	101	4.19
مجموع الدول العربية	189	209	210	204	216	226	231	2.03

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الأعداد 22-25

للأعوام 206 - 2010، والتقارير الاقتصادي العربي الموحد 2011.

أما عن تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي فنلاحظ من الجدول رقم (2: 9) تراجع نصيب الفرد في الدول النفطية من 254 دولاراً عام 2004 إلى 235 دولار عام 2010، ولكنه بقي أعلى من نصيب الفرد في الدول العربية غير النفطية وأدنى من الوسطي العالمي وقد شمل هذا التراجع أغلب الدول النفطية ولكن بنسب مختلفة. أما الدول غير النفطية فقد تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالنسبة لمجموعة هذه الدول وشمل التحسن كل الدول العربية ضمن هذه المجموعة عدا الأردن.

كما نلاحظ من الجدول رقم (2: 9) تفاوتاً كبيراً في نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين الدول العربية حيث يتجاوز 400 دولار في كل من الإمارات والسعودية ولبنان، وتتراوح بين 200 و 400 دولار في خمس دول عربية هي الجزائر والسودان وسورية وتونس والمغرب، وتقل عن 200 دولار في بقية الدول العربية علماً أن هناك خمس دول يقل فيها نصيب الفرد عن 100 دولار أمريكي، في حين أن الوسطي العالمي يبلغ 265 دولاراً أمريكياً للفرد، مما يشير إلى أن الدول العربية لا تعاني نقصاً في الإنتاج ونصيب الفرد منه فقط وإنما أيضاً سوء توزيعه بين الدول العربية، وانعكس ذلك بشكل سلبي على مستوى التغذية ونوعيتها ويؤكد ذلك الأرقام التي وردت في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي لعام 2010 الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بأن 15 دولة عربية ما زالت تعاني من انتشار حالات نقص التغذية؛ حيث تزيد نسبة ناقصي التغذية على 10% في 4 دول عربية هي: جيبوتي واليمن / أكثر من 35%/ والسودان وموريتانيا، وتتراوح نسبتهم من 5-9% في أربع دول عربية هي: الجزائر والمغرب والأردن والكويت، وتقل النسبة عن 4% في سبع دول عربية هي سورية ولبنان والسعودية ومصر والإمارات العربية وتونس وليبيا (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011).

أما بالنسبة لمستوى الاكتفاء الذاتي باعتباره من أهم السلع الغذائية فإن الجدول رقم (2: 10) يبين تحسناً في إنتاج السلع الغذائية بنسب نمو وسطية مختلفة تتراوح بين 0.94% للبقوليات و8.13% للبدور الزيتية، بالمقابل فقد ازداد استهلاك الغذاء في الوطن العربي؛ نتيجة للتحسن في مستوى الدخل والمعيشة فضلاً عن تغير الأنماط الغذائية في استهلاك بعض السلع الزراعية. ويبين الجدول رقم (10) تزايد الاستهلاك بنسب متفاوتة في جميع السلع الغذائية عدا الزيوت والشحوم. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011)

الجدول (2: 10) تطور انتاج واستهلاك الغذاء العربي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2004 - 2010 (الوحدة ألف طن)

وسطي معدل النمو السنوي %		المتاح للاستهلاك							الانتاج						البيان	
المتاح للاستهلاك	الانتاج	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
4.04	3.06	102147	96521.4	100368.6	963421.4	95871.7	78171.7	68741.9	52361	54276.8	55392.7	46349.2	475843	38698.2	38732.4	الحبوب
4.49	4.02	50656.2	48754	47181	48469.3	46428.1	34380.8	32635.6	26143	28046.6	2745702	22461.9	22371.2	16864.7	17628.9	القمح
2.77	2.19	9300.7	9261	8721.8	8152.9	7090.5	6485.8	7074.2	9170	10005.6	9065.3	8505.7	7420.4	7359.8	7386.9	الدرنات
3.21	—	7062.6	7592.7	7719.3	7664.6	7620.2	6532.1	5148.6	—	1427.5	31016.5	30988.2	30197.6	—	—	المحاصيل السكرية
3.10	0.94	2466.5	2510	2338.9	2311	2217.6	1800.2	1818.2	1355	1557.1	1437.5	1445.3	1403.9	1265.9	1234.2	البقوليات
0.85-	8.13	3988.8	4986.7	4468.4	4524.7	4151	3832.9	4344	5861	5815.7	6493.5	6909.2	6508.5	3924.1	2681.2	البذور الزيتية
5.08	5.15	44361.1	44951	42553.9	41455.7	38199.1	36440.5	27034.8	43694	44535.2	42304.9	41256.9	37108.9	40027.9	26434	الخضار
3.37	4.10	28390.6	28296.5	27579.5	27008.7	28125.8	25935.7	20381.5	29529	26882.7	26599.6	26115.7	26522.9	27371.4	197603	الفاكهة
3.61	3.68	8383.6	8352.9	8240.9	8043.1	75553	6858.9	5879.1	6911	6877.3	6810.7	6583.2	6509	6008.4	4814.8	جملة اللحوم
5.15	5.28	1483.7	1434.5	13445	1390.7	1207.9	1108.5	897.7	1423	1397.15	1338.6	1364.9	1168.7	1103.1	850.6	البيض
2.30	3.06	31448.1	31521.2	31539.1	29529.5	28890.4	26530.8	250433	22697	22166.2	21684.9	20488.3	19520.6	19307.4	16785.8	الألبان
6.02	5.26	3731.1	3766.4	3290.7	32232	3386.1	27913	20791.1	2862.7	3860.74	3385.4	3362.8	3477.14	3052.7	2312.7	الأسماك

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة العربية، الأعداد 22-25 للأعوام 2005 - 2011

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

* المتاح للاستهلاك = الإنتاج + الواردات - الصادرات.

وبمقارنة معدلات نمو الإنتاج مع معدلات نمو الاستهلاك نجد أن نسب نمو الاستهلاك للمنتجات الزراعية الأساسية في الدول العربية وهي الحبوب ومنها القمح، والدرنيات ومنها البطاطا والبقوليات هي أكبر من نسب نمو إنتاجها، مما يشير إلى تراجع في مستوى الاكتفاء

الذاتي من هذه السلع. وبالنسبة لبقية السلع يلاحظ أن معدلات النمو في كل من الإنتاج والاستهلاك كانت متقاربة مما يشير إلى أن التحسن في نسب الاكتفاء الذاتي ضعيف جداً.

2: 3 الفجوة الغذائية في الوطن العربي

2: 3: 1 تقديم

يعد الغذاء المصدر الهام والأساسي لوجود الإنسان واستمرار بقائه، حيث بقي هاجس الحصول على الغذاء من أبرز المشكلات التي واجهت الإنسان عبر تاريخه، لقد شهدت السنوات الأخيرة انعطافات كبيرة بدلت الخارطة السياسية والمسارات الاقتصادية العالمية المعروفة من قبل وبرزت ملامح عصر جديد يقوم على التكتلات الاقتصادية لزيادة الكفاءة الإنتاجية العالمية حتى أصبحت القوة الاقتصادية هي السلاح الأهم في تحقيق الأهداف السياسية لأي بلد من بلدان العالم، وقد شكل تأمين الغذاء أبرز جوانب الوضع الاقتصادي الجديد، ومما لاشك فيه أن المسألة الغذائية هي من أكثر المسائل حساسية وأشدّها تأثيراً في مجرى الأحداث السياسية والاقتصادية وفي تكوين الفرد الاجتماعي والثقافي.

وتعد مشكلة الغذاء أحد أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية في الوطن العربي وعلامة من علامات فشل السياسات الاقتصادية والتنموية العربية، وقد بدا جلياً استفحال هذه المشكلة غداة حصول الأقطار العربية على استقلالها السياسي حيث انخرطت في سياسات تنمية صناعية وزراعية مختلفة أدت بالتدرج إلى عدم الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء في كثير من هذه الأقطار، حتى أصبحت منذ نهاية العقد الماضي واحدة من أخطر المعضلات التي تواجهها دول المنطقة العربية إذ أضحت تمويل استيراد الغذاء عبئاً تعاني منه الموازين الاقتصادية لمعظم الدول العربية، ويستنزف جزءاً لا يستهان به من الدخل القومي العربي الذي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجة المتفاقمة إلى الغذاء في الوطن العربي.

لقد شاع مصطلح الفجوة الغذائية في الأدبيات الاقتصادية والسياسية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، إذ أخذت فجوة الغذاء تشكل تحدياً حقيقياً للدول العربية وبدأت تتسع هوتها منذ

سبعينيات القرن الماضي، حتى وصلت في الوقت الراهن إلى مستويات كبيرة أصبحت تشكل خطراً حقيقياً على المستقبل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العربي.

إن منشأ هذه الفجوة بشكلٍ عام سببه الاختلال في تركيبة السوق الغذائية في أي بلد، هذا الاختلال الناجم عن عجز المعروض المحلي عن تلبية حاجات الطلب المحلي على الغذاء خلال فترة زمنية معينة، الأمر الذي يدفع هذا البلد إلى الاستيراد من الخارج لتلبية احتياجات مواطنيه

الغذائية. بالتالي تحويل جزء من مدخرات هذا البلد وقدراته لتمويل استيراده للغذاء، في حين أنه كان من الممكن لهذه المدخرات والأموال أن توظف في قطاعات إنتاجية أخرى تزيد من عملية النمو الاقتصادي في هذا البلد.

وتأتى أهمية موضوع الغذاء في الوطن العربي كنتيجة للتزايد المستمر في أعداد السكان وما يتطلبه من زيادة إنتاج الغذاء بالمعدل نفسه للحد من الفجوة الغذائية، التي يمكن سدها عن طريق الواردات من السلع الغذائية وما يستتبع ذلك من عجز في الميزان التجاري.

كما تعكس فجوة العرض من الغذاء في الأقاليم العربية مجموعة من المتغيرات من أهمها الإمكانيات الموردية المتاحة والمستوى التقني السائد فضلا عن نمط السياسات الاقتصادية ومدى فاعليتها. ويعد حجم هذه الفجوة أحد أهم المؤشرات الرئيسة لإمكانات تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يعد ضرورة لتحقيق الأمن العربي لمواجهة المتغيرات العالمية ذات التأثير السلبي على هذا الأمن جراء التغيرات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية (الحبوب) أو التقلبات التي يشهدها الإنتاج العالمي من الغذاء (النجفي، 2002).

وتعتبر قضية الأمن الغذائي العربي من أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية، وما يرتبط بها من قرارات تموية، تتزايد مع تصاعد أزمة الغذاء على المستويات العالمية، خاصة في ضوء الاعتماد الكبير للوطن العربي

على واردات الغذاء في سوق عالميه تتسم بالتقلبات الكبيرة. الأمر الذي يستلزم ضرورة اتباع سياسات جديدة تتلاءم والمتغيرات العالمية الراهنة، بما يتطلب تعبئة الجهود العربية لإحداث التعديلات المطلوبة في السياسات الزراعية العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي. ولم يعد مفهوم الأمن الغذائي مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي كمضمون سياسي، بل أصبح مضمونا اجتماعيا يهدف إلى الكفاية الغذائية الصحية لأفراد المجتمع كلهم دون تمييز من حيث مستوى الدخل أو المنطقة، كما يعد مدى تحقيق الاستهلاك الغذائي للكفاية الغذائية للفرد معيارا لتحقيق التنمية باعتبار أن التنمية البشرية تعنى توفير مستوى دخل ومستوى صحى وتعليمي ملائم للفرد، ولا شك أن توفير مستوى غذائي مناسب للفرد يعد أحد مقومات تحقيق المستوى الصحي الذى تستهدفه التنمية البشرية والتي تعد بدورها الهدف النهائي للتنمية المتواصلة. لذا فقد أصبح لزاما على الدول العربية أن تواجه تحديات الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة (سليمان، 2000).

2: 3: 2 مفهوم الفجوة الغذائية

الفجوة الغذائية هي صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسة، وبعبارة أخرى فإن الفجوة الغذائية تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي (التقرير الاقتصادي العربي المحور، 2008).

والفجوة الغذائية عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، وعادة يتسم سدادها عن طريق الاستيراد، وبذلك نجد أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية، إذ إن الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، وبذلك نجدها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة وليس بالجانب الكمي (حوشين، 2007).

فالفجوة الغذائية تشير إلى الفرق بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية، والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سرعات حرارية وبروتينات الخ (غربي، 2010).

ولمعرفة مظاهر الأمن الغذائي في مجتمع ما، هناك مجموعة من المؤشرات التي تسمح بتحديد هذه المشكلة بحسب (لرقام، 2006)، أهمها:

2: 3: 3 مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي:

وهو عبارة عن قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه، وتحسب بالعلاقة الآتية (بوفاس، 2010).

$$\text{درجة الاكتفاء الذاتي الغذائي} = \left(\frac{\text{الإنتاج المحلي}}{\text{الاستهلاك الكلي}} \right) \times 100$$

فدرجة الاكتفاء الذاتي الغذائي تقيس درجة الاعتماد على الذات، فعندما تساوي (100%) فإن ذلك يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك، ويسمى عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي، ويسمى أيضا العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية، وهي الظاهرة التي ميزت الاقتصاد العربي عموما

رغم الإصلاحات التي أجريت في الميدان الفلاحي، التي كانت تهدف جميعا إلى التقليل من الفجوة الغذائية. وتظهر أزمة الغذاء (الفجوة الغذائية) إذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من الاستهلاك، أي عاجز عن تغطية الحاجات الاستهلاكية. وتكتب:

$$\text{نسبة الفجوة الغذائية} = 1 - \text{نسبة الاكتفاء الذاتي}$$

وكلما ارتفع حجم الاستهلاك من الغذاء عن حجم الإنتاج المحلي منه أدى بالدولة إلى استيراد السلع الغذائية لتلبية حاجات المجتمع الغذائية، أو طلب المعونات الغذائية إن لزم الأمر.

2: 3: 4 حجم الواردات والمعونات الغذائية

حسب هذا المؤشر الذي يعكس مشكلة الأمن الغذائي، الذي يتضمن كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية فإن:

$$\text{حجم الفجوة الغذائية الفعلية} = \text{مجموع الواردات الغذائية} + \text{المعونات الغذائية}$$

فإذا كان هذا المؤشر موجبا، فهذا دلالة على وجود الفجوة الغذائية، وبما أن المعونات الغذائية تتحدد أساسا بالظروف السياسية الدولية، فإن الدولة لا تستطيع التحكم فيها، لذا عادة ما يركز العجز الغذائي على الاستيراد. ولهذا فإن المؤشر لم يحظ بالاستعمال الواسع.

2: 3: 5 نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات

يقوم هذا المؤشر بحساب وتحديد قدرة البلد على تمويل فاتورة الواردات الغذائية، ويتضمن هذا المؤشر إلى جانب الأمن الغذائي، طريقة تمويل العجز في الغذاء أو (الفجوة الغذائية الفعلية). فإذا ارتفعت نسبة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات، ستؤدي إلى استفحال مشكلة الأمن الغذائي.

2: 4 الفجوة الغذائية في الوطن العربي

بدأت المشكلة الغذائية في الوطن العربي مع بداية السبعينات، حتى أصبحت في نهاية العقد الماضي من أخطر المعضلات التي تواجهها دول المنطقة العربية، بعد أن وصلت إلى مستويات حرجة لتبلغ قيمة الفجوة الغذائية حوالي 14 مليار دولار (سيدي، 2005). ويمكن قياس تجليات المشكلة الغذائية هذه بحجم الفجوة الغذائية وتطورها ودرجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

وتتصف الفجوة الغذائية العربية (سليمان، 1996) بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وحجم الاستهلاك، وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. ويعاني الوطن العربي من فجوة غذائية حادة في تزايد مع الزمن منذ بداية التسعينات، وأصبح تمويل استيراد الغذاء عبئا ثنن تحت وطأته معظم الموازنات المالية لمعظم الدول العربية،

ويستنزف جزءاً لا يستهان به من الدخل القومي العربي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجة المتفاقمة للغذاء في الوطن العربي (السعدي، 2001).

وهناك عجز في معظم السلع الغذائية في الدول العربية. وتعتبر الحبوب خاصة القمح من أهم السلع الغذائية المستوردة، إذ تمثل نسبة وارداتها حوالي 50% من الواردات الغذائية وهو ما يعادل ما قيمته حوالي 6 مليارات دولار عام 1999. كما يستورد الوطن العربي ثلثي احتياجاته من السكر، وأكثر من نصف احتياجاته من الزيوت والشحوم، وحوالي ثلثي متطلباته من الألبان والبقوليات. وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضار والفواكه والأسماك حوالي 100%، وترتفع هذه لتسمح بإنتاج فائض للتصدير. انظر الجدول (2: 11).

الجدول (2: 11) تطور الفجوة الغذائية العربية للسلع الغذائية الرئيسية (بالمليون دولار)

البيان	1990	1995	1996	1997	1998	1999	الاكتفاء الذاتي % 1999
الإجمالي	11.7	11.524	13.26	12.643	13.432	11.888	
الحبوب والدقيق	5.552	5.942	6.733	6.148	5.943	5.861	50.1
القمح	2.383	2.87	3.842	2.853	3.201	2.625	49.2
الشعير	406	745	908	1.114	647	889	33.5
الأرز	847	936	792	1.045	999	974	77.2
الذرة الشامية	699	797	1.125	1.009	1.047	1.347	37
البطاطس	22	87	45	57	85	112	99.9
السكر المكرر	1.911	1.190	1.636	1.644	1.44	1.323	33.9
البقوليات	188	360	349	1.644	1.44	1.323	33.9
الزيوت والشحوم	1.128	1.554	1.35	928	1.69	1.002	44.7
الخضروات	203	120	268	201	135	150	98.6
الفواكه	182	20	262	153	475	154	98.4
للحوم	1.192	978	1.462	1.538	1.58	1.577	84.3
الألبان	2.036	2.82	1.972	2.05	2.298	2.058	72.5
البيض	86	81	40	36	39	46	96.3
السمك	436	890	857	306	441	666	107.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2001.

ومالت نسبة الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي من الغذاء منذ بداية التسعينات إلى التدهور، وأصبحت في السنوات الأخيرة شديدة التدهور، وترتب على ذلك أن اعتبرت المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم استيراداً للغذاء. ويتضح من الجدول (2: 11) انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من أهم السلع الغذائية مثل الحبوب التي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها حوالي 50% فقط عام 1999، وبالنسبة للشعير والقمح فقد بلغت النسبة 33.5% و 49.2% على التوالي في نفس العام، وهناك عجز في معظم السلع الغذائية في الوطن العربي باستثناء الأسماك والخضروات والفاكهة، وبدرجة أقل في البطاطس والبيض. ويشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي

العربي خطراً على الأمن الغذائي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن القومي العربي من منظوره الاقتصادي، فالأمن الغذائي الذي يعني قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محلياً أو باستيرادها من الخارج (شؤون عربية، 2010). تعتمد الدول العربية في الوقت الحاضر على الاستيراد من الخارج لسد العجز في احتياجاتها من الغذاء، وهنا تنبغي الإشارة إلى بعض الحقائق المتصلة بهذا الوضع:

* إن التركيب السلعي للواردات الغذائية العربية يعكس أهمية السلع الضرورية للحياة، التي يصعب الاستغناء عنها أو التقليل من حجمها الاستهلاكي بسهولة إلا بقدر طفيف، مثل الحبوب التي تعتبر سلعة حساسة في نظام المستهلك.

* طبيعة الأسواق الغذائية العالمية التي تحتكرها مجموعة قليلة من الدول والشركات المتعددة الجنسية، وما تملكه هذه القوى من إمكانية التأثير في هذه الأسواق والتحكم في أسعار السلع الغذائية، واستخدام الغذاء كسلاح ضغط وعقوبة لترويض الحكومات المارقة من وجهة نظر هذه الأطراف.

* ضعف القدرة التفاوضية للدول المستوردة للغذاء بسبب تعاملها منفردة مع القوى الفاعلة في لأسواق الغذائية الدولية، وضعف هامش المساومة نتيجة حساسية الغذاء ودوره في الاستقرار السياسي والاقتصادي.

إن تعاضم الفجوة الغذائية وتدهور نسب الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي يسمح بالقول بأن الأمن الغذائي ما زال حلماً لم يتحقق حتى هذه اللحظات، ويتطلب تحقيقه في المستقبل اتخاذ جملة من المواقف والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشكلات التي تعيق التنمية بصورة عامة، والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

ويتطلب الخروج من المأزق الغذائي جهودا عربية جادة عن طريق التكامل على جميع الأصعدة وبالذات الصعيد الزراعي، إلا أن جهود التكامل العربي ما زالت تنقصها الإرادة السياسية وحكومات مسؤولة وقوى ناشطة لتحقيق هذا الهدف الذي أصبح المخرج الوحيد للوطن العربي من الأزمات التي يعاني منها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وقد آن الأوان لإحداث تحولات سياسية جذرية تركز الديمقراطية - كما أشار إلى ذلك تقرير التنمية البشرية - (Report, 2000) وتفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية، وفي طرق تنفيذها ومتابعتها.

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة وللازمة العربية على وجه الخصوص، قضية محورية يستوجب عدم تركها للظروف المتغيرة (عبد السلام: 1998: 9)، ولا للعوامل الخارجية للتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي، وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية.

وقد شدد البنك الدولي في تقرير أصدره عام 2009 على أن البلدان العربية تستورد أكثر من نصف حاجاتها الغذائية، وأن هذه البلدان تعتبر المستورد الأكبر للحبوب في العالم. بمعنى آخر، تعتمد البلدان العربية على الدول الأخرى من أجل تحقيق أمنها الغذائي. فهي تبدو حساسة للأمطار في أستراليا وللبرد في كندا أكثر من حساسيتها لكمية المحاصيل في الجزائر أو مصر.

وأنفقت البلدان العربية عام 2009 حوالي 30 بليون دولار على استيراد السلع الغذائية. ومع وصول أسعار الأغذية إلى معدل أعلى من ذلك الذي سجل في حزيران 2008 متسببا بموجة احتجاجات في عشرات البلدان في أنحاء المعمورة، حيث يواجه السكان العاطلون عن العمل والفقراء في البلدان العربية ارتفاعاً في أسعار الأغذية المستوردة (شيتريان، 2011).

ويعتمد البلد الذي يعاني من الفجوة الغذائية على الاستيراد لتأمين ما ينقصه من المواد الغذائية، والنقص في الغذاء ليس فقط من الناحية الكمية بل يمكن أن يكون أيضا من الناحية النوعية أي طبيعة الراتب الغذائي وعدد السرعات الحرارية في الوجبة الغذائية (هل هي من أصل نباتي أم حيواني) (سعيد، 2005).

وتعاني الدول العربية من فجوة غذائية كبيرة تجعلها تتربع أعلى قمة الدول المستوردة للغذاء في العالم مما جعل اقتصادياتها هي الخاسر الأكبر من ارتفاع أسعار الغذاء أثناء الأزمات العالمية

للغذاء بأكثر من 1% من دخلها الوطني حيث تستورد الدول العربية نحو 2.58% من احتياجاتها من الحبوب وأكثر من 50% من إجمالي احتياجاتها من الأسعار الحرارية المستمدة من الغذاء والمقدرة بنحو 1800 كيلو كالوري للفرد الواحد يوميا. ويعمق من هذه المشكلة أن معدلات الزيادة السكانية في الدول العربية تعد هي الأعلى عالميا وتتجاوز 2.3% في دول الخليج وبمتوسط عام للدول العربية جميعها يبلغ 7.1% مقارنة بمتوسط العالم الذي لا يتجاوز 1.1% فقط (مجلة أخبار اليوم، 2010).

وتنشأ الفجوة الغذائية نتيجة الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجموع الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي من السلع والمواد الغذائية، وبحسب ما ورد في تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2009، فإن مجموعة من العوامل والمحددات تتحكم في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية، تتمثل في قلة المساحة المزروعة، وشح الموارد المائية، وتدني كفاءة الري، وقلة مساحة الأراضي المروية، وتشير الأرقام المتعلقة بالعجز الغذائي العربي إلى أن قيمة الفجوة كانت في عام 1990 نحو 11.8 مليار دولار، وارتفعت إلى نحو 13.9 مليار دولار عام 2000، ثم ازدادت إلى نحو 18.1 مليار دولار عام 2005، وذلك قبل ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً. كما بلغت نحو 23.8 مليار دولار عام 2007، وازدادت بنحو 40% في عام 2008 مقارنة بعام 2005. وتظهر هذه الأرقام أن الفجوة ازدادت بمعدل سنوي بلغ 1.7% خلال الفترة 1990 - 2000، بينما ازدادت بمعدل سنوي بلغ 8% خلال الفترة 200 - 2007، ازدادت بمعدل سنوي بلغ 8% خلال الفترة من 2000 إلى 2007، ومن المتوقع أن تصل قيمة الفجوة إلى نحو 44 مليار دولار في عام 2120 (كوش، 2011)

وتوقعت دراسة بأن تصل الفجوة الغذائية في العالم العربي خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة إلى 44 مليار دولار. وقدرت الدراسة الفجوة الغذائية في العالم العربي خلال العقد الأول بشكل سنوي مقارنة بفترة التسعينيات من القرن الماضي بـ 27 مليار دولار في 2010. وتمثلت هذه الفجوة في عدم قدرة الإنتاج المحلي الغذائي في البلدان العربية على مواكبة الطلب المحلي الذي يزيد بشكل كبير من عام لآخر لأسباب عديدة منها ارتفاع معدل النمو السكاني وتحسن مستوى المعيشة لطوائف عديدة من المجتمع، لذلك فإن الاكتفاء الذاتي في الوقت الحاضر يقدر بنحو 50% فقط من مجموع الاحتياجات الفعلية (www.nodhoob.com).

وتشير بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن إجمالي قيمة الواردات العربية من سلع الغذاء الرئيسية زادت من 13.14 مليار دولار أميركي في عام 2000م إلى نحو 24.94 مليار دولار

في عام 2005 ومن ثم إلى 32.70 مليار دولار في عام 2007. وقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية من 13.46 مليار دولار كمتوسط للفترة 1999 - 2003 إلى 18.06 مليار دولار في عام 2005 ثم إلى 23.23 مليار دولار في عام 2007. وقد شكلت واردات الحبوب وحدها في عام 2007 نحو 41% من القيمة الكلية لواردات السلع الغذائية الأساسية، وشكلت نسبة قيمة واردات القمح والدقيق نحو 52% من قيمة واردات الحبوب و 21% من القيمة الكلية لواردات السلع الغذائية الأساسية. كما يستورد الوطن العربي ثلثي احتياجاته من السكر.

وأكثر من نصف احتياجاته من الزيوت والشحوم وحوالي ثلث متطلباته من الألبان والبقوليات. ويتضح من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الدول العربية تعاني عجزا متصاعدا في مجموعات السلع الغذائية جميعها باستثناء الأسماك ومجموعة الخضار، حيث حققت الأولى فائضا عام 2007 بلغ 1406 ملايين دولار والثانية 950 مليون دولار (البشير، 2011). ويضيف العيثم (1428هـ) إلى جانب الأسباب السابقة لتفاقم الفجوة الغذائية للوطن العربي الأسباب الآتية:

- * سيادة النمط الاستهلاكي في العالم العربي وهو نمط يمثل فيه الغذاء المادة الاستهلاكية الرئيسية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توجيه أي زيادة في الدخل إلى الطلب على الغذاء أكثر من أي سلعة أخرى.
- * سوء استغلال الموارد الزراعية المتاحة في العالم العربي حيث يبلغ حجم الأراضي المستغلة بالفعل في الإنتاج الزراعي حوالي ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة.
- * التوزيع المتباين للأراضي الزراعية، حيث تستحوذ 6 أقطار عربية هي (المغرب والسودان والجزائر والعراق وتونس وسوريا) على 78% من مجموع الأراضي المزروعة في الوطن العربي، في حين بلغ الناتج الزراعي العربي في عام 2004 حوالي 68 مليار دولار، استحوذت السودان بمفردها على حوالي 23% منه ما يعني ضعف إنتاجية باقي الدول.
- * سيادة أسلوب الإنتاج العائلي في الوطن العربي حيث يتبع في هذا الأسلوب الاعتماد على زراعة الكفاف الموجهة للاكتفاء الذاتي.
- * تمثل إنتاجية الأراضي المزروعة المؤشر الحقيقي لكفاءة استخدامها ولنتائج النشاط الإنتاجي الزراعي، وتعد الإنتاجية العربية على وجه العموم باستثناء مصر إنتاجية ضعيفة ويرجع ذلك إلى الاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج وتدهور المستوى الفني للعاملين في المجال الزراعي وعدم الاعتماد على استخدام مستويات تكنولوجية عالية.
- * ضعف الاستثمار في مجال البحوث الزراعية العربية وعدم استقرار السياسات الزراعية، وهو

الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي (العيثم، 1428هـ).

وبتحليل تطور حجم الفجوة الغذائية العربية بالكمية والقيمة في الجدول رقم (12) نجد أن قيمة الفجوة قد ازدادت في عام 2005 بنسبة 35% عما كانت عليه في عام 1995، بوسطي معدل زيادة سنوية قدرها 3.05% (على الرغم من تراجع قيمة الفجوة في بعض السنوات). وبلغت قيمة الفجوة في عام 2005 (15470 مليون دولار).

وبتحليل التطور في قيمة الفجوة والتطور الكمي لها لبعض السلع الغذائية نجد:

* ازدياد حجم الفجوة الغذائية لمعظم المجموعات السلعية الغذائية باستثناء البطاطا والخضار فقد تحول العجز في البطاطا البالغ 104.21 ألف طن في عام 1995 إلى فائض بمقدار 77.9 ألف طن عام 2005، إلا أن الفجوة كقيمة بقيت في حالة عجز بمقدار 89.3 مليون دولار. أما بالنسبة للخضار فقد تناقصت كمية الفجوة بنسبة سنوية قدرها 6.32% في حين ازدادت قيمتها بنسبة 4.92% سنوياً.

* بالنسبة للأسمالك لا يوجد فجوة غذائية لأن حجم الإنتاج يفوق حجم الاستهلاك.

* كانت الزيادة الكبرى للفجوة الغذائية في الفواكه، حيث ازدادت كمية الفجوة بمعدل وسطي سنوي قدره 5.98% في حين ازدادت قيمتها بمعدل 26.96%، حيث بلغت كمية الفجوة في عام 2005 قرابة 1110.5 ألف طن بقيمة 320.5 مليون دولار، يليها السكر المكرر حيث بلغ وسطي الزيادة السنوية لكمية الفجوة 5.07% مقابل 0.12% لقيمتها، ثم تأتي زيادة فجوة الحبوب التي تشكل قرابة 50% من إجمالي الفجوة الغذائية العربية وتزداد كميتها وسطياً بمقدار 4.48% وقيمتها بمقدار 4.58%.

* إن تطور كمية الفجوة لم تيم دوماً باتجاه تطور قيمتها أو حتى بالنسبة نفسها ففي حين ازدادت كمية الفجوة بالنسبة للبيض تناقصت قيمتها خلال الفترة 1995 - 2005، كذلك ازدادت كمية الفجوة بنسبة أكبر من ازدياد قيمتها بالنسبة لكل من البقوليات والسكر المكرر واللحوم؛ مما يشير إلى انخفاض أسعار هذه السلع خلال تلك الفترة، وبالمقابل فقد ازدادت قيمة الفجوة بنسبة أكبر من الزيادة في قيمتها بالنسبة لكل من الحبوب والفاكهة والألبان؛ مما يدل على ارتفاع أسعار هذه السلع في السوق العالمية خلال تلك الفترة، كذلك الأمر بالنسبة للسمك الذي ازدادت قيمة الفائض منه على كميته.

تختلف الفجوة الغذائية بين الدول العربية وبين مختلف السلع بحسب ما تنتجه الدول العربية من منتجات زراعية تتناسب مع ما تملكه كل دولة من موارد زراعية ومدى كفاءة استثمار هذه الموارد

في إنتاج السلع الغذائية. ففي بداية الثمانينيات تركزت الفجوة الغذائية للحبوب في الدول النفطية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية) (2003)، إلا أن الصورة انعكست في السنوات الأخيرة نتيجة تنفيذ برامج لزيادة إنتاج الحبوب في تلك الدول لاسيما السعودية التي قدمت للمنتجين دعماً سخياً لسعر شراء القمح مكننتهم من استخدام التقنيات الحديثة والإدارة ذات الكفاءة لتوسيع المساحة المزروعة ورفع الإنتاجية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2003)، وأصبحت فجوة الحبوب حالياً تتركز في الجزائر ومصر والعراق والمغرب (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2003).

أما بالنسبة للزيوت والشحوم فيشير تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي إلى أن معظم الدول العربية تعد مستورداً صافياً لهذه المجموعة ما عدا السودان، وتشكل واردات ثلاث دول عربية هي الجزائر والمغرب ومصر قرابة 51% من حجم الواردات العربية من الزيوت والشحوم (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2004). وبالنسبة للحوم الحمراء والألبان تأتي السعودية ومصر في مقدمة الدول العربية المستوردة. والدول العربية جميعها مستورد صافٍ للحوم الدواجن بمعدلات متزايدة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2004). أما السكر المكرر فإنه يشكل عجزاً مستمراً في فاتورة الغذاء العربية بالنسبة لمعظم الدول العربية، وهو يدخل في صادرات ثلاث دول عربية فقط هي: الإمارات العربية ومصر والسودان. ويبين الجدول (2: 12) تطور التركيز الجغرافي للفجوة الغذائية في الدول العربية حيث نلاحظ من تحليله ما يأتي:

* إن قرابة 72% من إجمالي الفجوة العربية تتركز في الدول النفطية، وإن 72% من فجوة الدول

النفطية تتركز في ثلاث دول هي الجزائر والسعودية والإمارات.

* بالنسبة للدول غير النفطية فيتركز 13% من إجمالي الفجوة العربية في مصر على الرغم من تراجع قيمتها بنسبة 38.8 عام 2004 عما كانت عليه عام 1995، كما تراجع في كل من العراق والكويت وتونس وفلسطين والمغرب، في حين ازدادت قيمتها في باقي الدول العربية، وتجاوزت هذه الزيادة 50% في عشر دول عربية هي: الإمارات والسعودية وقطر والأردن وجيبوتي والسودان وسوريا ولبنان وموريتانيا واليمن، وازدادت قيمة الفجوة الغذائية العربية الإجمالية بنسبة 40.18%.

جدول (2: 13) التركيز الجغرافي للفجوة الغذائية في الدول العربية في الفترة 1995 - 2004 الوحدة

(مليون دولار أمريكي)

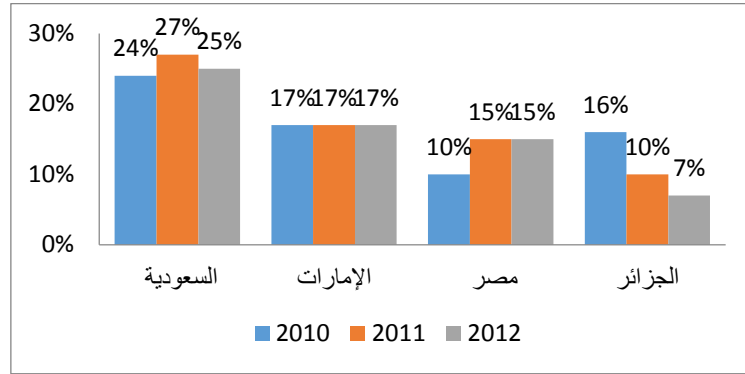
البيان / السنة	1995	2004	التغير بين عامي 1995 - 2004 %
الدول النفطية	7834.23	11651.93	48.73
الامارات	975.13	1466.06	50.35
البحرين	218.49	321.98	47.37
الجزائر	2552.5	3734.91	46.32
السعودية	1288.48	3177.94	146.64
العراق	874.56	691.55	20.93
عمان	298045	382.67	28.22
قطر	180.74	302.68	67.47
الكويت	738.62	604.38	18.17-
ليبيا	707.62	969.76	37.12
الدول غير النفطية	3617.64	4401.39	21.66
الأردن	353.99	675.84	90.92
تونس	408.78	300.49	26.49-
جيبوتي	58.73	99.79	70.22
السودان	62.14	137.39	121.10
سوريا	69.77	403.4	482.49
الصومال	61.64	85.59	38.85
فلسطين	232.36	82.18	64.63-
لبنان	356.33	580.72	62.97
مصر	2274.6	1391.97	38.80-
المغرب	260.15-	132.99	151.12-
موريتانيا	120.2-	206.35-	71.67
اليمن	119.65	714.2	496.91
مجموع الدول العربية	11541.87	16053.32	40.18

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، العدد 25 لعام 2005.

وبالرغم من الجهود الحثيثة المبذولة من طرف العديد من الدول العربية وانتهاجها لسياسات زراعية أكثر تشجيعاً للاستثمار وتحفيزاً لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية، لا يزال هناك عجز كبير في الغذاء في الوطن العربي. فقد تجاوزت قيمة الفجوة الغذائية 35 مليار دولار عام 2012، وهي بذلك تفوق

الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول كالبحرين أو اليمن أو موريتانيا (المعهد العربي للتخطيط، 2013: 1).

الشكل (2: 1) يوضح مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية.



شكل (2: 1) مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية
المصدر: المعهد العربي للتخطيط

وتفاوتت مساهمة الدول العربية لعدة أسباب كعدد السكان، والأنماط الاستهلاكية، ومستوى الدخل، ومحدودية الإنتاج الزراعي. وتساهم أربع دول هي السعودية، والإمارات ومصر والجزائر بحوالي 62% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية كمتوسط للفترة 2010 - 2012 (المعهد العربي للتخطيط، 2013).

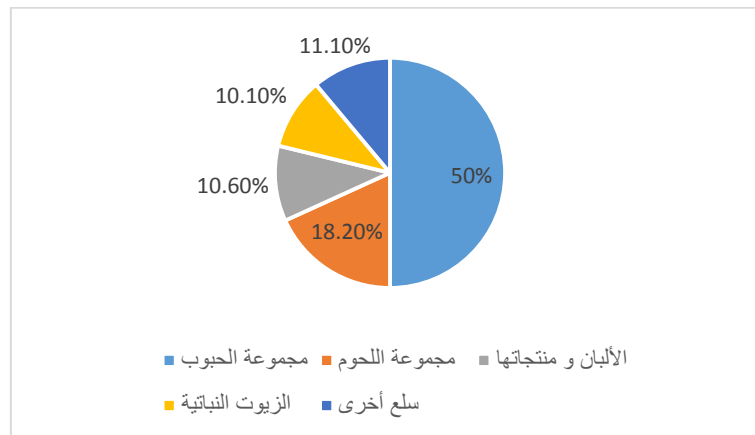
وتشكل مجموعة الحبوب وحدها نصف إجمالي قيمة الفجوة الغذائية، خاصة القمح والدقيق (23%)، وتأتي مجموعة اللحوم في الصف الثاني من حيث الأهمية النسبية في الفجوة بحوالي (18%)، والألبان ومنتجاتها بنسبة (11%). عكس ذلك، تنصدر مجموعة الخضر بحوالي (70%) من قيمة هذا الفائض من السلع الغذائية، متبوعة بالأسمك (20%)، والبطاطس (9%) (المعهد العربي للتخطيط، 2013). والجدول رقم (16) يبين قيمة العجز أو الفائض من مجموعات السلع الغذائية للدول العربية (مليون دولار).

وتؤكد دراسات وتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن تتسع قيمة الفجوة إلى حوالي 53 مليار دولار في عام 2020، و 60 مليار في 2030، في حال استقرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي العربي واستمرار تزايد الاستهلاك، وزيادة متوسط الدخل وعدد السكان، وارتفاع أسعار السلع الغذائية (المعهد العربي للتخطيط، 2013).

جدول (2: 14) قيمة العجز أو الفائض من مجموعات السلع الغذائية للدول العربية (مليون دولار)

2012		2011		المجموعات السلعية
قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض	قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض	
100.0	38474	100.0	36805	قيمة العجز
100.0	3444	100.0	2364	قيمة الفائض
—	35031	—	34441	قيمة الفجوة
50.0	11924	50.1	18436	مجموعة الحبوب
23.1	8900	22.9	8414	القمح والدقيق
11.1	2428	11.0	1405	الذرة الشامية
9.8	1378	9.9	8364	الأرز
5.7	1218	6.1	3224	الشعير
9.1	312	4.3	210	البطاطس
69.5	2393	69.0	1631	الخضر
1.2	42	1.1	25	الفاكهة
8.5	3251	8.7	3207	السكر المكرر
10.1	3867	10.6	4391	الزيوت النباتية
18.2	9701	18.1	3066	مجموعة اللحوم
20.2	669	25.6	606	الأسماك
10.6	4082	10.1	3701	الألبان ومنتجاتها

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي، 2012.



شكل (2: 2) مساهمة المجموعات السلعية في قيمة العجز الغذائي بالوطن العربي 2012

يتضح من الوضع الراهن لإنتاج السلع الغذائية واستهلاكها في الوطن العربي أن هناك بعض السلع الغذائية يفي الإنتاج العربي منها إلى حد كبير لمتطلبات سكان الوطن العربي كالخضر والفاكهة والأسماك، إلا أن هناك الكثير من السلع الغذائية ما زال الإنتاج الزراعي العربي منها لا يستطيع الوفاء بالاحتياجات المطلوبة للسكان منها، ويتم استيراد كميات كبيرة منها من خارج الوطن العربي، وفي مقدمة هذه السلع وبصفة خاصة القمح والذرة الشامية والشعير، بالإضافة إلى السكر والزيوت النباتية واللحوم الحمراء.

وقد تبين من تحليل هيكل الواردات الغذائية العربية عام 2008، أن كلا من الجزائر ومصر والمغرب واليمن تعد من أكبر الدول العربية استيراداً للقمح، حيث تمثل كمية وارداتها منه نحو 21.6%، 20.6%، 12.6%، 7.3% لكل منها على التوالي من إجمالي كمية الواردات العربية منه والبالغة نحو 29.366 مليون طن. بينما تعد كل من مصر والجزائر والمغرب والسعودية من أكبر الدول العربية استيراداً للذرة الشامية، حيث تمثل كمية وارداتها منها نحو 31.5%، 15.2%، 13.5%، 13% لكل منها على التوالي من إجمالي كمية الواردات العربية منها والبالغة نحو 14.077 مليون طن (الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة). بينما تعد كل من السعودية والإمارات والعراق من أكبر الدول العربية استيراداً للأرز، حيث تمثل كمية وارداتها منه نحو 24.3%، 18.4%، 10.9% لكل منها على التوالي من إجمالي كمية الواردات العربية

منه والبالغة نحو 3.988 مليون طن. بينما تعد كل من السعودية وسوريا من أكبر الدول العربية استيراداً للشعير، حيث تمثل كمية وارداتها منه نحو 64.6%، 10.9% لكل منها على التوالي من إجمالي كمية الواردات العربية منه والبالغة نحو 10.984 مليون طن. وتعد كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس من أكبر الدول العربية استيراداً للزيوت النباتية، حيث تمثل كمية وارداتها منها نحو 16.5%، 14.1%، 13.9%، 9.9% لكل منها على التوالي من إجمالي كمية الواردات العربية والبالغة نحو 3.921 مليون طن.

كما يتضح من الجدول (2: 14) أن قيمة الفجوة الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية على مستوى الوطن العربي خلال متوسط الفترة 2006 - 2008 تقدر بنحو 12.02 مليار دولار. وتمثل قيمة فجوة الحبوب والدقيق بنحو 53.12% من قيمة تلك الفجوة، وتمثل قيمة فجوة القمح ودقيقه نحو 25.66 من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية، يليها من حيث الأهمية النسبية فجوة الألبان ومنتجاتها بنسبة 17.84%، والسكر المكرر بنسبة 13.72%، والذرة الشامية بنسبة 10.03% والزيوت النباتية بنسبة 10.03%، ثم باقي السلع بنسب متباينة. كما تجدر الإشارة

إلى أن كلا من الخضر والأسماك على مستوى الوطن العربي قد حققت الاكتفاء الذاتي مع وجود فوائض تصديرية بلغت نسبتها نحو 6.42%، 6.77% من قيمة الفجوة على التوالي.

جدول (2: 15) كمية وقيمة الفجوة الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006 - 2008

المجموعة السلعية	كمية الفجوة بالألف طن	قيمة الفجوة بالمليون دولار	الأهمية النسبية %
الحبوب والدقيق	52455.91	11307.67	53.80
القمح والدقيق	25149.21	5392.67	25.66
الذرة الشامية	13243.12	2317.57	10.03
الأرز	2534.40	1500.73	7.14
الشعير	10551.52	1860.4	8.85
البقوليات	885.04	395.2	1.88
البطاطس	(157.96)	(147.63)	(0.70)
الخضروات	(2451.57)	(1350.03)	(6.42)
الفاكهة	2570.02	493.4	2.35
السكر المكرر	7058.57	2883.93	13.72
الزيوت النباتية والشحوم	3230.54	2104.9	10.02
اللحوم الحمراء	746.63	1618.8	7.70
اللحوم البيضاء	916.19	1235.2	5.88
الألبان ومنتجاتها	10644.12	3750.27	17.84
الأسماك	157.34	(1422.97)	(6.77)
الإجمالي	—————	21016.37	100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 2009.

2: 5 الأمن الغذائي والفجوة الغذائية في فلسطين

2: 5: 1 واقع الأمن الغذائي في فلسطين

إن تدهور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية له طبيعة خاصة تميزه عن معظم مناطق العالم، حيث إنه لم يتولد عن نقص في وفرة الغذاء ولكنه ناتج عن القيود المفروضة على الحراك الاقتصادي بما في ذلك القيود على حركة البضائع والمنتجات الزراعية الفلسطينية وعلى حركة الأشخاص للعمل بين القرى والبلدات والمدن وإحراز دخل يمكن مبادلتها بالغذاء. كما أن الأراضي الزراعية المنتجة تأثرت إلى حد كبير بإجراءات الإغلاق والعزل عن الأسواق في المراكز الرئيسية خاصة بسبب مصادرة الأراضي وإقامة جدار الفصل العنصري الذي عزل العديد من الأراضي

الزراعية الفلسطينية خارج الجدار مما أثر على الواقع الاقتصادي للعديد من الأسر المعتمدة في دخلها وغذائها على الإنتاج الزراعي.

لقد تدهور واقع الأمن الغذائي في أوساط الأسر الفلسطينية إلى درجة مقلقة، تسببت الأوضاع السياسية والاجتماعية-الاقتصادية في زيادة معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية حيث وصلت النسبة إلى (75%)، وكذلك زيادة نسبة انعدام الأمن الغذائي، ليؤثر في 38% من الشعب الفلسطيني، كما يتأثر قطاع غزة بشكل كبير من انعدام الأمن الغذائي، حيث وصلت إلى (56%) في حين أنها (25%) في الضفة الغربية. وأدى الاجتياح الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة وما خلفه من دمار للبنية التحتية وللمرافق الاقتصادية واستمرار الحصار إلى مزيد من التدهور في حال الأمن الغذائي في غزة، إذ أظهرت الدلائل الأولية أن نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً في قطاع غزة ارتفعت إلى (76%) بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة واستمرار الحصار. ومن المثير للقلق سرعة تدهور الأمن الغذائي في المناطق الحضرية، إذ زادت نسبة غير الأمنين نحو (23%) في عام (2008) بالمقارنة مع عام (2007) (غطاس، 2009). إضافة إلى ذلك تدني دخل الأسرة الفلسطينية وتزايد معدلات البطالة زاد من نسبة الأسر الفقيرة والمهمشة، حيث إن (40%) من الأسر الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعاني من تدني مستوى الدخل (غطاس، 2009).

ومن الواضح أن الأمن الغذائي لم يتحسن في الفترة بين عامي (2006 و 2008) على الرغم من أن قطاع الأمن الغذائي قد دعم بمبلغ (158) مليون دولار في عام (2008)، أي بزيادة

مقدارها (20%) عن عام (2006). وقد انعكس الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية منتصف عام (2008) على أسعار الأغذية في الأراضي الفلسطينية حيث وضع برنامج الأمن الغذائي العام الأراضي الفلسطينية في مرتبة (30) من بين البلدان الأكثر تأثراً من موجة ارتفاع الأسعار. لقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية بنسبة (10%) خلال العام (2008) (غطاس، 2009).

كما أظهرت نتائج مسح الإنفاق والاستهلاك التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في (2008)، أن نسبة الإنفاق على الغذاء مقارنة بالإنفاق الكلي في الأراضي الفلسطينية تبلغ (39%)، وتتنوع هذه النسبة بين 35% في الضفة الغربية و (43%) في قطاع غزة (غطاس، 2009). ويعزى الأمر إلى ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية بشكل ملحوظ في المواد الأساسية

فعلى سبيل المثال ارتفع سعر الأرز ولحم البقر والعدس إلى (89.4%، 60%، 90%)، على التوالي في عام (2009) مقارنة مع عام (2005). والجدول رقم (16) يوضح ذلك.

جدول (2: 16) متوسط أسعار المستهلك لبعض السلع الغذائية في الأراضي الفلسطينية 2009 (الأسعار بالشيكل)

الصف	وحدة الشراء	2005	2009	التغير بالأسعار
أرز حبة قصيرة - استرالي	25 كغم	86.03	162.72	89.14%
طحين أبيض - حيفا	60 كغم	106.77	177.24	66.01%
لحم بقر طازج - محلي	1 كغم	32.38	51.89	60.25%
عدس	1 كغم	3.74	7.11	90.07%
بندورة طازج - محلي	1 كغم	1.89	1.63	-13.76%
حليب مبستر (3%) - إسرائيلي	1 كغم	5.39	7.16	32.84%
سكر كريستال - إسرائيلي	1 كغم	2.68	3.69	37.46%
ملح طعام - إسرائيلي	1 كغم	1.30	1.41	8.11%

المصدر: PCBS- WFP- FAO Survey 2009

يشير الوضع في قطاع غزة إلى تدهور في موارد الرزق الأساسية لأهالي غزة خاصة بعد الحرب الإسرائيلية (2008) على قطاع غزة، حيث واجه (1.5) مليون نسمة نقصاً حاداً في المواد الغذائية. ولا شك في أن الأسر التي كانت عرضة لعدم الأمن الغذائي قبل الغزو انضمت إلى الأسر غير الآمنة. فكما أشرنا سابقاً زاد عدد الأسر غير الآمنة غذائياً (20%) لتصبح نسبة

الأسر غير الآمنة غذائياً (76%)، مما يجعل سكان غزة أكثر اعتماداً على المساعدات الغذائية المستوردة من قبل الوكالات الإنسانية الدولية (إن 80 % من سكان غزة كانوا يتلقون المساعدات قبل الاجتياح ولا شك أن هذه النسبة زادت حالياً). لذلك طالبت مجموعة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية تغطية احتياجات حالات الطوارئ الإنسانية لقطاع غزة بنحو (613) مليون دولار لمدة تسعة شهور، حيث شكلت مشاريع الأمن الغذائي (25%) من إجمالي المبلغ المطلوب (غطاس، 2009).

لذلك يقوم معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج) بتنفيذ عدة مشاريع في مجال تحسين واقع

الأمن الغذائي للأسر الفلسطينية ومنها مشروع النظام المعلوماتي للأمن الغذائي في محافظات طوباس وبيت لحم والخليل الذي يهدف إلى دراسة تطوير انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في محافظات طوباس وبيت لحم والخليل، ذلك من خلال تطوير نظام معلوماتي للأمن الغذائي للمساهمة في عملية التخطيط المستقبلي السليم (سوف يستهدف المشروع (3500) أسرة في المناطق المستهدفة لدراسة واقعها التغذوي) وتطبيق بعض البرامج (غطاس، 2009).

وفي إطار برنامج الإغاثة والتعافي الذي يستغرق سنتين الذي بدأ في سبتمبر (2005)، كان برنامج الأغذية العالمي يساعد (480) ألف نسمة من غير اللاجئين ممن يفتقرون للأمن الغذائي، في سائر أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة). ويندرج المستفيدون من مساعدات برنامج الأغذية العالمي في ثلاث فئات هي:

* حالات المشقة الاجتماعية (39%) من الأعباء.

* الفقراء الجدد (59%) من الأعباء

* التغذية المؤسسية (2%) من الأعباء (برنامج الإغاثة العالمي، 2007).

ومنذ يناير (2006)، أدى تضافر الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية مع الزيادة الدرامية في عمليات إغلاق المعابر، إلى تصاعد سريع في الفقر، وزيادة أسعار السوق للسلع الغذائية الأساسية والنفاد الحرج لاستراتيجيات التصدي. وأدت هذه الاتجاهات بدورها إلى زيادة حادة في انعدام الأمن الغذائي. الأمر الذي ينتهي إلى زيادة اعتماد المستفيدين من برنامج الأغذية العالمي وتنامي الاحتياجات إلى المساعدة الغذائية. وتابع برنامج الأغذية العالمي الوضع عن كثب، وبدأ في إعداد خطة طارئة منذ فبراير (2006) استعداداً للعمل إذا استمر هذا الوضع (برنامج الأغذية العالمي، 2007).

وبحلول أبريل 2006، كانت هناك علامات متزايدة بأن أزمة إنسانية تبدو في الأفق. وبناء عليه، قام برنامج الأغذية العالمي بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة بمراجعة احتياجات الأمن الغذائي الطارئة لتحديد مقدار الزيادة في الاحتياجات. وأسفرت هذه المراجعة عن زيادة مقدارها (14%) من عدد السكان صاروا غير قادرين بدورهم على تحقيق الأمن الغذائي (مقارنة بأرقام يولييه 2005 الخاصة بإطار تقييم الاحتياجات)، مما يعني ان قرابة مليوني فلسطيني بما في ذلك مجموعة جديدة من 200 ألف نسمة وهم الأكثر ضعفا بين غير اللاجئين ممن كانوا قادرين من قبل على التعايش. ومن ثم، ومن أجل الحد من أثر الأزمة الراهنة على السكان الأكثر هشاشة من غير اللاجئين، واستجابة للاحتياجات المتزايدة، يعتمز برنامج

الأغذية العالمي تنشيط خطته الطارئة بدءاً من شهر يونيه لزيادة عدد الأفراد الذين يتلقون المساعدات، وذلك بمقدار (25%)، أي لتشمل (600) ألف فرد من غير اللاجئين (برنامج الإغاثة العالمي، 2007).

وألقي استعراض احتياجات الأمن الغذائي الطارئة الضوء على أهم العوامل التي تتدهور معها مستويات الأمن الغذائي وهي:

* الأثر على دخل الأسرة بسبب خفض المدفوعات المباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية وتعليق مدفوعات الموارد الضريبية.

* ازدياد إغلاق المعابر، والآثار المترتبة على الإسراع في بناء الجدار العازل (برنامج الإغاثة العلمي، 2007).

*** الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية تتفاقم بسبب انخفاض التمويل المباشر للسلطة وتعليق إسرائيل للمدفوعات الضريبية**

تؤثر الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية بصورة مباشرة على قطاعات المجتمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة جميعها، الأمر الذي يزيد من تفاقم الوضع الصعب القائم. وقد أدى الخفض في التمويل المباشر للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى نتائج مباشرة في: (برنامج الإغاثة العالمي، 2007).

- تأخير دفع مرتبات ما يقرب من (165) ألف موظف بالسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث يعد الموظفون أصحاب الدخول المتدنية الذين لا يملكون مدخرات الأكثر تأثراً.

- انخفاض الدعم المقدم إلى أفراد عائلات موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية (يقدرون بأكثر من مليون نسمة يعتمدون على دخل من يعولهم). يواجه هؤلاء الأفراد الآن صعوبات خطيرة لتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية.

- هبوط حرج في مستويات النقد في الاقتصاد المحلي وتزايد المؤشرات التي تنبئ بكساد اقتصادي خطير يؤثر على دورات الإنتاج الزراعي والأسواق.

*** ازدياد إغلاق المعابر، والآثار المترتبة على التعجيل ببناء الحاجز الأمني**

- أدت عمليات الإغلاق المتكررة والممتدة منذ يناير (2006) إلى الحيلولة دون وصول أعداد متزايدة من الموظفين إلى أعمالهم في مواعيد العمل، والمزارعين إلى حقولهم، مما يؤثر على دخلهم ويهدد سبل عيشهم.

- في الضفة الغربية، وبصفة خاصة في قطاع غزة، أدى تأثير عمليات الإغلاق المتزايدة

والقيود التجارية المفروضة على الموردين إلى تصاعد الخلل في الأسواق/ واضطراب تجارة الأغذية وتجزئتها بصورة مضرّة، وإلى نقص في السلع الغذائية الأساسية، كما تفاقم الإغلاقات

من أزمة السيولة. وأدى فقدان القدرة التصديرية في غزة إلى خسائر تقدر بعشرات الملايين

من الدولارات شهريا للاقتصاد الفلسطيني (برنامج الإغاثة العالمي، 2007).

* عمليات إغلاق قطاع غزة

تعرضت نقطة العبور الرئيسية للسلع من غزة إلى إسرائيل (معبر كارني / المنطار) للإغلاق لفترات دامت أكثر من (50%) من السنة الحالية. وكان لهذا الإغلاق أثران رئيسان على الأمن الغذائي (برنامج الإغاثة العالمي، 2007)

- لم تتمكن المنتجات الفلسطينية في قطاع غزة (الطماطم والخيار والفراولة) من المرور عبر إسرائيل إلى الأسواق العالمية مما نتج عنه خسائر تقدر بعشرات الملايين من الدولارات. الأمر الذي أضعف الاقتصاد الفلسطيني وزاد من الفقر في أوساط المزارعين والعمال. وكان من أثر ذلك أن أسواق غزة غمرتها السلع المنتجة محليا، لتتخفض الأسعار إلى ما دون تكاليف الإنتاج.

- أوقف إغلاق المعابر الواردات من السلع القادمة من إسرائيل جميعها مما نتج عنه نقص في المواد الغذائية وتضخم في أسعار السلع الأساسية. والمعروف أن غزة تعتمد بالكامل على إسرائيل في واردات السلع الغذائية (دقيق القمح، والسكر، والزيت) وغيرها من الأساسيات الكثيرة الأخرى مثل منتجات الألبان واللحوم. وتؤثر الزيادات في الأسعار على نحو شديد الوطأة على الشريحة الأفقر من المجتمع.

- علاوة على ذلك، يواجه برنامج الأغذية العالمي صعوبات متزايدة في توفير المساعدات الغذائية في حينها للجماهير الأشد هشاشة والتي يعجزها الأمن الغذائي في غزة نظرا للإغلاق المتكرر للمعبر الحدودي الرئيس في غزة (معبر كارني).

* السور العازل للضفة الغربية/ عمليات الإغلاق

- تؤدي عملية الإسراع في استكمال السور الإسرائيلي العازل في الضفة الغربية، بالتوافق مع قيود التصاريح الصارمة، وقيود الانتقال الداخلي بين مدن الضفة الغربية، كذلك عمليات

الإغلاق الإضافية ومنع الكافة حتى حاملي التصاريح (عمال وتجار) من الوصول إلى أعمالهم في إسرائيل، تؤدي كلها إلى خلق وضع بالغ الصعوبة للسكان.

- يتأثر سكان الضفة الغربية جميعا بصورة يومية بهذه القيود، كما يتأثر دخل عشرات الآلاف منهم. وتتصاعد أسعار السلع الأساسية بسبب صعوبات النقل التي يتعرض لها التجار والمزارعون، الأمر الذي يؤثر على أسواق الريف/ الحضر التقليدية. كما أن استمرار مصادرة الأراضي وتدمير مصادر الرزق لإفساح الطريق لبناء سور الضفة الغربية والبنية التحتية للمستوطنات، يمثل صدمة لبعض الاقتصاديات المنزلية مما يترك تأثيرا شديدا الوطأة على الأسر الفقيرة(برنامج الإغاثة العالمي، 2007)

تفاقم آثار الأزمة والأمن الغذائي على السكان:

* أثرت الأزمة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس فقط على الأمن الغذائي للفلسطينيين وإنما على إمكانياتهم في البقاء على قيد الحياة أيضا. وقد أصبحت الأسر الفقيرة الآن، التي كان في مقدورها التعايش مع أوقات الشدة، تواجه صعوبات متزايدة لتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية لها.

* وتتمثل استراتيجية شائعة أخرى للتعايش في الاستدانة من المتاجر المحلية، إلا أن المحال والأعمال التجارية الصغيرة ليست قادرة على امتصاص الصدمة الناجمة عن الطلب الكبير المتزايد على الائتمان وكذلك ندرة الأموال السائلة، الأمر الذي يمزق علاقاتها في السوق ويهدد مستقبل أعمالها التجارية.

* يرفض الكثير من المتاجر الآن تقديم الائتمان إلى موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أصبحت الآن محاولات بيع الموجودات المنتجة (مثل الحيوانات والأراضي)، والأصول الأسرية (مثل السيارات) والممتلكات الخاصة (مثل المجوهرات) محدودة بسبب أزمة السيولة. ولم يبق أمام الأسر المبتلاة سوى خيارات قليلة للتعايش مع الوضع الراهن، منها تكبد الديون، وسحب الأطفال من المدارس، وخفض المصروفات على الخدمات الصحية والحد من عدد الوجبات ونوعيتها الأمر الذي لا تقتصر آثاره فقط على خفض المدخلات من السعرات الحرارية إنما ينسحب أيضا على القيمة (النوعية) الغذائية الشاملة للمأكولات الاستهلاكية (برنامج الإغاثة العالمي، 2007).

الجدول (2: 10) تطور انتاج واستهلاك الغذاء العربي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2004 - 2010 (الوحدة ألف طن)

وسطي معدل النمو السنوي %		المتاح للاستهلاك							الانتاج						البيان	
المتاح للاستهلاك	الانتاج	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
4.04	3.06	102147	96521.4	100368.6	963421.4	95871.7	78171.7	68741.9	52361	54276.8	55392.7	46349.2	475843	38698.2	38732.4	الحبوب
4.49	4.02	50656.2	48754	47181	48469.3	46428.1	34380.8	32635.6	26143	28046.6	2745702	22461.9	22371.2	16864.7	17628.9	القمح
2.77	2.19	9300.7	9261	8721.8	8152.9	7090.5	6485.8	7074.2	9170	10005.6	9065.3	8505.7	7420.4	7359.8	7386.9	الدرنات
3.21	—	7062.6	7592.7	7719.3	7664.6	7620.2	6532.1	5148.6	—	1427.5	31016.5	30988.2	30197.6	—	—	المحاصيل السكرية
3.10	0.94	2466.5	2510	2338.9	2311	2217.6	1800.2	1818.2	1355	1557.1	1437.5	1445.3	1403.9	1265.9	1234.2	البقوليات
0.85-	8.13	3988.8	4986.7	4468.4	4524.7	4151	3832.9	4344	5861	5815.7	6493.5	6909.2	6508.5	3924.1	2681.2	البذور الزيتية
5.08	5.15	44361.1	44951	42553.9	41455.7	38199.1	36440.5	27034.8	43694	44535.2	42304.9	41256.9	37108.9	40027.9	26434	الخضار
3.37	4.10	28390.6	28296.5	27579.5	27008.7	28125.8	25935.7	20381.5	29529	26882.7	26599.6	26115.7	26522.9	27371.4	197603	الفاكهة
3.61	3.68	8383.6	8352.9	8240.9	8043.1	75553	6858.9	5879.1	6911	6877.3	6810.7	6583.2	6509	6008.4	4814.8	جملة اللحوم
5.15	5.28	1483.7	1434.5	13445	1390.7	1207.9	1108.5	897.7	1423	1397.15	1338.6	1364.9	1168.7	1103.1	850.6	البيض
2.30	3.06	31448.1	31521.2	31539.1	29529.5	28890.4	26530.8	250433	22697	22166.2	21684.9	20488.3	19520.6	19307.4	16785.8	الألبان
6.02	5.26	3731.1	3766.4	3290.7	32232	3386.1	27913	20791.1	2862.7	3860.74	3385.4	3362.8	3477.14	3052.7	2312.7	الأسماك

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة العربية، الأعداد 22-25 للأعوام 2005 - 2011

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

* المتاح للاستهلاك = الإنتاج + الواردات - الصادرات.

وتعد المجموعات الآتية أكثر تضررا بسبب الأزمة:

* **حالات المشقة الاجتماعية** في سائر أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تعتمد على

المساعدات الاجتماعية، والتي لم تتلق مخصصاتها النقدية من الوزارة منذ فبراير (2006).
* **موظفو السلطة الوطنية الفلسطينية أصحاب الدخل المنخفض:** يملك هذا الجمع من الموظفين مدخرات قليلة، ولا يستطيعون الوصول إلى الائتمان، لذلك فإن التأخير في الدخل يؤثر مباشرة على أمنهم الغذائي وأمن من يعولون.

* **أصحاب المتاجر الصغيرة في قطاع غزة:** يتأثر التجار الفلسطينيون بقسوة وكذلك أصحاب المحال الصغيرة بسياسات الإغلاق. ويشكل النقص في حركة المسافرين الفلسطينيين وانتقال السلع تأثيرا مباشرا على تدفق السلع التجارية مما يحد من الأرباح ويزيد التكاليف. وقد عمدت كثير من المصانع والمتاجر إلى خفض عدد العمال للحد من التكاليف، وتشير التقديرات إلى أن كثيرا من الأعمال الصغيرة لن تقدر على البقاء إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

* **صغار المزارعين:** نظرا لامتداد عمليات الإغلاق، فإن غالبية المدخلات الزراعية الأساسية مثل الشتلات والأسمدة (المستوردة من إسرائيل) لم تعد متاحة في الأسواق في سائر أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعد المزارعون في غزة الأشد تضررا بسبب الإصرار على إغلاق معبر كارني الحدودي (برنامج الإغاثة العالمي، 2007).

أما الأكثر هشاشة من الفئات غير الآمنة غذائيا الذين يتعين استهدافهم من جانب مساعدات برنامج الأغذية العالمي فإن غالبية قطاعات المجتمع غير الآمنة غذائيا تظل هي نفسها ذات الاحتياجات الغذائية المتعاطمة وذات الدخول الدنيا: الأسر التي تضم العديد من الأطفال، والأهالي الذين يفتقرون إلى التعليم، وكبار السن. وتعتبر النساء الحوامل والمرضعات ضمن أكثر الشرائح هشاشة من السكان في الأزمة الراهنة، حيث إن نقص الحديد (له تأثير خطير على النساء الحوامل وله أثر سلبي مباشر على أطفالهن)، والافتقار إلى فيتامين أ، ونقص اليود تعتبر مشكلات غذائية شائعة في المناطق الفلسطينية المحتلة (برنامج الإغاثة العالمي، 2007).

وطبقا للتقويم الغذائي الذي أعدته هيئة كبير بالتعاون مع جامعة جونز هوبكنز (2004)، فإن (22%) من الأطفال تحت سن الخمس سنوات يعانون من نقص فيتامين أ، وأن (53.9%) آخرين يكادون يحصلون على معظم احتياجاتهم من هذا الفيتامين. والمرجح أن تساهم الأزمة الحالية وقيود التوصل إلى المواد الغذائية في إحداث نقص شديد في المغذيات الدقيقة وفي زيادة احتمالات الهزال (انخفاض نسبة الوزن مقابل الطول) والتقرم (تدني نسبة الطول الى السن). وسيقوم برنامج الغذاء العالمي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية بوضع نظام إشرافي لمراقبة التغذية لمراقبة الزيادة في معدلات الهزال والتقرم. ويؤدي ذلك إلى مساعدة برنامج الأغذية العالمي واليونيسف في اتخاذ القرارات في حينها لوضع البرامج المتعلقة بالاحتياجات المحتملة لتوزيع حصص غذائية عامة إضافة إلى برامج تغذية تكميلية. وخضعت المجموعات المستهدفة للمساعدة لمراجعة أخرى في إطار تقويم الأمن الغذائي الشامل المشترك لبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف في أغسطس (2006) (برنامج الإغاثة العالمي، 2007).

وتستند استجابة برنامج الأغذية العالمي على الخطة الداخلية الطارئة التي أعدت للتطبيق التدريجي من فبراير إلى مايو (2006). وتشير التقارير الميدانية الآن إلى الحاجة القوية لتفعيل الخطة الطارئة بدءا من يونيو بغرض الاستجابة إلى الاحتياجات المتزايدة، لحماية الجموع الأشد هشاشة من غير اللاجئين من أثر الخفض في تمويل السلطة الوطنية الفلسطينية وعمليات الإغلاق المتزايدة أمام أرزاقهم والمساعدة في منع التدهور في الوضع الغذائي للجماعات الهشة. وعلى هذا الأساس، يستعد برنامج الأغذية العالمي لزيادة عملياته بمقدار (25%) لتغطية احتياجات الغذاء الأساسية لهذه المجموعة الجديدة الأشد فقرا وهشاشة من غير اللاجئين. والجدول رقم (17) يوضح عدد المستفيدين من مساعدات برنامج الأغذية العالمي.

جدول (2: 17) عدد المستفيدين من برنامج الأغذية العالمي

الفئة	قطاع غزة	الضفة الغربية	إجمالي	%
حالات المشقة الاجتماعية	103500	137000	240500	40%
الفقراء الجدد	92300	250200	342500	57%
الجماعات الهشة في المؤسسات	5000	12000	17000	3%
الإجمالي	200800	399200	600000	100%
	33%	67%	100%	

المصدر: برنامج الإغاثة العالمي (WFP)، الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، برنامج الأغذية

العالمي 2007

2: 5: 2 مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين

أظهر تقرير مشترك صادر بتاريخ (2014/6/2) من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي أن مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين لا تزال مرتفعة جدا.

وبين التقرير أن ثلث الأسر الفلسطينية (33%) أو ما يعادل (1.6) مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مشيراً إلى أن ذلك وفقاً للمسح السنوي للأمن الغذائي لعام (2013)، وهو مسح بجهد مشترك بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووكالات الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج الغذاء العالمي، منظمة الأغذية والزراعة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين.

ويعد مستوى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة أكثر انتشاراً على نطاق واسع ليصل إلى (57%)، وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف المستوى في الضفة الغربية والذي يبلغ (19%) ولم تتغير مستويات انعدام الأمن الغذائي لعام (2013) مقارنة مع مستويات عام (2012). ويعد ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في عامي (2012) و (2013) نقيض التحسن الذي حصل في الفترة (2009 - 2011)، الذي انخفض خلالها مستوى انعدام الأمن الغذائي في فلسطين إلى (27%).

وورد في التقرير أيضاً: أنه على الرغم من التحسن الذي شهده معدل انعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين في الضفة الغربية (حيث انخفض مستوى انعدام الأمن الغذائي من 23% إلى 20%)، إلا أن هذه المعدلات لا تزال أعلى بين اللاجئين مقارنة مع غير اللاجئين (20% للاجئين و19% لغير اللاجئين). ولا تزال مستويات انعدام الأمن الغذائي في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية أعلى من تلك المستويات في المناطق الحضرية أو الريفية. وفي قطاع غزة، لا يزال اللاجئون يتمتعون بمستوى أمن غذائي أفضل مقارنة مع غير اللاجئين (54% للاجئين مقارنة مع 63% لغير اللاجئين)، وعلى الأرجح فإن السبب يعود إلى المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات.

وأشارت نتائج المسح إلى حدوث بعض التضارب نوعاً ما في الظروف الاجتماعية والاقتصادية خلال العام المنصرم، فمن جهة بقيت مستويات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة، ومن جهة أخرى، ازدادت نسبة الأسر الآمنة غذائياً من (24%) في العام (2012) إلى (35%) في فلسطين.

وأهم ما يؤثر في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين معدلات الفقر المرتفعة الناجمة عن البطالة، الذي يرجع جزئياً إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول والتنقل والحركة، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني. فعلى الرغم من توفر المواد الغذائية في الأسواق الفلسطينية بكميات كافية إلا أن أسعارها مرتفعة، مما يسبب الافتقار في التنوع الغذائي وانخفاض القيمة الغذائية للنظام

الغذائي للأسر. وقد أظهرت نتائج المسح أن غالبية الأسر الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تتفق أكثر من نصف دخلهم على الغذاء.

وهناك عدد من العوامل التي تشكل ضغطاً على مستويات الأمن الغذائي في فلسطين. ففي الضفة الغربية، انخفض النمو الاقتصادي إلى (0.1%) في النصف الأول من عام (2013) مقارنة بالفترة نفسها في العام (2012) للأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004)، وفقاً للبيانات المتوفرة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويعود السبب إلى انخفاض المساعدات الخارجية من جهة، وإلى القيود التي تفرضها إسرائيل على الضفة الغربية من جهة أخرى. لذلك فإن النمو الاقتصادي لم يعد قادراً على المساهمة في انخفاض مستويات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية.

ويواصل الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام (2007)، في تضيق الخناق على الاقتصاد المحلي ويمنع أي انتعاش في القطاعات الأخرى الأكثر إنتاجية. وقد تفاقمت الحالة الاقتصادية سوءاً عام (2013) بعد تقليص تجارة الأنفاق غير الرسمية، مما يعني أن المنتجات

منخفضة التكلفة القادمة من مصر عبر الأنفاق قد استبدلت بالمنتجات الأكثر تكلفة والتي تعبر قطاع غزة عن طريق إسرائيل عبر المعابر الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود المفروضة على استيراد مواد البناء شكلت ضغطاً على العمالة، حيث بلغ معدل البطالة (40.8%) في الربع الأول من عام (2014)، أي حوالي (180,200) شخص وهي الأعلى خلال السنوات الخمس الأخيرة.

يتزامن استمرار ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين مع الانخفاض المستمر في تمويل برامج الأمم المتحدة مثل الغذاء، والزراعة، والمال مقابل العمل، تلك التي ركزت على تقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها، مما أدى بالفعل إلى الحد من تقديم المساعدات

لهذه الفئة، وقد يؤدي إلى المزيد من انخفاض تلك المساعدات المقدمة في منتصف عام (2014). إن التقليلات في هذه البرامج الإنسانية الحيوية لها تأثير كبير، خاصة مع استمرار الاحتياجات. ومع ذلك، فإن حالة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين يمكن تحسينها بشكل مستدام بالتصدي للأسباب الجذرية لهذه الأزمة، مثل الحصار المستمر على قطاع غزة والقيود المفروضة على التنقل والحركة في الضفة الغربية .

وقد ورد في البيان كذلك، أن التقرير السنوي لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي الذي ينفذ بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني PCBS، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (UNRWA) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، يتم إعداده سنويا منذ عام (2009). وقد جمعت بيانات العام (2013) في بداية عام (2014). ويتم حاليا مراجعة منهجية هذا التقرير تحت اشراف قطاع الأمن الغذائي، بهدف تحسين منهجية المسح في عرض أبعاد مستوى انعدام الأمن الغذائي وحسابها جميعها (الفقر، الاستهلاك الغذائي ومرونة ظروف المعيشة). وهذا البيان يعطي لمحة عامة عن اتجاهات الأمن الغذائي باستخدام المنهجية القائمة، بينما سيتم نشر تقرير مختصر جديد يتضمن المنهجية المحدثة خلال الربع الرابع من عام (2014).

وأعلن الجهاز المركزي للإحصاء في ورشة عمل نظمها بمقره برام الله في سبتمبر (2013)، نتائج الدورة الرابعة لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي في فلسطين. ونظمت الورشة بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الزراعة العالمية ووكالة الغوث الدولية، وحضرها ممثلو الوزارات المعنية وعدد من ممثلي الجهات المانحة والمنظمات الدولية في فلسطين.

وأوضح رئيس الجهاز المركزي للإحصاء علا عوض أنه تم تنفيذ هذا المسح بعيد انتهاء العدوان "الاسرائيلي" على قطاع غزة في نهاية العام (2012)، على عينة ممثلة مكونة من (8359) أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ليغطي مجموعة هائلة من المؤشرات الإحصائية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية لتقديم بيانات السلاسل الزمنية.

من جهته استعرض مدير المسح في الإحصاء مصطفى خواجه، النتائج الأساسية للمسح وكانت على النحو الآتي:

ثلث السكان (حوالي 1.6 مليون فرد) يعانون من انعدام الأمن الغذائي ما يربو على نصفهم في قطاع غزة

أشارت نتائج المسح إلى أن هناك تراجعاً في واقع الأمن الغذائي للعام (2012) مقارنة بالعامين (2011 و 2010) وكانت هذه النسبة في فلسطين (34%) للعام (2012) مقارنة بـ (33% و 27%) للعامين (2010 و 2011) على التوالي، بواقع (19%) في الضفة الغربية للعام (2012) مقارنة بـ (22% و 17%) للعامين (2010 و 2011) على التوالي، أما في قطاع غزة فكانت هذه النسبة (57%) للعام (2012) مقارنة بـ (52%) و (44%) للعامين (2010 و 2011) على التوالي.

الضفة الغربية أكثر قدرة على مواجهة انعدام الأمن الغذائي من قطاع غزة

أشارت النتائج إلى أن انخفاض الأسر الآمنة غذائياً في الضفة الغربية عن العام (2011) (34% للعام 2012 مقابل 45% للعام 2011) قابله استيعاب فئات أخرى من السكان الآمنين غذائياً بشكل هامشي أو أولئك المعرضين لانعدام الأمن الغذائي، أما في قطاع غزة فانتقل السكان الآمنين غذائياً (10% للعام 2012 مقابل 23% للعام 2011) إلى غير الآمنين دون القدرة على استيعاب أي منهم في الفئات الأخرى.

اللاجئون في غزة في وضع غذائي أفضل من غير اللاجئين قابله العكس في الضفة المحتلة
عند المقارنة حسب حالة اللجوء، أشارت النتائج إلى أن (56%) من اللاجئين في قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي مقابل (60%) من غير اللاجئين، بينما كانت هذه النسبة في الضفة الغربية (23%) للاجئين مقابل (18%) لغير اللاجئين.

تراجع نسبة مساهمة المساعدة في الإنفاق على الأسر غير الآمنة غذائياً إلى أكثر من النصف

أظهرت نتائج المسح أن مساهمة المساعدات (بأنواعها كافة بما فيه الأهل والأقارب والمؤسسات الدينية) إلى تراجع النسبة في العام (2012) حيث بلغت في قطاع غزة حوالي (7%) للعام (2012) مقابل (15%) في العام (2011)، أما في الضفة الغربية فكانت حوالي (3%) في العام (2012) مقابل (7%) في العام (2011).

الوزارات ذات العلاقة والمؤسسات الدولية تؤكد أهمية المسح وبياناته نحو تطوير التخطيط وتعظيم الاستفادة الفعالة من الموارد المتاحة

فبعد عرض النتائج، شدد ممثلو وزارات الشؤون الاجتماعية، والزراعة، والتخطيط والتنمية الإدارية، على أهمية هذا المسح والبيانات التي يتم جمعها من خلاله، حيث سيساعد في تحديث الخطط الاستراتيجية للأعوام (2014 - 2016). مما يساعد وزارة التخطيط والتنمية الإدارية في تحسين نظام المراقبة والتقييم الذي تعمل عليه.

وقد عقت مؤسسات الأمم المتحدة الشريكة (برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الزراعة العالمية ووكالة الغوث الدولية) على أهمية تعظيم الاستفادة من المسح، من أجل تحسين البرامج ومن أجل استعمال الموارد المتاحة بصورة فعالة ومن أجل تحسين نظم الاستهداف المتبعة لشبكات الأمان الاجتماعي.

وأوصى المشاركون في الورشة بدعوة الشركاء الوطنيين والمهتمين كافة لتفعيل المشاركة في الحوار البناء لتطوير منهجيات هذا المسح لتلبية الاحتياجات الوطنية من البيانات الإحصائية.

وعبر مسؤولان رفيعا المستوى في الأمم المتحدة في تموز (2013) عن قلقهما إزاء تدهور وضع الأمن الغذائي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تعاني أسرة واحدة من بين كل ثلاث أسر فلسطينية من انعدام سبل توفير الغذاء.

وقام كل من المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة السيدة إرثارين كازين والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) السيد فيليبو غراندي بزيارة إلى قرية بدوية تقع بين مدينتي القدس وأريحا، حيث تم هناك توزيع الأغذية بشكل مشترك من قبل هاتين المنظمتين الأمميتين.

إن ارتفاع أسعار الأغذية، ومستويات الدخل المنخفضة وغيرها من العوامل تعني أن ما عدده (1.6) مليون فلسطيني يعيشون حالة دائمة من انعدام اليقين بخصوص إمكانية توفير وجباتهم الغذائية اليومية. هذا ما صرحت به المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

كما أضافت السيدة كازين "إن الأمن الغذائي هو بحد ذاته جوهر الأمن عامة، نظرا لأهميته البالغة لتحقيق السلام الدائم في كافة أرجاء هذه المنطقة من العالم". كما رحبت السيدة كازين بتوقيع اتفاق جديد مع الوكالة الأممية لإغاثة وتشغيل اللاجئين (أونروا)، الذي من شأنه تعزيز التعاون في فلسطين، وفي كافة أرجاء المنطقة، كذلك تلبية الاحتياجات الملحة للسكان.

وأظهرت النتائج الأولية لدراسة شارك في إعدادها كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، والوكالة الأممية لإغاثة وتشغيل اللاجئين (أونروا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن هنالك ما عدده (1.6) مليون فلسطيني، أي ما يعادل (34) بالمائة من الأسر الفلسطينية، قد عانوا في عام (2012) من انعدام الأمن الغذائي، هذا ما يمثل ارتفاعا حادا بنسبة 27 بالمائة مقارنة مع إحصائيات العام (2011).

ومن بين العوامل المؤثرة على وضع الأمن الغذائي المستويات العالية للبطالة، الركود الاقتصادي، والمشاكل المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة.

ويتواصل برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة مع ما يصل عدده (650,000) أسرة في فلسطين من غير اللاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهي الأسر التي تعاني من فقر مدقع، في حين توفر أونروا المعونة الغذائية لما يزيد عن مليون من اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وخلال زيارتهما لقرية خان الأحمر، قام المسؤولان الأمميان بتوقيع مذكرة تفاهم التي من شأنها توسيع وتعميق أواصل العلاقات ما بين المنظمتين.

وجاء على لسان المفوض العام للوكالة الأممية لإغاثة وتشغيل اللاجئين: " بالإضافة إلى المزيد من التعاون في مجالات الأمن الغذائي والتغذية السليمة، باستطاعتنا تبادل الخبرات في مجالات مختلفة مثل اللوجستيات، وإدارة سلسلة الإمداد وغيرها من النشاطات ليس فقط في فلسطين ولكن على المستوى العالمي أيضا، خاصة ونحن نواجه التحديات الناجمة عن الأزمة في سوريا ".

وفي بيان صحفي مشترك من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي أكد على أن مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين لا تزال مرتفعة جداً.

حيث إن ثلث الأسر الفلسطينية (33%) أو ما يعادل 1.6 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ذلك وفقاً للمسح السنوي للأمن الغذائي لعام 2013، وهو مسح بجهد مشترك بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووكالات الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج الغذاء العالمي، منظمة الأغذية والزراعة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين.

وعلى الرغم من التحسن الذي شهده معدل انعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين في الضفة الغربية (حيث انخفض مستوى انعدام الأمن الغذائي من 23% إلى 20%)، إلا أن هذه المعدلات لا تزال أعلى بين اللاجئين مقارنة مع غير اللاجئين (20% للاجئين و19% لغير اللاجئين). ولا تزال مستويات انعدام الأمن الغذائي في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية أعلى من تلك المستويات في المناطق الحضرية أو الريفية. وفي قطاع غزة، لا يزال اللاجئون يتمتعون بمستوى أمن غذائي أفضل مقارنة مع غير اللاجئين (54% للاجئين مقارنة مع 63% لغير اللاجئين)، وعلى الأرجح فإن السبب يعود إلى المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات.

وأشارت نتائج المسح إلى حدوث بعض التضارب نوعاً ما في الظروف الاجتماعية والاقتصادية خلال العام المنصرم، فمن جهة بقيت مستويات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة، ومن جهة أخرى، ازدادت نسبة الأسر الآمنة غذائياً من (24%) في العام (2012) إلى (35%) في فلسطين.

وتؤثر معدلات الفقر المرتفعة الناجمة عن البطالة في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين، ويعود السبب إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول والتنقل والحركة، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني. فعلى الرغم من توفر المواد الغذائية في الأسواق الفلسطينية بكميات كافية إلا أن أسعارها مرتفعة، مما يسبب الافتقار في التنوع الغذائي وانخفاض القيمة الغذائية للنظام الغذائي للأسر. وقد أظهرت نتائج المسح أن غالبية الأسر الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تنفق أكثر من نصف دخلهم على الغذاء.

وهناك عدد من العوامل التي تشكل ضغطاً على مستويات الأمن الغذائي في فلسطين. ففي الضفة الغربية، انخفض النمو الاقتصادي إلى (0.1%) في النصف الأول من عام (2013) مقارنة بالفترة نفسها في العام (2012) للأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004)، وفقاً للبيانات المتوفرة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويعود السبب إلى انخفاض المساعدات الخارجية من جهة، وإلى القيود التي تفرضها إسرائيل على الضفة الغربية من جهة أخرى. لذلك فإن النمو الاقتصادي لم يعد قادراً على المساهمة في انخفاض مستويات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية.

يوصل الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام (2007)، في تضيق الخناق على الاقتصاد المحلي ويمنع أي انتعاش في القطاعات الأخرى الأكثر إنتاجية. وقد ازدادت الحالة الاقتصادية سوءاً عام (2013) بعد تقليص تجارة الأنفاق غير الرسمية، مما يعني أن المنتجات منخفضة التكلفة القادمة من مصر عبر الأنفاق قد استبدلت بالمنتجات الأكثر تكلفة والتي تعبر قطاع غزة عن طريق إسرائيل عبر المعابر الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود المفروضة على استيراد مواد البناء شكلت ضغطاً على العمالة، حيث بلغ معدل البطالة (40.8%) في الربع الأول من عام (2014)، أي حوالي (180,200) شخصاً وهي الأعلى خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ويتزامن استمرار ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين مع الانخفاض المستمر في تمويل برامج الأمم المتحدة مثل الغذاء، والزراعة، والمال مقابل العمل، التي ركزت على تقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها. مما أدى بالفعل إلى الحد من تقديم المساعدات لهذه الفئة وقد يؤدي إلى المزيد من انخفاض تلك المساعدات المقدمة في منتصف عام (2014). إن التقليلات في هذه البرامج الإنسانية الحيوية له تأثير كبير خاصة مع استمرار الاحتياجات. ومع ذلك، فإن حالة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين يمكن تحسينها بشكل مستدام بالتصدي للأسباب الجذرية لهذه الأزمة، مثل الحصار المستمر على قطاع غزة والقيود المفروضة على التنقل والحركة في الضفة الغربية.

منذ العام (2009) عكف كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) ، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (UNRWA) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، على إعداد التقرير السنوي لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي بشكل سنوي. وقد جمعت بيانات العام (2013) في بداية عام (

2014). ويتم حاليا مراجعة منهجية هذا التقرير تحت اشراف قطاع الأمن الغذائي، بهدف تحسين منهجية المسح في عرض أبعاد مستوى انعدام الأمن الغذائي جميعها وحسابها (الفقر، الاستهلاك الغذائي ومرونة ظروف المعيشة). وهذا البيان يعطي لمحة عامة عن اتجاهات الأمن الغذائي باستخدام المنهجية القائمة، بينما سيتم نشر تقرير مختصر جديد يتضمن المنهجية المحدثة خلال الربع الرابع من عام (2014).

ويتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في الأوقات جميعها بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة

خلاصة القول إن المواطنين الفلسطينيين يواجهون انعداما بالأمن الغذائي، وزاد هذا الانعدام نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية من ارتفاع في الأسعار بشكل ملحوظ، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض قيمة الأجور مقارنة مع مستوى غلاء المعيشة.

ويقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أن (1.3) مليون فلسطيني لا يستطيعون الحصول على ما يكفيهم من الغذاء، متوقعا ارتفاع الأعداد إلى أكثر من ذلك في ظل الأوضاع المتردية وارتفاع الأسعار.

وفي هذا المجال أكد أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر د. معين رجب أن ارتفاع أعداد الفلسطينيين الذين يواجهون انعداما في الأمن الغذائي يرجع إلى استمرار ارتفاع معدل البطالة والفقر وانخفاض قيمة الدخل مقارنة بحجم ارتفاع الأسعار.

وأوضح في حديث لـ " فلسطين " أن الغذاء من أهم الاحتياجات للمواطنين وانخفاضها يشير إلى خطورة الأوضاع الاقتصادية، وأن الأفراد يحاولون التأقلم مع أوضاعهم الاقتصادية بسد احتياجاتهم الضرورية والتخلي عن السلع غير الضرورية ومنها الغذائية.

وقال رجب: إن " العائلات الفقيرة هي أكثر الفئات العاجزة عن توفير السلع الأساسية والضرورية، وإن بلوغ عدد أفراد الأسر التي لا تستطع توفير كفايتها الغذائية إلى نحو مليون فلسطيني يتطلب توفير حلول لها " .

وأضاف، إن الحلول اللازمة لعلاج فقدان الأمن الغذائي الفلسطيني هي حلول جوهرية وحلول إغاثية عاجلة، وتتمثل الحلول الجوهرية بتوفير وظائف للمتطلين بدخول مناسبة قادرة على تلبية الاحتياجات، إضافة إلى حلول إغاثية منها مساعدة العائلات الفقيرة جدا.

وتابع رجب، إن الأجور والرواتب الفلسطينية لم تعد تفي بالاحتياجات الضرورية وأنها لم تتناسب طرديا مع ارتفاع الأسعار المرتفعة، مطالبا بزيادة الحد الأدنى للأجور ليتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة.

وبين أن الاحتياجات الفلسطينية كثيرة ولا تقتصر على الغذاء وأن عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأهم "الغذاء" يدل على أن الوضع الاقتصادي خطير جدا، لافتا إلى أن الاحتلال الإسرائيلي من خلال تضيقه على الاقتصاد الفلسطيني ساهم في زيادة المعاناة.

من جهته، أكد المحلل الاقتصادي د. ماهر الطباع أن الفلسطينيين يعانون من انخفاض الأمن الغذائي لديهم لعدة أسباب منها محدودية الدخل، وانخفاض المساعدات المقدمة للفقراء خاصة في الفترة الأخيرة، إضافة إلى ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة.

وأوضح في حديث لـ " فلسطين " أن أزمة الرواتب المستمرة ساهمت في انخفاض الأمن الغذائي نتيجة ضعف مقدرة العائلات على تلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية والاستغناء عن بعض السلع غير الضرورية.

وأشار الطباع إلى أن موجات الصقيع المتكررة في فترة الشتاء أثرت سلبا على المزروعات وأتلفت بعضها بالإضافة إلى ارتفاع معدل الملوحة، الأمر الذي ساهم في العجز عن توفير المنتجات الغذائية وتم استيرادها من الخارج بأسعار مرتفعة.

وقال: إن ارتفاع أعداد الفلسطينيين العاجزين عن توفير كفايتهم من الغذاء يرجع إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقير وغياب سياسة ربط الأجور بنسبة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار خلال الأشهر الماضية بحوالي (60-70 %) وثبات الأجور والرواتب.

وأضاف إن الفقراء هم أكثر الفئات فقرا في المجتمع الفلسطيني ويتأثرون مباشرة بأي ارتفاع

للأسعار وإن كان بسيطاً، إضافة إلى العاطلين عن العمل والفئات محدودة الدخل، مشيراً إلى أن مشكلة الأمن الغذائي سيكون لها انعكاسات على المدى البعيد.

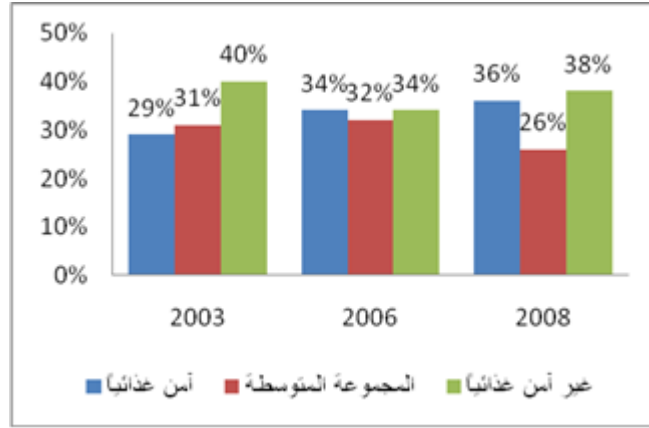
ونوه إلى أن نقص الغذاء يمكن أن يتسبب بارتفاع معدل الأمراض نتيجة عدم اتباع أنظمة غذائية مناسبة خاصة عند الأطفال وكبار السن وهذا له تبعات صحية.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الغذاء العالمي ووفقاً لنشرة أصدرها، أشار إلى أن الأجر الفلسطينيين لم تواكب التضخم المتزايد، منوها إلى أن العديد من الفلسطينيين الفقراء استنفدوا آليات التكيف لديهم " اللجوء إلى القروض وتقليص الاستهلاك"، وأصبحوا أكثر من أي وقت مضى عرضة للتأثر بأي ارتفاع ضئيل في الأسعار.

2: 5: 3 تطور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

2: 5: 3 1 الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة (2003 - 2008)

جرى أول تقييم للأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية عام (2003) من قبل ثلاث منظمات دولية هي: منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي، والأونروا، وشكل هذا المرجع الأساس لتقييم تطور أو تدهور الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد خلص التقييم إلى أنه على الرغم من أن الأغذية متاحة عموماً، إلا أن إمكانية الوصول إليها تشكل عقبة كبيرة، وأشار التقييم إلى أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية هي القيود الإسرائيلية المشددة، ليس فقط على الحدود الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة، إنما على حركة الأفراد الداخلية بين القرى والبلدات والمدن، وقد أثرت هذه القيود بصورة سلبية على إمكانية الحصول على الغذاء، إذ حالت دون القدرة الاقتصادية للحصول على الغذاء بسبب فقدان الوظائف ومصادرة الدخل، وتم تحديث هذا التقييم في كانون الثاني (2007)، وجاءت النتائج لتدعم التقييم الأول: إن الأراضي الزراعية المنتجة تأثرت إلى حد كبير بإجراءات الإغلاق والعزل عن الأسواق في المراكز الحضرية المأهولة، وأن المساعدات الغذائية أصبحت أكثر أهمية كمصدر لغذاء السكان، وجرى تحديث آخر في أيار (2008) (ماس، 2009) ويوضح شكل (1) تطور مستويات ونسب الأمن الغذائي في الدراسات الثلاث.

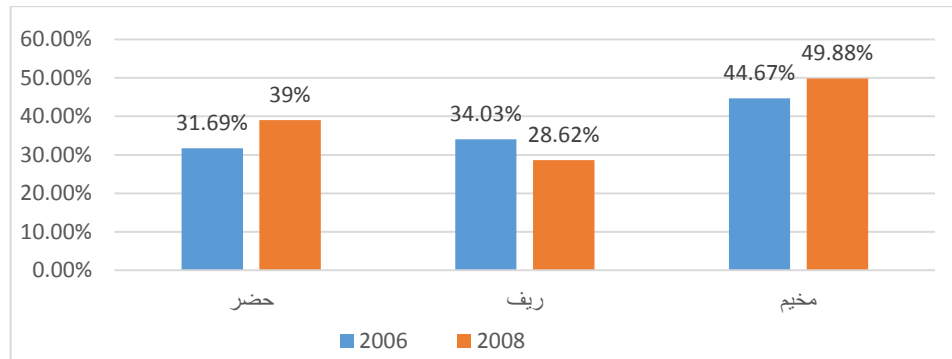


شكل (2: 3) الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

المصدر: CFSVA 2003, 2007 and FAO/WFP/UNRWA, May 2008

يبين الشكل (3) تغييراً طفيفاً في نسبة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية، إذ انخفضت النسبة في عام (2006) إلى (34%) مقارنة بـ (40%) في العام (2003)، وتكرر تدهور الوضع ثانية في العام (2008)، إذ ارتفعت نسبة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى (38%). من الواضح أن الأمن الغذائي لم يتحسن في الفترة بين عامي (2006 و2008)، على الرغم من أن قطاع الأمن الغذائي قد دعم بمبلغ (150) مليون دولار في عام (2008)، بالمقارنة مع (132) مليون دولار في العام (2006)، أي بزيادة قدرها (20%) في التمويل الموجه لقطاع الأمن الغذائي.

شكل (2: 4) يشير إلى نوع الأشخاص غير الأمنين غذائياً بين الريف والحضر، ويتضح من الشكل أن (39%) من سكان الحضر غير أمنين غذائياً في (2008)، في حين تبلغ النسبة (29%) في الأرياف، وتصل هذه النسبة إلى نحو (50%) بين سكان المخيمات.



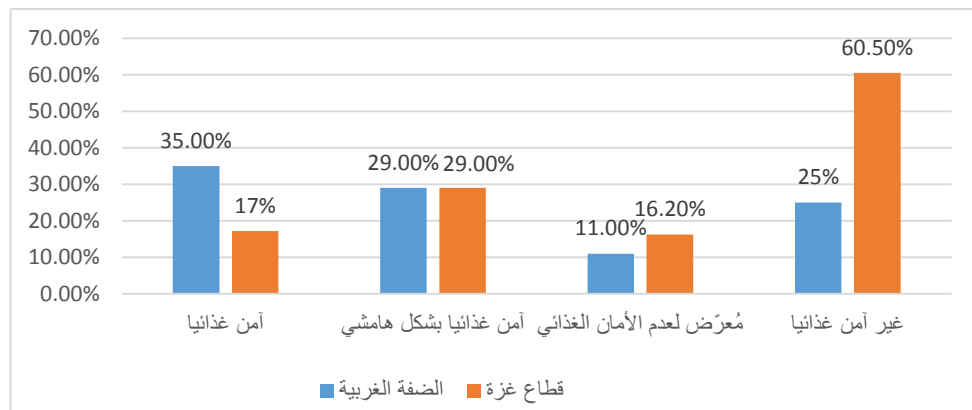
شكل (2: 4) مستويات انعدام الأمن الغذائي موزعة حسب المنطقة

المصدر: CFSVA, 2007 and FAO/WFP/UNRWA, May 2008

2: 5: 3: 2 الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2009

باشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي بتنفيذ مسح "الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية" خلال العام 2009. وتبين من هذا المسح أن مشكلة الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية لم يطرأ عليها أي تحسن ملحوظ خلال العام 2009 مقارنة مع العام 2008، إذ ظلت معدلات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية خلال العامين 2008، 2009 على مستوى 25% من إجمالي عدد الأسر، من جهة أخرى انخفضت معدلات الأسر الآمنة غذائياً في الضفة الغربية بنسبة 20% خلال العام 2009 مقارنة بالعام الذي سبقه (من 44% خلال العام 2008 إلى 35% خلال العام 2009). إن ثبات نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً وانخفاض نسبة الأسر الآمنة في الضفة الغربية، يعني أن عدد الأسر الآمنة هامشياً قد ارتفع خلال العام 2009، إذ ارتفعت نسبة

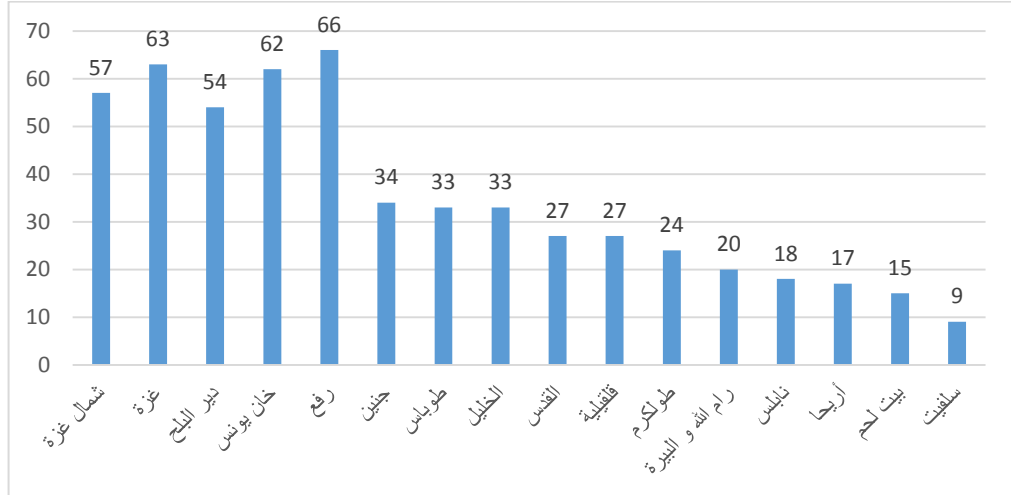
الأسر الآمنة غذائياً بشكل هامشي في الضفة الغربية إلى 29% خلال العام 2009، مقارنة مع 15% خلال العام 2008. وفي قطاع غزة ازداد الوضع تدهوراً لتصل معدلات انعدام الأمن الغذائي فيه لأكثر من 60% مقارنة مع 56% خلال العام 2008، فيما لم تصل نسبة الأسر الآمنة إلى 18%. وتزداد نسبة انعدام الأمن الغذائي في القطاع في أوساط غير اللاجئين لتصل إلى 64% مقارنة مع 58% في أوساط اللاجئين (ماس، 2010).



شكل (2: 5) الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية في العام 2009

إن تفاوت مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا ينعكس فقط في التفاوت في مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الضفة الغربية 25%، وقطاع غزة 60%، بل في التفاوت الكبير بين المحافظات في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة في الضفة الغربية (انظر الشكل 2: 6). في قطاع غزة تواجدت أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي تقطن في محافظة رفح (66%)، على الرغم من موقعها الاستراتيجي على الحدود مع مصر، وبالتالي قربها من معابر المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية، بيد أن تقارير الأمم المتحدة أشارت إلى أن محافظة رفح كانت من أكثر المحافظات تضررا جراء اجتياح غزة من قبل القوات الإسرائيلية خلال الفترة من 27 كانون أول 2008 – 18 كانون الثاني 2009. أما في الضفة الغربية فقد وصل التفاوت في مستويات انعدام الأمن الغذائي إلى أكثر من 200% بين أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي التي سجلت في محافظة جنين، وأقل مستويات انعدام الأمن الغذائي التي وجدت في محافظة سلفيت. وأشارت منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي إلى سببين أساسيين لانخفاض مستويات انعدام الأمن الغذائي في سلفيت، هما:

- * زيادة اعتماد محافظة سلفيت في استهلاكها على إنتاجها الذاتي مقارنة مع المحافظات الأخرى
- * زيادة حصة متلقي المساعدات في محافظة سلفيت مقارنة مع المحافظات الأخرى. فقد بلغ معدل حصة الأسرة المتلقية للمساعدة في محافظة سلفيت 218 شيكلا شهريا، مقارنة مع 180 شيكلا معدل حصة الأسرة المتلقية للمساعدة في الضفة الغربية.

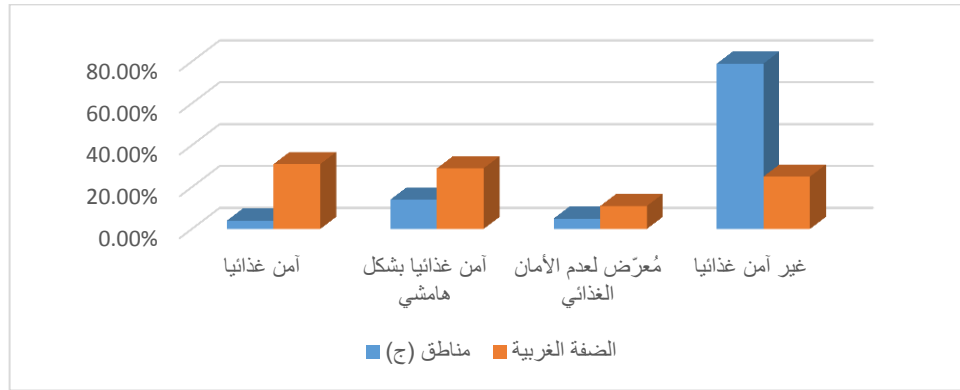


شكل (2: 6) مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مستوى المحافظة

2: 5: 3: 3 الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2010

قامت وكالة الغوث (الأونروا) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) وبرنامج الغذاء العالمي في شباط 2010، بعمل مسح للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي والتغذية للمجتمعات الرعوية والنمو في الضفة الغربية الواقع في مناطق (ج)، وتم اختيار مناطق (ج) بسبب القيود والعوائق التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلية على حرية الحركة والتنقل. مما يؤدي إلى محدودية الوصول إلى الأراضي الرعوية، وصعوبة الحصول على الكم الكافي من المياه، والوصول إلى المصادر الطبيعية وبالتالي الغذاء (ماس، 2010).

وتشير نتائج المسح التي أجريت على 5200 أسرة رعوية وبدوية إلى وجود نتائج كارثية في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. فقد تبين أن 79% من هذه العائلات تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وعند مقارنة مستويات انعدام الأمن الغذائي في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية مع معدلات انعدام الأمن الغذائي على مستوى الضفة الغربية يبدو التباين واضحاً، في حين لم تتجاوز معدلات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية 25%، تضاعفت هذه النسبة في المناطق المصنفة (ج) لتصل إلى 79%. انظر الشكل (7).



شكل (2: 7) مستويات الأمن الغذائي بين الأسر في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية مقارنة مع مستويات الأمن الغذائي في الضفة الغربية

المصدر: الأونروا، اليونسيف، وبرنامج الغذاء العالمي، شباط 2010

أما بالنسبة لمؤشرات سوء التغذية فهي مقلقة، خاصة عند الأطفال تحت سن الخامسة، فقد بلغت نسبة الهزال (انخفاض الوزن مقارنة بالطول) 59%، في حين أن 15.3% منهم يعانون من نقص في الوزن (مقارنة مع العمر)، كما أن 28.5% منهم يعانون من التقزم (قصر القامة مقارنة بالعمر)، أضف إلى ذلك أن ما يقارب من 46% من الأطفال يعانون من أمراض عديدة

نتيجة عن سوء التغذية. وعند عقد موازنة بين هذه النسب والنسب السائدة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، يتضح لنا حجم المعاناة التي تعيشها هذه الأسر من أوضاع متردية. انظر الجدول (2: 18).

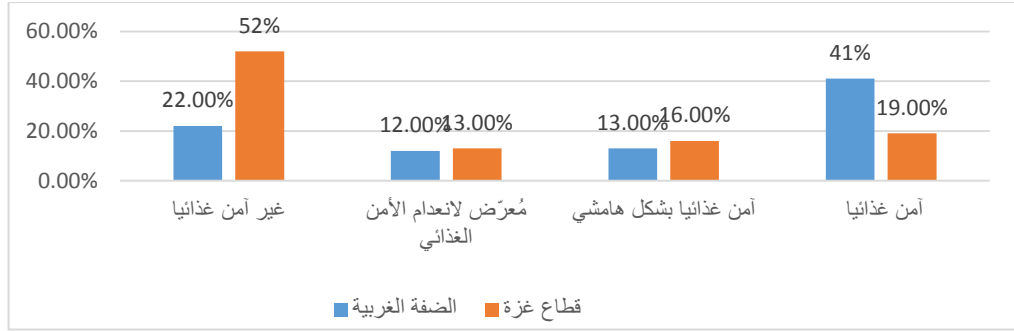
جدول (2: 18) أبرز المؤشرات الصحية في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية مقارنة مع الأراضي الفلسطينية بشكل عام (%)

المؤشرات الصحية	البدو الصحي للبدو في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية 2009	الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام 2006
الهزال	5.9	1.4
نقص الوزن	15.3	2.9
التقزم	28.5	10.2

المصدر: الأونروا، اليونيسيف، برنامج الغذاء العالمي، شباط 2010

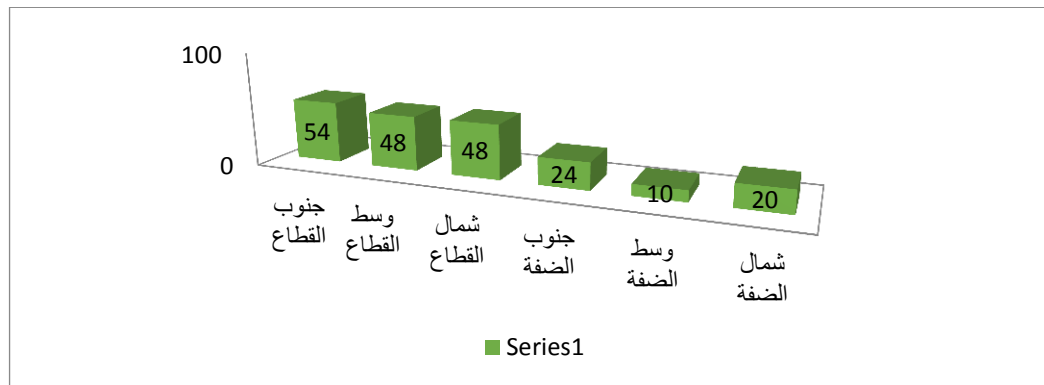
ومن المعلوم أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبالتعاون مع منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، قد باشر منذ العام 2009 بتنفيذ مسح سنوي "الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية". ففي العام 2010، تم انجاز المسح في الفترة تموز وآب 2010. يظهر الشكل (6) التباين في مستويات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2010، لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على وضع الأمن الغذائي خلال العام 2010 مقارنة مع الأعوام السابقة. حيث لا تزال 37% من الأسر الفلسطينية تعاني من انعدام الأمن الغذائي. علاوة على ذلك، فإن هناك ما لا يقل عن 12% من الأسر الفلسطينية معرضة لانعدام الأمن الغذائي.

يقسم شكل (2: 8) الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أربع مجموعات فيما يتعلق بالأمن الغذائي. ويتضح من الشكل أن معدلات انعدام الأمن الغذائي أعلى بكثير في قطاع غزة (52%) مقارنة بالضفة الغربية (22%). ويعزى ذلك بالمقام الأول إلى الحصار الإسرائيلي الخانق الذي لا يزال مفروضاً على قطاع غزة. وتقاربت نسبة الأسر المعرضة لانعدام الأمن الغذائي في الضفة والقطاع، حيث وصلت إلى نحو 12%. أما الفجوة في الأسر الفلسطينية الآمنة غذائياً بين الضفة والقطاع فلا تزال كبيرة وبحاجة لردم. فبينما وصلت نسبة الأسر الآمنة غذائياً في الضفة الغربية إلى 41%، انخفضت النسبة في قطاع غزة إلى ما لا يتجاوز 19%.



شكل (2: 8) مستويات الأمن الغذائي بين الأسر في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 (%) المصدر: مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية، برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الغذاء والزراعة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010

وتجدر الإشارة إلى أن تفاوت مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية يزداد حدة على مستوى المناطق (انظر شكل 2: 9). فقد وصلت أعلى معدلات انعدام الامن الغذائي بين الأسر التي تقطن في جنوب قطاع غزة حيث وصلت النسبة إلى 56%. أما في الضفة الغربية، تتواجد في أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي تقطن في جنوب الضفة (26%). لا تزال محافظات وسط الضفة الغربية تستحوذ على أقل معدلات انعدام الامن الغذائي، حيث لم تتجاوز 13%. من المرجح أن تكون هذه الأسر متواجدة في المناطق المصنفة (ج) من وسط الضفة الغربية، حيث أشرنا سابقا إلى تزايد انعدام الأمن الغذائي بين الأسر القاطنة في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية.



شكل (2: 9) مستويات انعدام الأمن الغذائي في الاراضي الفلسطينية على مستوى المناطق 2010

المصدر: مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية، برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الغذاء والزراعة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010

ومن المعلوم أن تصنيف الأسر إلى أربع مجموعات فيما يتعلق بالأمن الغذائي تم بناء على دخل واستهلاك الأسر دون التطرق إلى نوع الغذاء المستهلك. وتشير نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الصادرة أواخر 2010 إلى تراجع متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة والعناصر الغذائية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2009 مقارنة مع الأعوام السابقة (انظر جدول 2: 19). بلغ متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة 1687 سعر حراري خلال العام 2009 مقارنة مع 2482 سعر خلال العام 2006 (انخفاض أكثر من 32%). كذلك طرأ انخفاض على متوسط حصة الفرد من معظم العناصر الغذائية الأخرى، قد يعكس هذا التراجع في متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة والعناصر الغذائية وضعاً أكثر سوءاً بالنسبة لمستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية.

جدول (2: 19) متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة وبعض العناصر الغذائية في الأراضي الفلسطينية

العناصر الغذائية	2006	2007	2009
الطاقة (سعر حراري)	2481.6	2067.7	1687
البروتين (غم)	64.8	57	40.3
الدهن (غم)	63.4	57.4	55.2
الكربوهيدرات (غم)	408	327	254.7
الماء (غم)	801.2	580	566.7
الكالسيوم (ملغم)	850.7	652.1	707.6
فيتامين " c " (ملغم)	187.8	122.3	125.9
الفوسفات (ملغم)	965.3	841.7	720.3
الحديد (ملغم)	16.6	14	13
الصوديوم (ملغم)	5544.8	5412.5	6008.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2009.

هناك حاجة ماسة لمحاولة تصحيح أوضاع انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في هذه المناطق، والعمل على توفير الاحتياجات الرئيسية لها من ماء وغذاء ورعاية صحية، إلا أنه من المهم بـمكان إعادة التأكيد على مطلب وزير الزراعة الفلسطيني خلال مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي 2009 بضرورة العمل على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول أوضاع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمعوقات التي تواجهها، والدعوة إلى رفع الحصار عن قطاع

غزة، والسماح بدخول المنتجات الغذائية، ووقف سلب الأراضي الزراعية الفلسطينية لبناء المستوطنات الإسرائيلية.

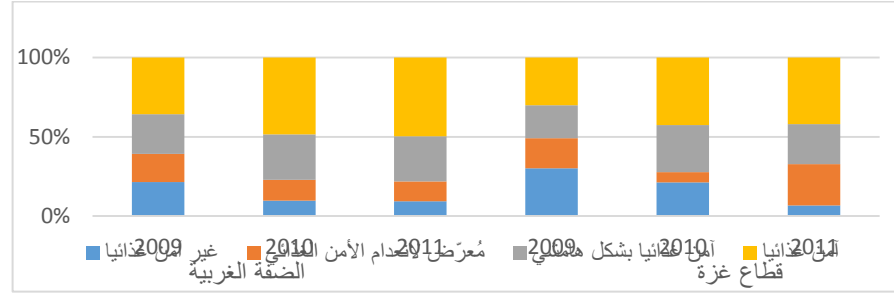
2: 5: 3: 4 الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2011 - 2012

في العام 2011 قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بدعوة الجهات المعنية بموضع الأمن الغذائي لمناقشة استمرار مسح " الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية ". وقد باشر الجهاز المسح في تشرين الثاني من العام نفسه، وقد تم رفع العينة للعام 2011 لتصل إلى 8100 أسرة مقارنة مع 6870 أسرة خلال العام 2010، وهذا يعني أن مسح العام 2011 سيوفر بيانات أكثر تفصيلية ودقة.

وقد أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في منتصف العام 2012 التقرير السنوي الثالث لمسح " الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية " خلال العام 2011. وقد وفر هذا المسح فهما عميقا لواقع الأمن الغذائي الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كذلك التغيرات التي وقعت على حالة الأمن الغذائي على مدى السنوات الثلاث الماضية. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم استثناء القدس الشرقية من المسوحات الثلاث. ذلك لأن الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية تعاني من تكاليف حياة أعلى. وبالتالي فإن مقاييس الفقر المستخدمة في تحديد مستويات الأمن الغذائي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة قد لا تكون ملائمة للتطبيق على الأسر في القدس الشرقية (ماس، 2012: 3).

بشكل عام، يشير تقرير نتائج مسح العام 2011 إلى تحسن طفيف في مستويات الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر الشكل رقم 8). إلا أن الوضع لا يزال مقلقاً خاصة أن هذا التحسن معتمد بالدرجة الأولى على المساعدات الدولية وزيادة إنفاق القطاع العام. يلاحظ من الشكل (6) أن نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً في قطاع غزة قد انخفضت من 60% في العام 2009، في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة إلى 44% في العام 2011. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى المساعدات الدولية وتوسع تجارة الأنفاق. من جهة أخرى، يلاحظ انخفاض نسبة الأسر الآمنة غذائياً في قطاع غزة من 24% إلى 23% خلال الفترة نفسها. هذا

يعني أن مجموعة كبيرة من الأسر الآمنة غذائياً قد أصبحت آمنة غذائياً بشكل هامشي أو معرضة لانعدام الأمن الغذائي. في الضفة الغربية، يلاحظ أن نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً قد انخفضت من 22% خلال العام 2009 إلى 17% في العام 2011، لكن نسبة الأسر الآمنة غذائياً قد ارتفعت بشكل كبير خلال نفس الفترة من 36% إلى 45% (ماس، 2012).



شكل (2: 10) مستويات الأمن الغذائي بين الأسر في الأراضي الفلسطينية بعد المساعدات
2009 - 2011 (%)

المصدر: مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية، برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الغذاء والزراعة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011

يعد تسليط الضوء على مستويات الأمن الغذائي في المناطق المختلفة من الضفة الغربية مثيراً للاهتمام. فقد وصلت نسبة الأسر غير الآمنة في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية إلى 24% (أعلى من مثيلتها في مناطق الضفة الغربية)، في حين وصلت نسبة الأسر الآمنة غذائياً في هذه المناطق إلى 33% فقط. ويزداد الوضع سوءاً بين الأسر البدوية القاطنة في المناطق المصنفة (ج)، إذ تصل نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً بينهم إلى 34%، ويعزى ذلك بالمقام الأول إلى السياسات الإسرائيلية في هذه المناطق المتمثلة في مصادرة الأراضي، وعدم إعطاء تراخيص، وهدم المنازل والسيطرة على مصادر المياه. أما نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً في المحافظات الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية فقد وصلت إلى 19% مقارنة مع 13% في المحافظات الوسطى من الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فإن مستويات انعدام الأمن الغذائي لم تختلف كثيراً وفقاً للمنطقة، إذ وصلت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً في كل من محافظات غزة الشمالية والجنوبية والوسط إلى 44%. أما في قطاع غزة فيلاحظ أن مستويات انعدام الأمن الغذائي عقب عملية الرصاص المصبوب والحصار المفروض أعلى في المناطق الريفية مقارنة مع المناطق الحضرية. وقد انخفضت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً في المناطق الريفية في قطاع غزة إلى 52% في العام 2011 مقارنة مع 69% في العام 2010، إلا أنها لا تزال أعلى

من نسبة انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية 44%، ومخيمات اللاجئين 40%. ويعزو التقرير هذا الانخفاض إلى أن الهجمات الإسرائيلية على المزارعين في الأراضي المحظورة الوصول إليها قد قلت خلال العام 2011 بالتالي أعطت المزارعين بعض الأمان النسبي لزراعة الأراضي في " المناطق المحظورة " .

وتشير نتائج المسح إلى أن نسبة انعدام الأمن الغذائي أعلى بين اللاجئين في الضفة الغربية (20%) مقارنة مع غير اللاجئين (17%)، كما بلغت نسبة الأسر الآمنة غذائياً بين اللاجئين في الضفة الغربية 41% مقارنة مع 46% بين غير اللاجئين. ويزداد الموضوع سوءاً بين اللاجئين القاطنين في المخيمات، إذ وصلت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً بينهم إلى 29%. أما في قطاع غزة فإن الصورة معكوسة، إذ إن وضع اللاجئين فيها (منذ العام 2009 وحتى 2011) أفضل من غير اللاجئين (نسبة الأسر الآمنة غذائياً بين اللاجئين في قطاع غزة هي 24% مقارنة مع 20% بين أسر غير اللاجئين). إضافة إلى ذلك، فإن مستويات انعدام الأمن الغذائي أقل في مخيمات قطاع غزة (40% مقارنة مع 44% في المناطق الحضرية و 52% في المناطق الريفية)، ويعزى ذلك بالمقام الأول إلى المساعدات التي تقدمها الأونروا للاجئين في غزة. وعلى الرغم من هذه الصورة المعكوسة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، تجدر

الإشارة إلى أن مستويات انعدام الأمن الغذائي في مخيمات الضفة الغربية لا تزال أقل بكثير منها في مخيمات قطاع غزة.

ثمة مسألة أخيرة تجدر الإشارة إليها وهي الفروقات في نتائج مقياس مستويات الأمن الغذائي ومقياس كمية الغذاء المستهلك. إذ تضمن مسح " الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية خلال العام 2011 " سؤالاً حول عدد المرات التي قامت بها الأسر الفلسطينية خلال الأسبوع الماضي باستهلاك مجموعات معينة من الغذاء (حبوب، لحوم، خضراوات وفواكه). وقد تم بناء مؤشر بثلاث درجات متفاوتة لكمية الغذاء المستهلك: مستوى فقير، مستوى حدودي ومستوى مقبول.

وبما أن المقياسين يحاولان قياس ما إذا كان الناس قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية، فإن نتائجهم يجب أن تتقارب بدرجة كبيرة. على سبيل المثال، وجد أن 20% من الأسر في الضفة الغربية لديهم مستوى فقير أو مستوى حدودي من كمية الغذاء المستهلك. منطقياً، هذه الأسر يجب أن تشمل الـ 17% من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية. إلا

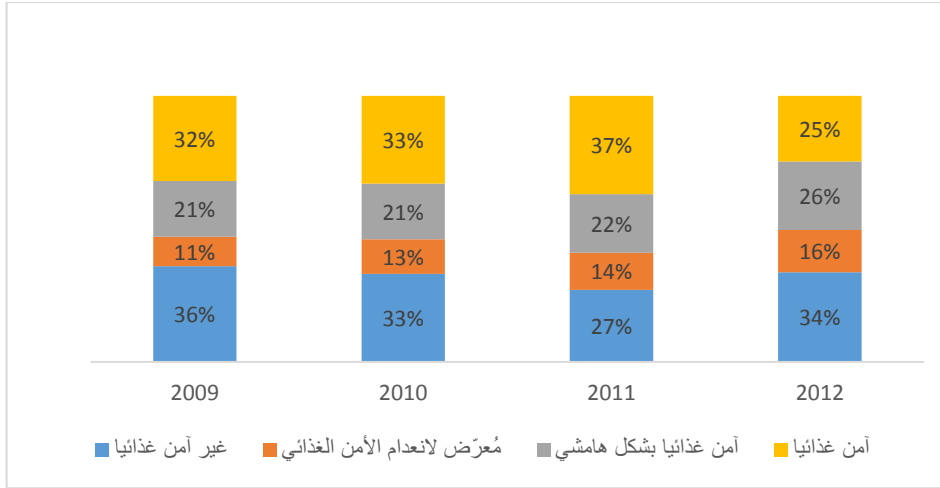
أن نتائج التقرير تشير إلى تقارب ضئيل وغير مبرر بين نتائج المقياسين. إذ تشير نتائج التقرير إلى أن 50% فقط من الأسر التي تقع في مجموعة مستوى فقير من كمية الغذاء المستهلك، و 34% من الأسر التي تقع في مجموعة مستوى حدودي من كمية الغذاء المستهلك أسر غير آمنة غذائياً. بالمقابل، فإن 56% من الأسر المصنفة غير آمنة غذائياً لديها مستوى مقبول من كمية الغذاء المستهلك، و 8% من الأسر الآمنة غذائياً لديها مستوى فقير أو مستوى حدودي من كمية الغذاء المستهلك.

ويشير التحليل السابق إلى أن الأسر غير الآمنة غذائياً قد يكون مقياس كمية الغذاء المستهلك لديها أفضل من الأسر الآمنة غذائياً وفقاً لنتائج التقرير. وهذا بدوره يدل على أن واحداً من المقياسين أو كلاهما المقياسين قد فشلا في القبض على جوانب هامة من قدرة الناس على الحصول على الغذاء.

كما تشير بيانات مسح " الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي في فلسطين " الذي يشترك في إصداره كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة والأونروا، إلى تراجع مستويات الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

المحتلة في عام 2012 مقارنة بالعام السابق. وقد أثبت هذا المسح نفسه كأداة موثوقة لقياس مستويات الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة واتجاهاته، كما هو الحال في المسوح السابقة، استنتى المسح الرابع القدس الشرقية من إحصاءات الضفة الغربية.

ما زال وضع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على حافة الخطر، بل انه ازداد سوءاً في عام 2012. وكما يبين الشكل (11)، فقد أصبح انعدام الأمن الغذائي بين عامي 2011 و 2012 أكثر انتشاراً بين الأسر الفلسطينية، في حين تراجع مستوى الأمن الغذائي العام. وقد عانى أكثر من ثلث الأسر في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2012 من انعدام الأمن الغذائي حتى بعد تلقي أشكال المساعدات المختلفة. هذا يعني أن ما يزيد عن 1.57 مليون شخص كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2012. وبالمقارنة مع عام 2011، فقد ازدادت نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بمقدار سبع نقاط مئوية. وتشير بيانات 2012 إلى أن ربع الأسر الفلسطينية فقط استطاعت تحقيق الأمن الغذائي، أي أن هناك انخفاض بمقدار 12 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق.



الشكل (2: 11) مستويات الأمن الغذائي للأسر في الأراضي الفلسطينية بعد تلقي المساعدات
2012 - 2009

المصدر: مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فلسطين
2012، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأغذية
والزراعة، الأونروا، 2012

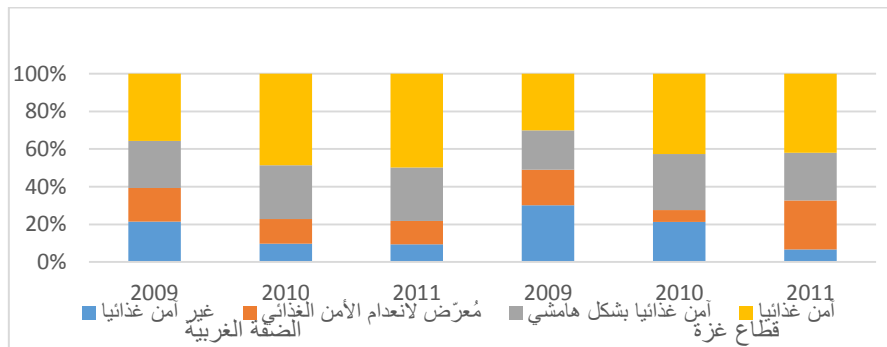
هذا الواقع يعني أن التقدم البطيء الذي تحقق في الأعوام 2009 و 2010 و 2011 قد توقف، بل إنه أخذ منحى عكسياً في عام 2012، كما يتضح من الشكل (7)، في حين أن نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي انخفضت من 36% في عام 2009 إلى 27% في عام 2011، إلا أنها عادت وارتفعت إلى 34% في عام 2012. وقد شهدت السنوات الثلاث التي سبقت 2012 زيادة مطردة في مستويات الأمن الغذائي من 32% إلى 37%، لكنها عادت وتراجعت في عام 2012 بمقدار 12 نقطة مئوية مقارنة بعام 2011. ومن الجدير بالذكر أنه خلال 2012 ازداد عدد الأسر التي عانت من انعدام الأمن الغذائي على تلك التي تتمتع بالأمن الغذائي، للمرة الأولى منذ عام 2009.

نتج هذا التدهور في مستوى الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2012 عن عدد من العوامل على أرض الواقع. فقد أدت القيود الإسرائيلية المستمرة والأزمة المالية للسلطة الفلسطينية إلى تباطؤ الاقتصاد وانخفاض الدخل الحقيقي وزيادة معدلات البطالة. وفي الوقت نفسه، زادت أسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى.

وهناك اختلافات كبيرة في مستويات واتجاهات الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مستوى المناطق الجغرافية. فالشكل (8) يبين توزيع الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة تبعاً لحالة الأمن الغذائي في الفترة ما بين 2009 و 2012. من الواضح أن مستويات الأمن الغذائي في الضفة الغربية في عام 2012 كانت أعلى بكثير من نظيراتها في قطاع غزة (

40% مقابل 10%). كما أن الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية أقل بكثير من نظيراتها في غزة (حوالي 20% مقابل 57%). من ناحية أخرى، على الرغم من الانخفاض الحاد في مستويات الأمن الغذائي في عام 2012 بمقدار 11 نقطة مئوية عن العام السابق ونقطتين مئويتين عن عام 2009 في الضفة الغربية، إلا أن استيعاب بعض الأسر في مجموعات يطلق عليها اسم "المعرضون لإنعدام الأمن الغذائي" و "الأمنون غذائيا بشكل هامشي" خفف جزئيا من تأثيرات هذا التدهور، بالتالي بقيت مستويات انعدام الأمن الغذائي أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة (باستثناء 2011). هذا يدل على أن الأسر في الضفة الغربية (بفضل هذه الإجراءات) لديها بعض المرونة التي تمكنها من الصمود في وجه الظروف المعيشية الصعبة. ومع ذلك، يبقى خطر انزلاق المزيد من الأسر إلى دائرة انعدام الأمن الغذائي قائما إذا لم تتحسن الظروف على أرض الواقع في السنوات المقبلة.

وفي الوقت ذاته، تدهورت مستويات الأمن الغذائي في غزة في عام 2012، حيث بلغت نسبة الأسر الآمنة غذائيا أدنى مستوى لها منذ الدورة الأولى للمسح في عام 2009 (انظر الشكل 8) ففي سنة واحدة، انخفضت نسبة الأسر الآمنة غذائيا بمقدار 13 نقطة مئوية، وهو أكبر انخفاض حتى الآن. وعلى عكس الحال في الضفة الغربية، بقيت فئات (المعرضون لانعدام الأمن الغذائي) و (الأمنون غذائيا بشكل هامشي) دون تغيير يذكر، حيث إن الزيادة في انعدام الأمن الغذائي قابلها انخفاض في الأمن الغذائي. هذا يعني أن الحصار المستمر والاعتداءات الإسرائيلية على غزة أفقد المجتمع الغزي القدرة على تحمل الصدمات الاجتماعية والاقتصادية.



شكل (2: 12) مستويات الأمن الغذائي للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تلقي المساعدات 2009 - 2012

المصدر: مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية، برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الغذاء والزراعة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011

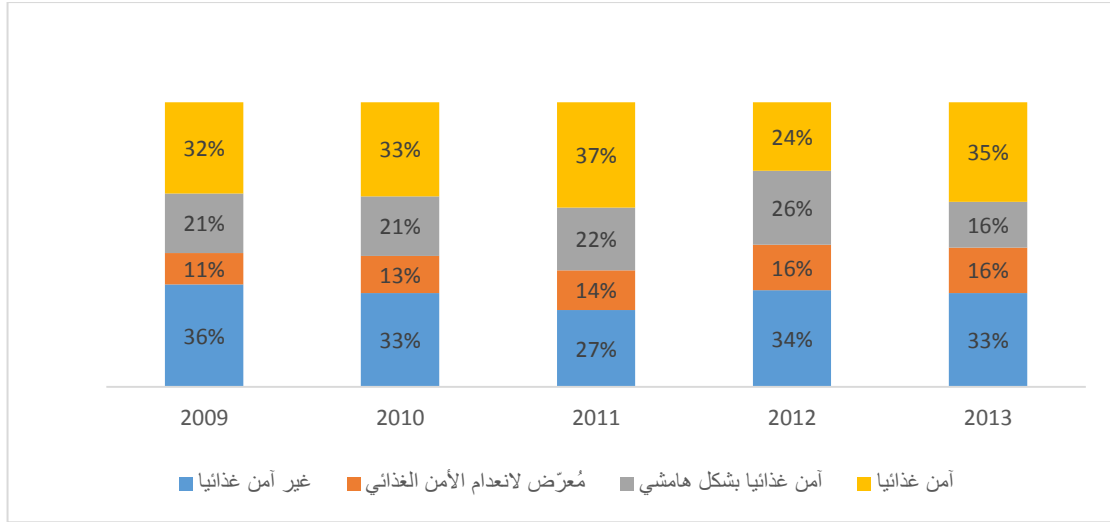
أما وضع اللاجئين فيعد أحد المحددات الهامة للأمن الغذائي في كل من الضفة وغزة. ففي الضفة الغربية، ما زال اللاجئون يعانون من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي بالمقارنة مع غيرهم من السكان. وترتبط هذه الفجوة بالظروف الاقتصادية الصعبة للاجئين هناك. أما في قطاع غزة، فيعيش اللاجئون ظروفًا غذائية أفضل من غيرهم من السكان، ذلك نظرًا للأشكال العديدة من المساعدات التي يتلقونها هناك.

2: 5: 3: 5 الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2013

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ووكالة الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي بإصدار تقرير سنوي عن حالة الأمن الغذائي في فلسطين لعام 2013. وهذه هي السنة الخامسة على التوالي التي يقوم بها كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وقطاع الأمن الغذائي في فلسطين بجهد مشترك لإجراء مسح لمستويات واتجاهات وصول الأسر الفلسطينية إلى الأمن الغذائي. مرة أخرى، يتم استثناء القدس الشرقية المحتلة من مسح الضفة الغربية.

ويشير المسح إلى أن مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية ما تزال مرتفعة وتصل إلى حوالي الثلث، مما يعني أن 1.6 مليون شخص ليس لديهم الموارد الغذائية الكافية لتلبية احتياجاتهم الغذائية التي تكفل لهم حياة صحية ومنتجة. وهذا يعني (كما يوضح الشكل 9) تحسنا بنقطة مئوية واحدة منذ عام 2012. بينما شهدت الفترة من عام 2009 إلى عام 2011 انخفاضًا كبيرًا في مستوى انعدام الأمن الغذائي (من 36% - 27% على التوالي)، تحولا في هذا الاتجاه الإيجابي، حيث عاد مستوى انعدام الأمن الغذائي وارتفع إلى 34%، واستقر في عام 2013 قريبا من هذا المستوى. انظر:

(<http://www.Pcbs.gov.Ps/portats/-pcps/pressRelease/press-En-FoodSecuir2014>)



الشكل (2: 13) مستويات الأمن الغذائي في فلسطين 2009 – 2013

وبالرغم من هذه الأرقام المتشائمة كلها، إلا أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل، ففي حين ظلت مستويات انعدام الأمن الغذائي دون تغيير إلى حد كبير عن العام السابق، إلا أن عام 2013 شهد زيادة ملحوظة في نسبة الأسر الآمنة غذائياً، التي ارتفعت إلى (35% مقارنة بحوالي 24% في العام الذي سبقه) مقتربة من المستوى القياسي الذي بلغته في عام 2011 (37%). هذا الاستقطاب في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر (حيث إن الغالبية من الأسر إما آمنة غذائياً أو عكس ذلك) يعني أن نسبة الأسر الواقعة في الوسط – إما ضمن المجموعة المعرضة لانعدام الأمن الغذائي أو ضمن الشريحة الآمنة غذائياً بشكل جزئي – لا تتجاوز الثلث (16% لكل منها).

ووفقاً لقطاع الأمن الغذائي، كان معدل الفقر المرتفع (الذي زاد من حدته ارتفاع معدل البطالة إلى 23.4% في عام 2013 السبب الرئيس وراء انعدام الأمن الغذائي في فلسطين. إن حرمان الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين من الوصول إلى معظم مواردهم الطبيعية والاقتصادية في ما يسمى بمنطقة "ج" والقدس الشرقية وغور الأردن والبحر الميت، بالإضافة إلى استمرار الحصار على قطاع غزة، أدى إلى تردي الوضع الاقتصادي. وفي حين أن المواد الغذائية متوفرة في السوق الفلسطيني، إلا أن تكلفتها باهظة، مما يضطر الأسر إلى الحد من التنوع في نظامهم الغذائي، بالتالي خفض قيمته الغذائية.

وفي الوقت الذي ظلت فيه مستويات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة، أصبحت برامج الأمم المتحدة ذات الصلة (مثل الأغذية والزراعة والمال مقابل العمل) تعاني من شح الموارد المالية. كما أظهرت الأعداد السابقة من "مسح " الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي،" تلعب المساعدات دورا حاسما في خفض مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين ودعم صمود الأسر في مواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتفشي البطالة. هذا وتشير البيانات إلى أن الأمم المتحدة قامت بالفعل بخفض المساعدات بسبب انخفاض التمويل، ومن المتوقع أن نشهد مزيدا من تقليص المساعدات في المستقبل.

وتفيد البيانات ذات الصلة إلى استمرار الفجوة في مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الضفة والقطاع، حيث وصل مستوى التباين عام 2013 إلى 38 نقطة مئوية (19% في الضفة الغربية مقابل 57% في قطاع غزة). ومن المهم الإشارة إلى أن هذه النسب بقيت عند مستواها في عام 2012. ففي الضفة الغربية، ظلت دون (22% وهي النسبة التي تم رصدها في

2009، أي السنة الأولى التي يتم فيها قياس الأمن الغذائي في فلسطين) لكنها زادت قليلا عن مستواها لعام 2011 حين انخفضت إلى 17%. أما في قطاع غزة، فقد كان المستوى في عام 2013 أقرب إلى ذروة عام 2009 (60%) منه إلى المستوى الأدنى المتحقق عام 2011 (44%).

وهناك عوامل مختلفة أثرت على مؤشرات الأمن الغذائي. ففي الضفة الغربية، أخفق النمو الاقتصادي الهامشي عام 2013 (1.8% وفق تقديرات صندوق النقد الدولي) في خفض مستوى انعدام الأمن الغذائي. أما في قطاع غزة، فلا زال الاقتصاد المحلي يزرع تحت وطأة الحصار، مما يحول دون انتعاش القطاعات الإنتاجية. كما أدت عملية تدمير الأنفاق بين مصر وقطاع غزة (والتي بدأت في عام 2012) إلى تفاقم الوضع الاقتصادي المتردي أصلا هناك. وقد أجبر وقف تجارة الأنفاق المواطنين في قطاع غزة إلى استبدال المنتجات الرخيصة المستوردة من مصر بمنتجات مرتفعة الثمن تدخل من المعابر مع إسرائيل، مما يتقل على كاهل المواطنين ويحد من قدرتهم على توفير كمية الغذاء الكافية. كما أن عدم سماح إسرائيل بدخول كميات كبيرة من مواد البناء إلى غزة شكل عائقا أمام قطاع الإنشاءات الحيوي. ونتيجة لذلك، وصل معدل البطالة في قطاع غزة إلى 32.6% أو ما يعادل 129,000 عاطل عن العمل. وقد أسهمت هذه العوامل مجملها في تردي حالة الأمن الغذائي في قطاع غزة.

بالإضافة إلى المنطقة الجغرافية، كان وضع اللاجئين محددًا آخر لمؤشرات الأمن الغذائي. ففي الضفة الغربية، بلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي في أوساط اللاجئين 20% مقابل 19% لغير اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية أو الريفية. وقد شهد معدل الأمن الغذائي لهؤلاء اللاجئين في عام 2013 تحسناً بمقدار ثلاث نقاط مئوية عن العام السابق. أما في قطاع غزة، فقد بلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي في أوساط اللاجئين 54% مقابل 63% لغير اللاجئين. ويعزى هذا الاختلاف الكبير إلى المساعدات الغذائية (وغيرها) التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لسكان مخيمات اللاجئين. والشكل (12) يوضح تطور مستويات الأمن الغذائي للأسر الفلسطينية في الفترة 2009 - 2013.

2: 5: 3: 6 الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2014

في أوائل كانون أول من العام 2014، قام قطاع الأمن الغذائي بنشر النتائج الأولية للإصدار السابع للتقرير السنوي لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي في فلسطين. ومنذ العام 2009، يقوم على إعداد هذا التقرير كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة الفاو وبرنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويأتي تقرير 2014 نتيجة لجهود استغرقت سنتين وهدفت إلى مراجعة وتعديل منهجية المسح لتنسجم مع السياق الفلسطيني.

2: 5: 3: 7 المنهجية الجديدة

بناء على تقديرات قطاع الأمن الغذائي والجهات المعنية الأخرى، لم تستطع المنهجية التي وضعت في عام 2007 وتمت مراجعتها وأقرت في عام 2009 تغطية جميع أبعاد الأمن الغذائي/ انعدام الأمن الغذائي في السياق الفلسطيني، على الرغم من انسجامها مع المعايير الدولية. وقد كانت هذه المنهجية تستخدم لقياس الدخل والاستهلاك بالإضافة إلى سبعة متغيرات تتعلق بالهشاشة: حجم الأسرة، وضع اللاجئين، المساعدات، توقعات الموارد المالية، التأثير على النفقات الإجمالية، التأثير على الإنفاق على الغذاء والتأثير على النفقات غير الغذائية. وبناء على مستويات الاستهلاك، كانت الأسر تقسم إلى فئات أربع: أسر غير آمنة غذائياً، أسر معرضة لانعدام الأمن الغذائي، أسر آمنة غذائياً جزئياً وأسرها آمنة غذائياً.

وأضافت المنهجية الجديدة (التي اعتمدت في مسحي 2013 و 2014) نهجا ثلاثي المحاور يعكس العوامل المتشعبة التي تفرض واقع انعدام الأمن الغذائي في فلسطين. يستند المحور الأول (وهو الفقر) على ملكية الأسرة من الأصول. أما الركيزة الثانية (الحرمان من الغذاء) فتقيس كمية استهلاك الأغذية وجودتها. أما المحور الثالث (المرونة)، فيبحث في قدرة الأسر على التكيف لمواجهة الصدمات أو الضغوطات بالاعتماد على الأصول والأنشطة المدرة للدخل والخدمات الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعي. وبناء عليه، تم تقسيم الأسر إلى أربع فئات:

* **أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد:** الأسر التي تعاني فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع في الوقت نفسه ردم هذه الفجوة من خلال سبل التقنين أو آليات التكيف.

* **أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة:** الأسر التي تواجه صعوبات في توفير كمية

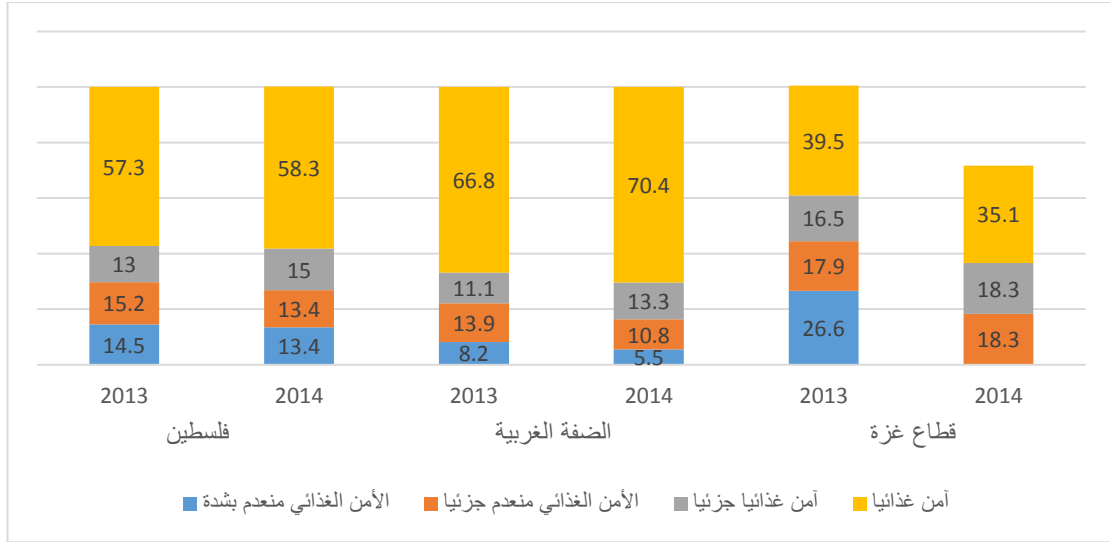
أو نوعية الطعام المستهلك، بسبب محدودية الموارد المالية، وهذه الأسر غالبا ما تلجأ إلى استراتيجيات التكيف والمواجهة لتأمين احتياجات الغذاء الضرورية.

* **أسر آمنة غذائيا جزئياً:** الأسر التي تواجه خطر عدم القدرة على الحفاظ على استهلاك ما يكفي من الغذاء، والأسر التي لديها موارد مالية كافية ولكنها لا تستطيع توفير نظام غذائي بالمستوى المقبول.

* **أسر آمنة غذائيا:** الأسر القادرة على تأمين استهلاك غذائي كاف دون الحاجة إلى استخدام

استراتيجيات التكيف والمواجهة، مع القدرة على تأمين الاحتياجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

وأخيراً، يجب التنويه إلى أنه نظرا للتغيرات في المنهجية، فإن بيانات عام 2014 يمكن موازنتها فقط ببيانات 2013، في حين يتعذر إجراء مثل هذه المقارنات مع الأعوام السابقة. انظر الشكل رقم (14).



الشكل (2: 14) مستويات الأمن الغذائي للأسر حسب المنطقة 2013 و 2014 (%)

المصدر: التقرير السنوي لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي في فلسطين 2013-2014

يستفاد من المسح بيان أن مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية في عام 2014 بقيت مرتفعة بشكل ملحوظ، حيث وصلت إلى 26.8% مما يعني أن حوالي 1.6 مليون شخص عانوا من انعدام الأمن أوساط الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة

متوسطة (من 15.2% إلى 13.4%). وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة الأسر الآمنة غذائياً بمقدار 3 نقاط مئوية: من 70.3% في 2013 إلى 73.3% في عام 2014. وقد جاء هذا التغيير الإيجابي نتيجة ارتفاع مقداره 2 نقطة مئوية في أوساط الأسر الآمنة غذائياً جزئياً (من 13.0% إلى 15.0%) وزيادة بلغت نقطة مئوية واحدة في نسبة الأسر الآمنة غذائياً (من 57.3% إلى 58.3%).

وتشير بيانات العام 2014 إلى استمرار فجوة الأمن الغذائي بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية. فقد بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية 16.3% مقابل 46.7% في قطاع غزة، ما يعني أن ما يقرب من نصف الأسر في غزة عانت من انعدام الأمن الغذائي.

ومن المهم تسليط الضوء على الفارق الهائل بين نسب الأسر التي عانت حرماناً شديداً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (5.5%، 28.4% على التوالي). كما يلاحظ أيضاً فوارق كبيرة

بين معدلات الأسر التي عانت من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة بين المنطقتين (10.8% في الضفة الغربية مقابل 18.3% في غزة). وفي حين بلغت نسبة الأسر الآمنة غذائيا في الضفة الغربية (13.3%) (83.7% آمنة جزئيا، و 70.4% آمنة كليا)، لم تتجاوز النسبة في قطاع غزة 53.4% (18.3% آمنة جزئيا، و 35.1% آمنة كليا).

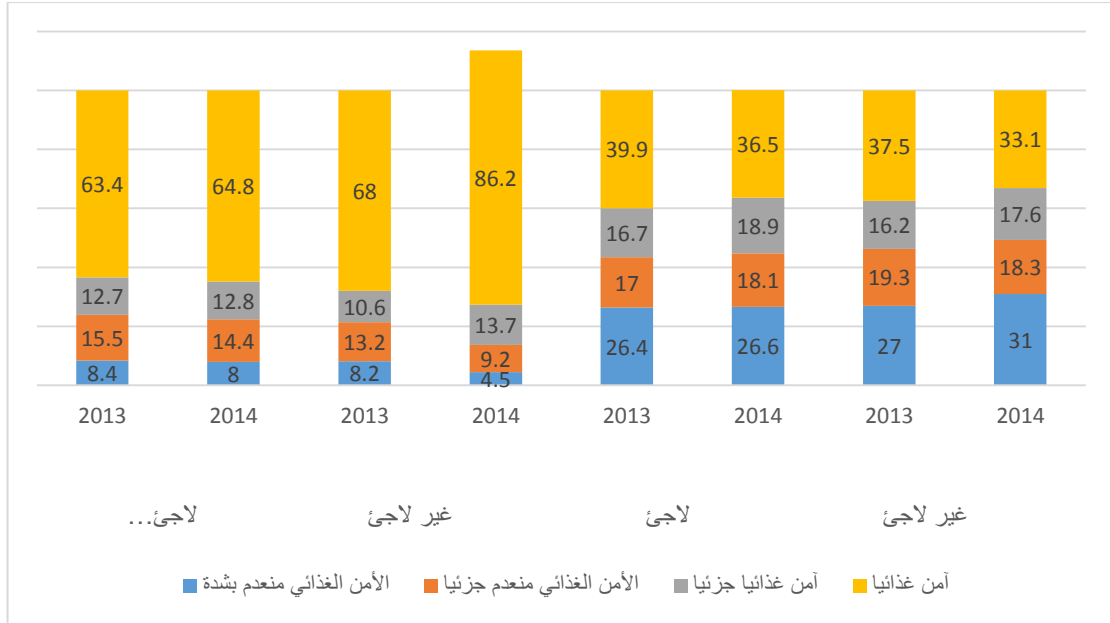
واستمر هذا المؤشر في التأثير سلبا على أرقام الأمن الغذائي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الضفة الغربية، بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي في أوساط الأسر اللاجئة 22.4% مقارنة بـ 13.7% في أوساط غير اللاجئين. ويظهر هذا الفرق بشكل أكبر عند النظر في نسب الأسر التي تعاني انعداماً شديداً في الأمن الغذائي: 8.0% بين اللاجئين و 4.5% بين غير اللاجئين.

في عام 2014، شهدت مؤشرات الغذاء لكل من أسر اللاجئين وغير اللاجئين تحسناً موازنة بالعام 2013، إلا أن التحسن كان ملحوظاً في أوساط الأسر غير اللاجئة (حيث انخفضت نسبة

انعدام الأمن الغذائي بمقدار 7.7 نقطة مئوية)، في حين أن التحسن في أوساط الأسر اللاجئة كان متواضعاً (1.5 نقطة مئوية فقط). وهذا يعني أن الفجوة بين اللاجئين وغير اللاجئين أخذت في الاتساع. بسبب الارتفاع المضطرد في معدلات البطالة بين اللاجئين.

وعلى غرار السنوات السابقة، كانت الاتجاهات في قطاع غزة معاكسة لنظيرتها في الضفة الغربية. فقد بلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي في أوساط اللاجئين في قطاع غزة 44.7% مقابل 49.3% لغير اللاجئين. وهذا ينسحب بشكل خاص على الأسر التي عانت انعداماً غذائياً شديداً (26.6% في أوساط اللاجئين مقابل 31% في أوساط غير اللاجئين). وعلى العموم شهد مؤشر الأمن الغذائي في عام 2014 انخفاضا للأسر اللاجئة وغير اللاجئة بنسب 1.3 نقطة مئوية و 3 نقاط مئوية، على التوالي. وقد جاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض فرص الحصول على الغذاء بسبب الارتفاع القياسي لمعدل البطالة إلى 44% في عام 2014، والزيادة الحادة

في أسعار المواد الغذائية والانهييار الشامل للاقتصاد خلال وبعد الحرب الإسرائيلية على غزة في صيف عام 2014. انظر الشكل (2: 15).



الشكل (2: 15) مستويات الأمن الغذائي حسب مؤشر الجوع والمنطقة 2013 و 2014 (%)

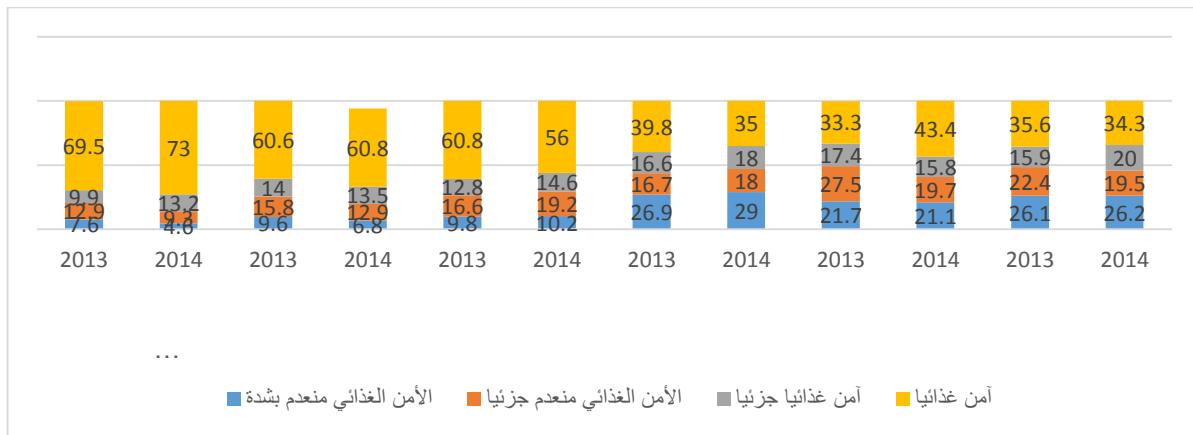
المصدر: التقرير السنوي لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي في فلسطين 2013-2014

ويشير المسح إلى وجود اختلافات كبيرة في مؤشر الأمن الغذائي حسب مكان الإقامة: الريف أو مخيمات اللاجئين أو المناطق الحضرية، حيث تعاني الأسر في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية من أعلى نسب انعدام الأمن الغذائي (29.4%)، تليها المناطق الريفية (19.7%)، ومن ثم المدن (13.9%). وقد كانت الأسر في مخيمات اللاجئين هي الوحيدة التي شهدت

زيادة في مستوى انعدام الأمن الغذائي بمقدار 3 نقاط مئوية بين عامي 2013 و 2014، وفي الوقت نفسه شهدت الأسر الحضرية والريفية انخفاضا بمقدار 6.6 نقطة مئوية و 5.7 نقطة مئوية، على التوالي، في معدلات انعدام الأمن الغذائي.

وهنا أيضا نلاحظ أن الوضع في غزة اتخذ منحى مغايرا تماما، حيث بلغت معدلات انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية 47% مقارنة بحوالي 45.7% في المناطق الريفية و 40.8% في المخيمات. وفي حين أن مستوى انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الحضرية ارتفع بنسبة 3.4 نقطة مئوية، إلا أنه انخفض بنسبة 8.4 نقطة مئوية للأسر الريفية و 2.8 نقطة مئوية للأسر

اللاجئين في المخيمات. وعلى العموم، شهد الأمن الغذائي للأسر الريفية تحسنا ملحوظا بين عامي 2013 و 2014، وذلك لأن هذه الأسر تمتلك سبل تحمل الصدمات (مثل الحرب على غزة) أكثر من غيرها لقدرتها على توفير الغذاء من بعض الأنشطة الزراعية المنزلية، حيث يمكن استهلاك المنتجات أو بيعها لتعويض نقص فرص العمل وتوفر الغذاء (بسبب إغلاق الأنفاق في قطاع غزة). انظر الشكل (2: 16)



الشكل (2: 16) مستويات الأمن الغذائي الأسري حسب مكان الإقامة والمنطقة 2013 و 2014 (%)

المصدر: التقرير السنوي لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي في فلسطين 2013-2014

ويعتبر جنس رب الأسرة أحد محددات مستوى الأمن الغذائي للأسر الفلسطينية. وعلى العموم، ظلت الفروق بين الأسر التي يعيلها الرجال وتلك التي تعيلها النساء دون تغيير جوهري في السنوات الأخيرة. وتشير المعطيات إلى أن حوالي ربع الأسر التي يعيلها رجال عانت من انعدام الأمن الغذائي في عام 2014، بالموازنة مع ثلث الأسر التي تعيلها نساء. كما يلاحظ وجود فجوة كبيرة بين هذين النوعين من الأسر في الضفة الغربية بالنسبة لمعدل انعدام الأمن الغذائي:

15.2% للأسر التي يعيلها الذكور مقابل 24.5% للأسر التي تعيلها الإناث. ومع ذلك، فإن التحسن بالنسبة للأسر التي تعيلها النساء بين العامين 2013 و 2014 (8.4 نقطة مئوية) كان أعلى بكثير من التحسن الذي طرأ على الأسر التي يعيلها الذكور (5.6 نقطة مئوية). أما في قطاع غزة، فإن الجنس لا يشكل متغيرا مهما، حيث كانت النسب متقاربة: فقد بلغت نسبة

انعدام الأمن الغذائي في أوساط الأسر التي يعيها ذكور 46.1% مقابل 49.5% في أوساط الأسر التي تعيها نساء. وفي الوقت نفسه، شهدت كلتا المجموعتين تراجعاً عن العام الماضي: (نقطتان مؤويتان ونقطة مئوية واحدة، على التوالي).

وخلاصة القول، فإن تحقيق الأمن الغذائي يعد هدفاً استراتيجياً لأي بلد، ذلك لتمكين المواطن من الحصول على السلعة الغذائية بسعر معقول وجودة عالية، مع وفرة في السوق عن طريق الإنتاج المحلي، مع المحافظة على الموارد الطبيعية بإدارة مستدامة، تضمن حق الأجيال القادمة في استثمارها والاستفادة منها، ولعل تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى استنهاض الإمكانيات المختلفة، سواء مادية أم بشرية، والاهتمام بالقطاع الزراعي يهدف إلى تأمين الغذاء للمواطنين وتحقيق دخل أفضل للمزارع، والانتقال به إلى خارج دائرة الفقر والحاجة، وعليه فإن تطوير هذا القطاع له بعد استراتيجي من حيث رفع طاقة الإنتاج وتعزيز قدرته التنافسية وميزته النسبية.

ويعد رسم السياسات الزراعية من أهم الآليات المتبعة في مجالي النهوض الاقتصادي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وبخاصة تلك التي تحكمها المتغيرات السياسية والجغرافية والاقتصادية، وتؤثر فيها ظروف البيئة الهشة كظروفنا في فلسطين، والتي يعد التنافس على مواردها بين الاحتلال الذي يستنزف المياه ويصادر الأراضي ويدمر المزارع، وبين نمو بشري وعمراني هما الأعلى في المنطقة ضمن مساحة محدودة وموارد مستنزفة، مما جعل الكثافة البشرية والعمرانية تضغط بضرورة توفير الكم الأكبر من الغذاء لسد احتياجات الشعب، واقعا يحد من مرونة التخطيط، ويفرض نمطاً خاصاً وجديداً، يصعب التغلب عليه.

وقد لعب القطاع الزراعي دوراً رئيساً في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني عبر فترات زمنية طويلة، حيث كان القطاع الحيوي الذي ساهم في توفير الغذاء للشعب الفلسطيني، واستيعاب جزء

كبير من العاملين، إلا أن التدهور الذي حدث للقطاع الزراعي، قد سبق الانتفاضة بفترة، ففي التسعينات من القرن السابق، حيث تحول الكثير من العمال الزراعيين إلى العمل في سوق العمل الإسرائيلي، كما تحول الاستثمار والاهتمام من الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والتجارة والخدمات. نتيجة لتدني العائد من الزراعة (مجلة التخطيط الفلسطيني، 2002).

ويشهد القطاع الزراعي في فلسطين تراجعاً ملموساً بالنسبة لبعض المؤشرات الرئيسية المتعلقة بدور هذا القطاع في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، ومن المؤشرات الهامة على ذلك حدوث تراجع كبير في مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، والتي هبطت من حوالي 25 - 30% في أواخر الستينات إلى حوالي 12% للموسم الزراعي 1997/1996، وكذلك حصته من القوى العاملة، حيث انخفض عدد العاملين فيه بأكثر من 50% عما كان قبل الاحتلال الإسرائيلي، ولعل من أبرز المؤشرات على هذا التراجع أيضاً هو حصول انخفاض حاد في كمية وقيمة الصادرات الزراعية، بحيث أن فلسطين أصبحت تعاني من عجز في ميزانها التجاري الزراعي، بعد أن كانت تحقق فائضاً ملموساً فيه لعشرات السنين (الراعي، 2004: 25).

إلا أن الإشكالية الأساسية والهامة التي واجهت القطاع الزراعي هي تلك الناجمة عن تراجعها بشكل خطير منذ عام 1994، حيث وصلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الفلسطيني الذي كانت قيمته 3012.3 دولار أمريكي في العام 1995 إلى 15%، وفي العام 2000، كانت قيمته 4511.7 وصلت نسبته إلى 10.6%، ومع بداية انتفاضة الأقصى في العام 2000 انحسرت نسبته إلى 6.5%، وفي العام 2001 وصلت قيمة الناتج المحلي حوالي 4118.5 ارتفعت إلى 11% في العام 2004، وكذلك قيمة الناتج المحلي 3749.6 دولار، ثم عادت وانخفضت إلى 7% في العام 2005، حيث كان الناتج المحلي 4198.4 دولار، ووصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي التي كانت قيمته حوالي 4850.9 مليون دولار فوصلت نسبته إلى 5.6% في العام 2008 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

وتعد انتفاضة الأقصى عام 2000 السبب الرئيس في انخفاض الناتج المحلي، فقد عمد الاحتلال إلى تدمير القطاع الزراعي بشكل ملحوظ، حيث قام باقتلاع الأشجار وتجريف المزارع، ومنع تسويق المنتجات الزراعية في الداخل والخارج، ولم تقتصر سياسات الاحتلال التدميرية على القطاع الزراعي، بل طالت جميع القطاعات الاقتصادية، وكما هو متعارف عليه اقتصادياً، فإن التراجع في أحد القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة ينعكس سلباً على باقي القطاعات الاقتصادية وعلى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب حلقة التكامل والترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (تقرير القطاع الزراعي في فلسطين، 1994).

ولا شك في أن السياسات الزراعية التي طبقتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي كانت تهدف إلى خدمة الاقتصاد الإسرائيلي وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته له قد ساهمت إلى حد كبير في تعميق ظاهرة الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك من خلال السيطرة على المعابر وحركة

الاستيراد والتصدير وتوجيه النمط الزراعي وغير ذلك من السياسات التدميرية للقطاع الزراعي الفلسطيني، الأمر الذي فرض علينا إعطاء القطاع الزراعي أهمية خاصة واهتمام كبير، وقد لاحظنا عدم الاهتمام بالتوثيق الدقيق للمعلومات الزراعية والتخطيط القائم على أساس توفير الغذاء والاستثمار الزراعي.

وبموجب اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل الذي يعرف باتفاق أوسلو في أيلول 1993، ترتب عليه قيام سلطة فلسطينية تمارس حكما ذاتيا محدودا على قسم من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، يتم فيها تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. وعليه تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب هذا الاتفاق زمام الأمور، وكان الاقتصاد الفلسطيني في حالة ركود اقتصادي تحمل أعباء ثقيلة خلفها الإرث الاقتصادي للاحتلال، ويعاني أيضا من تشوهات هيكلية وتبعية اقتصادية، عملت إسرائيل على تكريسها طوال فترة الاحتلال، حيث أحكمت سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال نهب ثرواته الاقتصادية، وتدمير بنيته التحتية وقاعدته الإنتاجية، وقطع علاقاته مع العالم الخارجي. وقد أدى ذلك إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بعلاقات قائمة على الضعف والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وتحول الاقتصاد الفلسطيني إلى سوق استهلاكية للبضائع الإسرائيلية، بالإضافة إلى اختلالات قطاعية (الانخفاض الكبير لمساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، والاعتماد الكلي على إسرائيل في التصدير والاستيراد وتدني مستوى الاستثمار الإنتاجي والخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة والإغاثة الخ، وذلك بهدف إجهاد قدرة الفلسطينيين على بناء دولة مستقلة.

3: 1 الدراسات السابقة

3: 1: 1 الدراسات العربية

دراسة (أبو شوشة، وآخرون، 1983)، بعنوان " مشكلات الوطن العربي ". وقد تناول الباحث مشكلات عدة تواجه الوطن العربي، ومن بينها المشكلة الزراعية، وقد تطرقت الدراسة إلى أهمية الدراسة وواقع الزراعة في البلاد العربية، وتوصل إلى أن تلك المشكلات الطبيعية تتمثل بالجفاف وملوحة التربة والانجراف والتعرية والمشكلات البشرية، وتتضمن الأساليب التقليدية، والخبرة الفنية، وقلة المساحات المروية، وخلص الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أن الأرض العربية تتعرض لمشكلات عدة لا تقوى وهي في هذا الحال على الإنتاج المطلوب لسد أفواه الناس.

دراسة (الفراء، 1986)، بعنوان " مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية ". وتستهدف هذه الدراسة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على العرب، على اعتبار أن هناك أزمة اقتصادية عارمة تطحن الاقتصاد العالمي منذ بداية فترة السبعينات من القرن الماضي، وقد تناولت الدراسة عددا من المشكلات أهمها بروز مشكلات الغذاء على النطاق العالمي، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، والركود الواضح الذي يطغى على معظم الاقتصاديات الرأسمالية، وتفترض هذه الدراسة أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد اندلعت في الأساس في الدول الرأسمالية المتقدمة، إلا أن دول العالم الثالث، ومن بينها الدول العربية بطبيعة الحال، قد تأثرت بشكل قوي جراء هذه الأزمة، وانعكست تلك الآثار على شكل قيود على الحركة والتنمية نتيجة الصلات بينها وبين الاقتصاد الرأسمالي الحر، وأهم الاستنتاجات انكماش المساحة المزروعة بالقمح، وهو ليس من صالح الوطن العربي الذي تزداد مستورداته من هذه السلعة الغذائية الهامة سنويا، وأن مشكلة الغذاء ترجع إلى تخلف القطاع الزراعي، وعدم قدرته على تلبية حاجات السكان من الغذاء.

دراسة (البرعي، 1992)، بعنوان " إمكانيات فرض ضريبة على الدخل الزراعي الصافي بين التشريعات القائمة وتطور القطاع الزراعي ". تحدثت الدراسة عن المكانة الهامة التي يشغلها القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي، ودوره في تحقيق الأمن الغذائي وإشباع حاجات أفراد المجتمع من السلع الغذائية والزراعية. وتم التركيز على تقييم وتحليل الضرائب الزراعية المباشرة الحالية في تحقيق الأهداف المحددة، ومدى توافر مبادئ العدالة والمساواة في توزيع العبء الضريبي بين جميع أفراد المجتمع بشكل يتناسب والدخل المتوقع. وبينت أهمية مساهمة الضرائب التي فرضها المشرع على القطاع الزراعي في تمويل نفقات الدولة العامة، وتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها، عدم قدرة التشريعات الضريبية الحالية المفروضة على القطاع الزراعي على تحفيز النشاط الزراعي نحو النمو والتطور، حيث إن وعاء هذه الضريبة الذي يتمثل في الدخل الدفترى وليس الفعلي يتحدد في الغالب على أسس غير حقيقية.

دراسة (العاني، 1992)، بعنوان " الغذاء والنفط والأمن القومي ". وتستهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية النفط والغذاء في حياة الأمم، فالنفط يعد المحرك الرئيس للتطورات الاقتصادية التي تسود أنحاء العالم وبخاصة الدول المتقدمة صناعيا، إضافة إلى كونه مصدرا للطاقة، والغذاء يعد مصدرا لحياة بني البشر، فلا يمكن الاستغناء عنه دائما وتحت أي ظروف

اعتيادية أو استثنائية. وقد تناول الباحث مشكلة الغذاء العربي، وتوصل إلى عدة استنتاجات أهمها: أن المنطقة العربية منطقة عجز غذائي بسبب قصور كل من القطاع الزراعي والحيواني لسد حاجات الاستهلاك العربي، مما أدى إلى ارتفاع حاد في استيرادات تلك المنتجات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انعدام الاستقرار السياسي والأمني في الدول العربية، مما انعكس سلباً على إنتاجها واستثمارها.

دراسة (السعدي، 1992)، بعنوان " الفجوة الغذائية وتباينها المكاني في الوطن العربي ". تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على مشكلة الغذاء التي واجهت العالم منذ أزمتته المشهورة في أوائل السبعينات، التي كانت محور اهتمام الدول النامية والمتقدمة على سواء. وتطرقت الدراسة إلى مشكلة تزايد الفجوة الغذائية العربية بشكل حاد، بحيث أصبح استيراد الغذاء عبئاً على الموازنات المالية للأقطار العربية. وقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات يتمثل أهمها: في وجود الفجوة الغذائية في الوطن العربي تجعلنا نردد القول أن الأمن الغذائي في الوقت الحاضر هو أمل غير محقق، وسيبقى على ما هو عليه إذا لم تتخذ الإجراءات والمواقف العربية الموحدة والمتناسقة والمتكاملة تجاه المشكلات التي تواجه الأمن الغذائي المذكور.

دراسة (كرزوم ، 1999)، بعنوان " نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات ". هدفت الدراسة إلى طرح البديل الإنتاجي الزراعي الشعبي، وغير الرسمي للخطط والسياسات الزراعية العربية بشكل عام، والدولية الرسمية المرسومة للضفة الغربية وقطاع غزة بشكل خاص، وإلى تحليل نقدي للأطروحات والسياسات والاستراتيجيات الزراعية القائمة والتي ينطلق معظمها من حقيقة كون الاقتصاد الفلسطيني ملحقاً بالاقتصاد الإسرائيلي. وأظهرت نتائج الدراسة أنه يجب أن تعمل منظمات المجتمع المدني على سد العديد من الفجوات الخدمائية الزراعية، كما دلت النتائج على غياب مراكز أبحاث (رسمية أو غير رسمية) متخصصة في الضفة والقطاع، وعلى ضعف وضوح آليات محددة للتنسيق، وبعدها عن الطابع المؤسسي والمهني، وأن منظمات المجتمع المدني تعاني من صعوبات في التمويل. وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف عمل منظمات المجتمع المدني لإيجاد نوع من التكامل بينها وبين مراكز الأبحاث والتجارب الرسمية في مجال التنمية الزراعية، ووجوب اعتماد النظام الإنتاجي المجدي والمعتمد على الذات، إضافة إلى ضرورة مشاركة المزارعين بصياغة خطط تطوير منظمات المجتمع المدني.

دراسة (حمدان، 2000)، بعنوان " الأمن الغذائي، نظرية ونظام وتطبيق ". هدفت الدراسة إلى معرفة الأمن الغذائي بالاعتماد على هيكلية الميزانية الغذائية الواقعة ما بين الإنتاج الزراعي

والاستهلاك. ودلت نتائج الدراسة على تدني نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في غياب المؤسسات

الفلسطينية، وتفاقت التبعية المطلقة للقطاع الزراعي والغذائي الفلسطيني للسوق الإسرائيلية بما رافق ذلك من تعطيل للموارد الزراعية، وحرمان للقطاع الزراعي من الاستفادة من القيمة المضافة للمنتجات الزراعية واستنزاف الميزانية الغذائية الفلسطينية.

دراسة (الأطرش، 2002)، بعنوان " معوقات الاقتصاد الفلسطيني والسياسات المطلوبة لتحقيق التنمية المستقلة والمطرودة ". وقد هدفت هذه الدراسة إلى حصر قدرات الاقتصاد الفلسطيني وتقدير الناتج الممكن، وتقدير السياسات الاقتصادية الأكثر مواءمة للاقتصاد الفلسطيني، وتقدير فرص وإمكانيات إحداث تنمية مستقلة ومطرودة. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة، تبين أن الاستراتيجية المناسبة لتوجيه سلع الإنتاج الفلسطيني، تتطلب إعطاء أهمية خاصة لسياسة إحلال الواردات، وتحديداً من السلع الاستهلاكية، وبخاصة التصنيع

الزراعي، إلى جانب إنماء النشاطات الاقتصادية القادرة على المنافسة في الخارج، مثل بعض الأنماط الزراعية، وقد خلصت الدراسة إلى القول أن استراتيجية التوجه في الإنتاج نحو الداخل أو الخارج ليس بدائل إحداهما للأخرى، وأن إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني، سواء الإنتاجية، أو نطاق حجم السوق تسمح بالأخذ بكلا التوجهين في آن واحد، وإن كان ثقل كل منهما يتغير مع تغير المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، ففي المرحلة الأولى يزداد ثقل التوجه في الإنتاج للداخل، وفي المرحلة اللاحقة تزداد أهمية التوجه في الإنتاج نحو الخارج. كما أكدت

الدراسة في النتائج التي توصلت إليها، على ضرورة التركيز على الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى كثافة الأيدي العاملة، تحديداً في المرحلة الأولى من عملية التنمية، ومن أهم هذه الأنشطة إنتاج السلع الاستهلاكية. وقد كشفت الدراسة عن وجود ثغرات في أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، أسهمت في تثبيط العملية الاستثمارية، بنشاطها الاحتكاري، والمعوقات الإدارية والفساد، والتركيز على النشاط الربيعي، على حساب النشاط الإنتاجي، مما يتطلب من الحكومة في حالة قيام دولة فلسطينية تحديد سياسة عامة بعيدة المدى لبناء المؤسسات ووضع التدابير الإصلاحية، ووضع برامج إعادة الإعمار لتوجيه وإعداد سياسة للتنمية الاستراتيجية.

دراسة (مقداد وآخرون ، 2004)، بعنوان " آليات إحلال السلع المستوردة من إسرائيل، دراسة لإحلال مجموعة من السلع المحلية ". وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أكثر السلع

المستوردة من إسرائيل استهلاكاً في الأراضي الفلسطينية وآلية إحلالها محلياً، وكذلك التعرف على جودة السلع المحلية والقدرة على حماية هذه السلع، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة البدء بالصناعات الغذائية والزراعية بأشكالها المختلفة والتركيز عليها لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث إنها تشكل أولوية هامة في الإنتاج والإحلال محل البضائع الإسرائيلية المستوردة، وقد أكدت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في القدرة على إحلال هذه المنتجات المحلية محل المنتجات الإسرائيلية والمستوردة، وهذه العوامل بالترتيب هي: الاهتمام بالجودة، الاهتمام بتخفيض الأسعار، الاهتمام بالشكل والتغليف، الاهتمام بالدعاية والإعلان، أسباب إضافية مثل شهادات الجودة المحلية والدولية. وقد وضعت الدراسة قائمة بأسماء السلع المقترحة للإحلال، حيث ظهرت الصناعات الغذائية في قمة هذه القائمة وتمثلت فيما يلي "عصير، مشروبات غازية، خضروات مجمدة، شرائح لحم الحبش، منتجات ألبان، تعليب، ففاسات، مخللات، بسكويت، حلويات، سكاكر، مربى". وقد قدمت الدراسة العديد من دراسات الجدوى الأولية للصناعات الغذائية المقترحة للإحلال مثل مصنع لإنتاج المرديلا، مشروع مطاحن لإنتاج الدقيق، مشروع إنشاء مصنع شيبس، مشروع مصنع إنتاج السمن وتعبئة الزيوت النباتية، مشروع صناعة المعجنات والحلويات، مشروع مصنع لإنتاج الألبان والجبن، مصنع لإنتاج الأسكيمو، إنشاء مصنع ألبان ووحدة إنتاج أعلاف طبيعية، حيث أكدت الدراسة وجود فائض في الطلب من السلع السابقة وحاجة السوق الفلسطينية لهذه السلع. كما أن هذه المشاريع تساهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني وتغطية النقص الواضح في سوق هذه السلع.

دراسة (لبد، 2004)، بعنوان " تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994-2003 ". تستعرض الدراسة أهداف المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية وطبيعتها وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، وأثر ذلك على تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وأظهرت هذه الدراسة أن المساعدات الدولية المقدمة عبر السلطة الوطنية الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، سواء كان ذلك بسبب العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني أو العوامل الخارجية، خاصة التي تتعلق بالجانب الإسرائيلي والدول المانحة ذاتها. وأظهرت الدراسة أيضاً أن الاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، تحديداً في قدرته على تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي، وأن القطاع الزراعي، لم يستحوذ إلا على نسبة 1.82% من قيمة هذه المساعدات.

دراسة (الشنيفي، 2005)، بعنوان " الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية ". هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي، وتتبع أهمية

هذه الدراسة من تبيان أن مفهوم الأمن الغذائي لا يتوقف فقط على توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع جميعهم، بل يضاف إلى ذلك جودة الغذاء وسلامته ونشر الوعي الغذائي. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: إن جودة الغذاء وسلامته، مفهومان متلازمان مرتبطان ببعضهما البعض، ويعبران عن مدى القيمة التغذوية للغذاء، وتقبل المستهلك له، وعن مدى صلاحية الغذاء للاستهلاك، وخلوه من كل ما يضر بصحة المستهلك.

دراسة (سلمان، 2005)، بعنوان " تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية ". تم في هذه الدراسة تحليل الآثار البيئية المترتبة على إقامة الجدار الفاصل على الأراضي الفلسطينية، وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين لما كان لهذا الجدار من أثر عليهم، حيث أفقدهم مصدر رزقهم ونهب أرضهم ومياهم واقتلع أشجارهم. الأمر الذي دمر اقتصادهم وبيوتهم، حيث تم بناء الجدار من قبل الحكومة الإسرائيلية على أراضي المواطنين الفلسطينيين وبين قراهم وبيوتهم، فكانت آثاره مدمرة على الانسان والحيوان حتى الشجر والحجر. وقد تعدت هذه المشكلة الأشخاص الذين هدمت بيوتهم وجرفت أراضيهم حيث أصبحت آثارها واضحة على قطاع كبير من الشعب الفلسطيني، فقد منع العديد من العمال الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، كذلك أصبحت مشكلة اجتماعية، حيث عزلت السكان بعضهم عن بعض وعن المجتمع الخارجي. وتحدثت الدراسة أيضا عن تأثير الجدار على الحيوانات والنباتات البرية حتى على الماء والمراعي. وقد تمت الدراسة على الفترة الواقعة

بين 2003 - 2004، وشملت محافظة جنين وقلقيلية والقدس، بسبب التأثير الكبير الذي حل على هذه المحافظات مقارنة بالمحافظات الأخرى فكان التأثير كبير جدا عليها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التأثير على القطاع الصحي كان بنسبة 76.01% ونسبة التأثير على القطاع البيئي كانت كبيرة ولكنها أقل من القطاعات الأخرى الصحية والمائية والزراعية والاقتصادية حيث بلغت النسبة 70.41%. وتشير النتائج أن القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تضرراً حيث كانت نسبة التأثير 78.52% وهذا يؤكد إلى أن أهداف الجدار الأساسية هي ضم الأراضي وتدمير المزارع الفلسطينية. وبالنسبة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي فكانت أكثر القطاعات تضرراً بالنسبة لغيرها فكانت النسبة 79.69%، أما بالنسبة للقطاع المؤسسي فكان أقل تأثراً من القطاعات الأخرى فكانت نسبة التأثير 57.7%.

دراسة (لرقام، 2006)، بعنوان " الأمن الغذائي في الدول العربية ". هدفت الدراسة إلى التعرف على أزمة الغذاء في الوطن العربي مع التركيز على تشخيص وضعية الأمن الغذائي

العربي، ومن أجل سد الفجوة الغذائية والتخفيف من حدتها، تسعى الدول العربية إلى تضافر الجهود من أجل تطوير القطاع الزراعي عموماً، وزيادة الإنتاج الغذائي خصوصاً، من خلال إتباع حزمة من السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي. وقد استخدمت الدراسة في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وكان من نتائجها أن الوطن العربي يعاني من أزمة غذاء تفرض عليه ضرورة التكامل الزراعي في استغلال الموارد الزراعية المتاحة وحتميته، من خلال العمل العربي المشترك. بغية الوصول إلى الأمن الغذائي الذي تطمح إليه الأقطار العربية.

دراسة (إسماعيل، 2006)، بعنوان، **أثر الجدار الفاصل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ووضع الأمن الغذائي لمنطقة رام الله**. هدفت الدراسة للتعرف على مدى تأثير الجدار الفاصل على النواحي الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة رام الله خلال الفترة 2004 - 2005، وذلك من خلال بيان أثر الجدار الفاصل على نظام الزراعة من ناحية المساحات الزراعية وكمية الانتاج وعملية التسويق والعلاقات الاجتماعية ونسبة البطالة ووضع الأمن الغذائي، وذلك بعمل موازنة بينها وبين منطقة لا يقام عليها الجدار. وقد تم تحديد مجتمع الدراسة الذي بلغ 60 مزارعاً، حيث تم أخذها بطريقة عشوائية وجمعت البيانات باستخدام استبانة، وتم تحليل النتائج باستخدام نظام التحليل الاحصائي، spss واستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية، وأفادت النتائج بأن هناك فرق في التأثير على منطقة الجدار وغير الجدار بالنسبة للمساحات الزراعية وكمية الإنتاج وعملية التسويق ونسبة البطالة والعلاقات الاجتماعية والأمن الغذائي. كما أن الجدار الفاصل حال دون وصول العاملين داخل إسرائيل من الوصول الى أماكن عملهم وأدى ذلك الى ارتفاع البطالة الى 60% وظهور عادات اجتماعية سيئة كظاهرة التسول وعمالة الأطفال، بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي في المنطقة بنسبة 23.3% نظراً لاعتمادهم على ما يزرعونه في تغذيتهم.

دراسة (عمر، 2006)، بعنوان **" تكيفات القطاع الزراعي الفلسطيني في مواجهة الحصار والإغلاق، دراسة حالة، محافظة جنين"**. هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحصار والإغلاق على القطاع الزراعي في محافظة جنين في الفترة 2005 - 2006. ومثل مجتمع الدراسة جميع المزارعين والمزارعات في محافظة جنين، وقد أجريت الدراسة، لما لقطاع الزراعة من أهمية، وهدفت الى التعرف على تكيفات المزارعين مع الواقع الصعب الذي يعاني منه القطاع الزراعي الفلسطيني. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد تم جمع المعلومات عن طريق استبانة كما استخدم نظام التحليل الاحصائي SPSS لتحليل النتائج. وكانت نتائج الدراسة تفيد بأن غالبية المبحوثين يؤكدون الآثار السلبية الواقعة على القطاع الزراعي، سواء

كانت مباشرة من تجريف ومصادرة الأراضي الزراعية، واقتلاع الأشجار، وإحراق المحاصيل وسرقتها، ومصادرة الآبار الزراعية وتدمير شبكات الري، بالإضافة إلى منع المزارعين من الوصول إلى مزارعهم. وكذلك هناك آثار سلبية غير مباشرة انعكست على مستلزمات الإنتاج بأن زاد سعرها، وقل توفرها في الأسواق، مما اضطر المزارعين إلى استخدام بعض المستلزمات للإنتاج التالفة في العملية الإنتاجية. كذلك كان هناك أثر كبير على الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى انخفاض الدخل الزراعي، وتلف المنتجات الزراعية نتيجة عدم القدرة على الوصول إليها وقطعها في الوقت المناسب أو تلفها خلال نقلها لعدم توفر وسائل الحفظ والنقل السليمة، وكذلك هناك أثر على عملية التسويق الزراعي من حيث عدم القدرة على تصدير المنتجات الزراعية وإغلاق المعابر أمام تسويق المنتجات، وتدفق المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية.

دراسة (الهدهد، 2006)، بعنوان " الزراعة الفلسطينية، دراسة حالة لمدينة نابلس ". اختار الباحث مدينة نابلس كحالة دراسية حيث إن الزراعة هي أهم قطاع فيها، والتحضر واحد من القضايا الكبرى التي تواجه البشرية اليوم، إن الهيئات الحكومية والدولية والقومية والحكومات المحلية لا تستطيع أن تتجاهل هذه الظاهرة ومن المتوقع بحلول 2020 أن ما نسبته 40-45% من الفقراء في الأراضي الفلسطينية ستكون مركزاً في قرى ومدن مثل مدينة نابلس، إن الزيادة المطردة في السكان يرافقها زيادة في الطلب على الغذاء والمياه وخلق فرص عمل وموارد متجددة. إن ساكني مدينة نابلس استهلكوا ما يقدر بـ 38,584 طن من المواد الغذائية عام 2000م، وهذا سيكون أكثر تعقيداً للمسؤولين لتأمين المدينة من حيث الاستهلاك وبناء مساكن مناسبة والطرق والمرافق، ومياه كافية للحفاظ على الري، في ظل شح المياه وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل سيؤدي ذلك إلى تعقيد المشكلات في تخطيط المدن. هذه الدراسة تهدف إلى تبين تأثير تطوير الزراعة الحضرية والتخطيط على التخفيف من حدة المشكلات المستقبلية التي ستواجه المدن الكبيرة مثل نابلس. وللتخفيف من حدة هذه المشكلات الناتجة من زيادة النفايات الصلبة غير المعالجة بالمياه، وفي هذا يجب إشراك أصحاب المصلحة المهتمين من الزراعة الحضرية من أجل تنمية الحرية باستخدام أداة تخطيط المدن وإصلاح استخدام الأراضي لتخفيف الهجرة العشوائية التي تتيح فرص العمل، ويجب مشاركة كل من ممثلو المجالس البلدية والوزارات والمنظمات غير الحكومية والقادة المحليين والمجالس القروية والقطاع الخاص من أجل التخطيط المستقبلي للتخفيف من المشكلات المتوقعة.

دراسة (خليل، 2006)، بعنوان " السياسة الإنتاجية والتصديرية للأسماك في الوطن العربي ". هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسة الإنتاجية والتصديرية للأسماك في

الوطن العربي، واعتمدت الدراسة على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وقد استخدمت الدراسة في تحليل النتائج وعرضها الأسلوب الوصفي والكمي مثل معادلات الانحدار البسيط وتحليل التباين إلى جانب الأهمية النسبية مع بعض المقترحات لتنمية إنتاج الأسماك وتطويره وتطوير تسويقه في الدول العربية. وأوضحت النتائج أن إنتاج الأسماك في الوطن العربي يتزايد سنويا بمعدل معنوي إحصائيا بلغ نحو 141.6 ألف طن، وبمعدل تغير سنوي بلغ نحو 5.03% للأسماك.

دراسة (الهندي، 2006)، بعنوان " تقييم دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في فلسطين ". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين من حيث مجالات عملها ومنهجية أداؤها، واقتراح آليات لتحسين عمل المنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين بما يخدم التنمية الاقتصادية الشاملة والتعرف على دور المنظمات غير الحكومية في تنمية واقع البيئة السياسية والقانونية فيما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية. ودلت النتائج على أن عفوية البرامج التي تقوم بها المنظمات وعدم ارتباطها بخطة تنمية شاملة أدت إلى تشتيت جهودها، كما أن ضعف التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في فلسطين، وبين الجمعيات الأهلية والسلطة الفلسطينية سبب من أسباب فشل الجمعيات في تحقيق التنمية، كما أن 88.3% من عينة الدراسة أفادت بأن العلاقة بين الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة والسلطة الفلسطينية هي علاقة تكاملية، إضافة إلى أن نظم الإدارة التقليدية في الجمعيات الأهلية هي التي تحول دون وجود تنسيق قوي بين الجمعيات.

دراسة (صوالحة، 2007)، بعنوان " استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية، دراسة تحليلية لمدينة طولكرم ". تناولت هذه الدراسة تحليل استعمالات الأراضي في مدينة طولكرم، وذلك بدراسة المخططات الهيكلية للمدينة منذ عام 1945 وحتى عام 2001 مع التركيز على الاستعمال الزراعي للأرض. والهدف الرئيس لهذه الدراسة اقتراح استراتيجيات لحماية الأراضي الزراعية في مدينة طولكرم في ضوء التوسع العمراني المستقبلي وكذلك الحد من تناقص المساحة المخصصة للاستعمال الزراعي في المخططات الهيكلية للمدينة.

لقد تناولت هذه الدراسة الأهمية الزراعية لمدينة طولكرم، وكذلك الأهمية الخاصة التي تتمتع بها السهول والمناطق الزراعية الخصبة المتبقية داخل المدينة، وأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني عامة ولمدينة طولكرم خاصة. وارتكزت الدراسة في منهجيتها على المنهجين الوصفي

والتحليلي من خلال دراسة المخططات الهيكلية للمدينة وتحليلها عبر سنوات مختلفة بالاعتماد على المعلومات المتوفرة لدى المصادر ذات العلاقة، كذلك نتائج المسح الميداني الذي اعتمدت عليه الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة الى تداخل الاستخدامات الحضرية للأراضي في مدينة طولكرم وتناقص مساحة الأراضي الزراعية ضمن المخططات الهيكلية التي أعدت للمدينة ابتداء من مخطط عام 1948 ولغاية عام 2001. كذلك أظهرت الدراسة غياب استراتيجيات تطوير الأراضي الزراعية والحفاظ عليها، بالإضافة إلى غياب الأنظمة والقوانين وغياب آليات تطبيق هذه الأنظمة والقوانين.

دراسة (اسحق وهريمات، 2007)، بعنوان " واقع القطاع الزراعي في فلسطين ". تحدثت الدراسة عن واقع القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية، حيث تناولت التنوع في الأراضي الزراعية الفلسطينية ومشكلات الوصول إلى على تلك الأراضي والسيطرة عليها. وبينت حجم مساهمة الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني من حيث استيعابه للقوى العاملة. وحصته من الناتج المحلي الإجمالي، وسلطت الضوء على دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في إدارة القطاع الزراعي وتنميته، وكذلك على مصادر التمويل المقدم للمستثمرين في هذا القطاع، كما وضحت أهم المعوقات التي تواجه قطاع الزراعة الفلسطيني. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها معاناة القطاع الزراعي لمعيقات وصعوبات كبيرة على رأسها سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المناطق المسماة (ج) واستمراره في بناء جدار الفصل العنصري وسيطرته على المعابر؛ الأمر الذي يحد من الاستيراد والتصدير. وبينت أن غالبية الانتاج الزراعي في فلسطين يهدف إلى سد حاجة الاستهلاك المنزلي فقط، على الرغم من ذلك يعد القطاع الزراعي القطاع الثالث من حيث استيعابه للأيدي العاملة حيث استطاع استيعاب أعداد كبيرة من العمال الذين حرموا من عملهم في الداخل المحتل. ودعت هذه الدراسة البرامج والمشاريع التي تنفذ في قطاع الزراعة إلى الحد من المشكلات التي تواجه تقدم هذا القطاع، وتطوره والتنويع في المحاصيل الزراعية.

دراسة (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار، 2007)، بعنوان " مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني ". تحدثت الدراسة عن واقع الزراعة في فلسطين ومعطياتها، وبينت المشكلات والصعوبات التي تواجه الزراعة الفلسطينية. وركزت الدراسة على مظاهر التشويه والتهميش التي يعاني منها القطاع الزراعي من حيث قلة مصادر التمويل وقلة الدعم والمساعدات الخارجية والداخلية ومحدودية الموازنات لدعم هذا القطاع. وبينت دور الاحتلال الإسرائيلي في إضعاف تطور القطاع الزراعي الفلسطيني وتنميته. ومن النتائج التي خلصت إليها ضرورة إعادة النظر في البرامج المطبقة من أجل إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ووضع هذا القطاع على سلم الأولويات. وطالبت بضرورة تحريك وزارة الزراعة من أجل دعم الأنشطة والمشاريع الزراعية، وضرورة مساندة هذا القطاع من خلال زيادة الدعم الداخلي وتشكيل مجموعات لاستقطاب مزيد من الدعم الخارجي.

دراسة (الدروبي، 2008)، بعنوان " واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الفجوة الغذائية وتطورها خلال الفترة 1995 - 2005، موضحة خلال التحليل أسباب العجز الغذائي العربي وتفاقمه، والتأثيرات المحتملة للمتغيرات الدولية، وبشكل خاص تحرير التجارة على فاتورة الغذاء في الوطن العربي وعلى الاستثمار الزراعي. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن حجم الفجوة الغذائية العربية وقيمتها آخذة بالانتساع مع الزمن من جهة، وأن نسبة الاكتفاء الذاتي من مكونات الحبوب آخذة بالانخفاض من جهة أخرى، كما أشارت النتائج إلى أنه على الرغم من تزايد حجم الفجوة الغذائية والتراجع في الأهمية النسبية للاكتفاء الذاتي، وما لهذه المتغيرات من تأثير في متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية، فإن سياسات تطوير الموارد الزراعية، سواء تلك المتعلقة بالموارد الأرضية أو المالية، لم تكن في مستوى متطلبات التوسع في برامج التنمية الاقتصادية الزراعية وزيادة حجم الغذاء ليتناسب مع الاحتياجات منه على الصعيد العربي، كما أشارت النتائج إلى أنه على الرغم من أن الموارد الزراعية تمثل جانبا مهما في اقتصاديات معظم الدول العربية وبخاصة غير النفطية، فإن نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات الكلية لا يتناسب مع حجم الموارد الزراعية، وقد ترتب عليه أن الناتج الزراعي العربي لا يمثل إلا أهمية نسبية متواضعة من ناتجها المحلي الإجمالي.

دراسة (اللوزي والقاسم، 2009)، بعنوان " تحديات الأمن الغذائي العربي ". استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم القضايا التي تؤثر بصورة مركزية سلبا أو إيجابا في مستقبل الأمن الغذائي العربي، وقد تناولت الدراسة عدة مشكلات أهمها: تأثير تغير المناخ على الأمن

الغذائي والزراعة، حيث يوضح الباحث أهم الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة والمتمثلة باستعمال المنتجات الكيماوية (مبيدات وأدوية)، الرعي الجائر، التصحر وقطع الغابات. وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن الزراعة تعد عاملاً مؤثراً ومثراً بتغيير المناخ على غرار الأسمدة، وهناك زراعات معينة، إضافة إلى قطع الغابات والرعي الجائر، واستهلاك الثروة الحيوانية، وإنتاج الوقود الحيوي.

دراسة (الهزيمة والعزام، 2009)، بعنوان " الآثار السياسية للتبعية الغذائية العربية ". وتستهدف هذه الدراسة التعرف على الواقع العربي من ناحية إنتاج الغذاء، ومقدار الفجوة الغذائية، وصولاً إلى الآثار السياسية المترتبة على الغذاء العربي، أما فرضية الدراسة فمفادها أن الوطن العربي يعيش في حالة عجز غذائي يفتح الباب على مصراعيه أما التدخل والهيمنة الأجنبية في

شؤونه الداخلية، وبخاصة السياسية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبعض الوسائل الإحصائية لتفسير واقع الغذاء العربي وما يترتب عليه من آثار سياسية. وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن الوطن العربي سوق استهلاكي لأسواق إنتاج الغذاء، بالإضافة إلى التزايد في الفجوة الغذائية، والذي يزيد من التدخل الأجنبي في الشأن العربي وأن الوطن العربي أصبح اليوم مستعمراً غذائياً.

دراسة (عبد الكريم، 2009)، بعنوان " تقويم دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع القاعدية في أنشطة التنمية الزراعية واستدامتها ". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المنظمات غير الحكومية والمنظمات القاعدية الريفية في إحداث تنمية زراعية لتحسين الأحوال

المعيشية لهذه المجتمعات (في الريف السوداني)، ومعرفة المعوقات والمشكلات التي تحول دون استمرارية التنمية الزراعية بعد نهاية دعم المنظمات المعنية بالتنمية بالمنطقة المستهدفة والخروج بتوصيات وحلول تساعد في استمرارية العمل التنموي بالمنطقة. ودلت نتائج الدراسة على أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع القاعدية لها دور فاعل في إرساء دعائم التنمية الزراعية والريفية بالمنطقة، كما أظهرت النتائج وجود اهتمام من قبل إدارات المنظمات غير الحكومية بالتنسيق مع الجهات الأخرى المهمة بتحقيق التنمية، وأن هناك زيادة في إنتاجية الفدان للمحاصيل الزراعية المختلفة أثناء عمل المنظمات.

دراسة (السعدني، وملوك، 2010)، بعنوان " الفجوة الغذائية بالوطن العربي ". استهدف البحث التعرف على الموقف الغذائي الراهن بالوطن العربي، وتحليل بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تحقيق الأمن الغذائي من عدمه بمختلف دول الوطن العربي، بالإضافة إلى التقدير القياسي لفجوة العرض من الغذاء للتعرف على أهم المتغيرات ذات التأثير على تلك الفجوة، وكذلك التعرف على بعض السياسات التي يمكن من خلالها تقليل حجم الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي بالوطن العربي. وقد أوضحت الدراسة أن قيمة الفجوة الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة على مستوى الوطن العربي خلال متوسط الفترة 2006 - 2008 تقدر بنحو 21.02 مليار دولار، وتمثل قيمة فجوة الحبوب والدقيق نحو 53.12% من قيمة تلك الفجوة، كما أوضحت الدراسة وجود تأثير إيجابي معنوي إحصائياً لكل من متغير مقدرة الدولة على الاستيراد ومتغير الزمن على قيمة فجوة العرض من الغذاء بالوطن العربي، كما أوضحت أن زيادة مقدرة الدولة على استيراد الغذاء بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة قيمة فجوة

العرض من الغذاء بنسبة 38%، وأن زيادة عدد سنوات الزمن بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة قيمة فجوة العرض من الغذاء بنسبة 14%، كما اتضح من الدراسة أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي العربي خلال الفترة 2006 - 2008 بلغ نحو 15.7%، كما تبين أن كلا من الصومال والسودان وسوريا هي أعلى الدول العربية من حيث نسبة مساهمة ناتجها الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نحو 63.6%، 29.4%، 20.5% في كل منها على التوالي، كما اتضح تدني نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الدول العربية، مما يشير إلى ضعف مساهمة الزراعة كنشاط اقتصادي بالدول العربية، وبالتالي ضعف قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها.

دراسة (عفانة، 2010)، بعنوان " استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية، محافظة طوباس كحالة دراسية ". تناولت هذه الدراسة تحليل إمكانات التنمية الزراعية المستدامة في محافظة طوباس بالضفة الغربية في فلسطين، ذلك في ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة عن الأراضي الزراعية في المحافظة والمعلومات والبيانات التي جمعتها الباحثة والبيانات المتوفرة عن الأراضي الزراعية في المحافظة والمعلومات والبيانات التي تم جمعها في الدراسة والمسح الميداني. والهدف الرئيس لهذه الأطروحة يتمثل في تحديد المعوقات التي تعيق تنمية الأراضي الزراعية في محافظة طوباس ووضع استراتيجيات تعنى بالحفاظ على تلك الأراضي وتحقيق الاستخدام الأنسب والمستدام لها، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الزراعية للمحافظة، بالإضافة إلى المشكلات والتحديات التي تواجهها. وقد اعتمدت الدراسة المنهج

الوصفي التحليلي. وتم استخدام الاستبيان الذي وزع على عينة من المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة بالمحافظة وكذلك المقابلات مع عدد من المعنيين في الجهات ذات العلاقة. وكانت نتائج الدراسة تتمثل في وجود تناقص في مساحة الأراضي المزروعة في محافظة طوباس في الأعوام السابقة، على الرغم من تنوع الأراضي الزراعية فيها وملائمتها لمعظم الأنماط الزراعية. أيضاً أشارت النتائج إلى وجود توجه نحو الاستخدام الدائم للأراضي الزراعية بدل الاستخدام المؤقت، وأن هناك زيادة بالزراعة البعلية أكثر من المروية. كما أظهرت الدراسة وجود ضعف في مستوى الإرشاد الزراعي ووعي المزارعين بتقنيات الزراعة المستدامة. وأشارت النتائج إلى أن واقع التنمية الزراعية المستدامة وإمكانياتها المستدامة في المحافظة متوسط نسبياً، وهو يواجه بعض المشكلات والتحديات.

دراسة (أبو منديل، 2010)، بعنوان " واقع الثروة الحيوانية في فلسطين ". تناولت الدراسة واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية، وتحليل بيانات تعداد الثروة الحيوانية في فلسطين من خلال عرض واقع الاقتصاد الزراعي الفلسطيني والإنتاج الحيواني. وبينت مسار التنمية المستدامة وعلاقتها في الثروة الحيوانية، وما لها من دور في تحقيق الأمن الغذائي والسعي نحو الوصول إلى إنتاج حيواني فلسطيني يحمل معنى الاكتفاء الذاتي. وأوضحت أهمية الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، كما كشفت أهمية الاتفاقيات الاقتصادية وقوانين الاستثمار وضريبة الدخل في جذب الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية في فلسطين. وقد خلصت إلى عدة نتائج من أهمها انخفاض عام في حيازات المزارعين من الثروة الحيوانية مقارنة بالفترة ما قبل العام (2004)، وكان التطور الأكبر لقطاع الثروة الحيوانية ما حققته صناعة الدواجن، إلا أنها ما زالت تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من بيض التفريخ والصوص والأعلاف، وتوصلت إلى دور منظمات المجتمع المدني الهام في الاغاثة الزراعية والحفاظ على الثروة الحيوانية. أما بالنسبة للتمويل الزراعي فبينت أنه ما زال محدوداً ولا يؤهل عملية الاستثمار الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية، وأوضحت أن السلطة الفلسطينية استطاعت تحقيق التقدم الإيجابي في مناخ الاستثمار بشكل عام، حيث قدم قانون الاستثمار العديد من الحوافز والإعفاءات، بالرغم من أنه مازال الاستثمار الخاص في الإنتاج الحيواني محدوداً ويتركز في الغالب على شكل مشاريع فردية بدون شريك. وبينت كذلك دور اتفاقية باريس الاقتصادية السلبية المتمثل في إجبار السلطة الفلسطينية على استخدام المعابر والمنافذ الإسرائيلية للاستيراد والتصدير والتي اعتبرت عائقاً للاستثمار في القطاع الزراعي.

دراسة (الشوك، 2010)، بعنوان " التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار ". هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأسباب التي أدت إلى حدوث التبعية الغذائية العربية، والآثار المترتبة على الأمن القومي العربي كنتيجة لهذه التبعية، وقد قامت هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أن الوطن العربي يعيش في حالة تبعية غذائية للسوق الغذائي العالمي، وأن هذه التبعية تعد أحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى خلخلة الأمن القومي العربي وإضعافه، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من صحة الفرضية أو عدمه، حيث تم اتباع نهج الاقتصاد السياسي على اعتبار المنتجات الغذائية تلك التي تشكل محورا هاما من محاور الاقتصاد، ذلك لارتباط الاقتصاد بالسياسة والسياسة بالاقتصاد، فلا اقتصاد بلا سياسة، ولا سياسة بلا اقتصاد. إن هذه الدراسة أوصلت الباحثة إلى صحة الفرضية التي ذهبت إليها، كما أوصلتها إلى عدة استنتاجات، أهمها: أن التبعية الغذائية العربية للسوق الخارجية متحققة، إذ أن الإنتاجية العربية من الغذاء لا ترتقي إلى حد الاكتفاء لأبناء الوطن العربي، وأن السياسات الحكومية المالية والتشجيعية لا زالت دون المستوى المطلوب، وأن الأمن الغذائي العربي بعيد المنال، وأن جهود التنمية الزراعية العربية غير قادرة على النهوض بالزراعة العربية والانتقال بها إلى مستوى الطموحات العربية، وأن أسباب التبعية تتضافر حولها أسباب داخلية عربية، وأسباب خارجية تكمن في الدول المتحكمة بأسواق الغذاء العالمية، والأمن القومي العربي يتأثر سلبا بقدر حاجة الوطن العربي من الغذاء المستورد خارجيا، وإن مشكلة الغذاء العربي تعد علامة دالة على فشل السياسات الاقتصادية التنموية العربية، وأن بوابة الوطن العربي في ظل التبعية الغذائية العربية مفتوحة لكل الطامعين للدخول والعبث في مقدراته، واخلخلة أمنه القومي.

دراسة (المكاشفي، 2010)، بعنوان " دور الزراعة المطرية في الحد من الفجوة الغذائية بمحلية كوستي - ولاية النيل الأبيض - في السودان في الفترة 1975 - 2008 ". تناول هذا البحث الزراعة المطرية بشقيها الآلي والتقليدي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي بالريف بالشمال والجنوبي بمحلية كوستي بولاية النيل الأبيض. تعد هذه المحلية من المحليات التي حباها الله بموارد طبيعية وفيرة، وموقع جغرافي متميز ومناخ يلائم الإنتاج الزراعي عموما، رغم ذلك نجد أن العديد من سكانها يعانون من الفقر وكثرة التعرض لنقص الغذاء بدرجات ومستويات متفاوتة وعليه يهدف هذا البحث إلى معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى التدهور في الإنتاج والإنتاجية. ومعرفة حجم هذا التدهور والآثار الناجمة عنه وانعكاساته على الفجوة الغذائية التي تشهدها المنطقة حالياً وتقدير الفجوة المستقبلية في ظل تدهور الإنتاج وتزايد السكان. ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة لهذه المشكلة بتقديم توصيات من شأنها المساهمة في حلها. واستخدمت الدراسة منهج الأيكولوجيا السياسية إلى جانب المنهج الوصفي و التحليلي الإحصائي والاستقرائي

معتمدةً على أدوات مختلفة في جمع البيانات من أهمها الملاحظة والمقابلة الشخصية والاستبيان. واستخدمت العينة العشوائية البسيطة في جمع المعلومات بلغ حجمها 300 استمارة تمثل المجتمع تمثيل كاملاً وتم تحديد حجمها باستخدام المعادلات الإحصائية وتم تحليلها وتفسيرها بالأساليب الإحصائية ببرنامج (SPSS)، إضافة إلى المصادر الثانوية التي تمثلت في المراجع والتقارير والبحوث. و قد خلصت الدراسة إلى أن الزراعة المطرية بمنطقة الدراسة تعاني من تدهور مريع في الإنتاج والإنتاجية حيث انخفضت إنتاجية الفدان بالزراعة المطرية التقليدية من 378 كيلو جرام/فدان عام 1970م إلى 98 كيلو جرام/فدان عام 2005م وانخفضت الإنتاجية بالزراعة الآلية من 458 كيلو جرام للفدان إلى 116 كيلو جرام لنفس الفترة بنسبة انخفاض بلغت 75%. هذا الانخفاض جعل المنطقة تعيش في فجوة غذائية بلغت 33425 طن ونسبة اكتفاء ذاتي بلغت 65% عام 2008م . كما تم حساب الفجوة الغذائية المستقبلية المتوقعة للفترة من 2008 – 2053 والتي بلغت 79277 طن من الحبوب الغذائية للفترة الأولى للإسقاط 2023 و 245700 طن للفترة الثانية للإسقاط 2053 ونسبة اكتفاء ذاتي بلغ 20% .

دراسة (زيتي، 2010)، بعنوان " الفجوة الغذائية العربية في ظل تقلبات الأسعار العالمية ". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حجم الفجوة الغذائية العربية. حيث أفادت بأن الفجوة الغذائية العربية تعد واحدة من أكثر القضايا الاقتصادية الحساسة في الواقع العربي الراهن، وقد أشارت الدراسة إلى اتساع هذه الفجوة من سنة لأخرى، إذ وصلت قيمة هذه الفجوة إلى مستويات حرجة، كما بينت الدراسة أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية قدرت قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي بنحو 29.863 مليار دولار عام 2008. كما عرضت الدراسة واقع أسعار الغذاء العالمية بين عامي 2000 – 2008، وبينت الأسباب التي أدت إلى طفرة الأسعار خلال الفترة 2007/2008، كما عرضت الدراسة واقع إنتاج الغذاء واستهلاكه في الوطن العربي، وبيان العجز الغذائي منه، وقامت بدراسة معاملات الارتباط بين تطور الفجوة الغذائية وبين كل من مستوى السعر العالمي لمجموعة الحبوب الغذائية ومعدل النمو السكاني وتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

دراسة (نصار، 2010)، بعنوان " أثر الادخار والاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ". هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر كل من الاستثمار والادخار على الناتج المحلي الفلسطيني في الفترة الزمنية 1995 – 2008، بالإضافة إلى بحث العوامل التي تؤثر على كل

من الناتج المحلي وكل من الادخار والاستثمار في فلسطين. وقد توصلت إلى أن هناك علاقة طردية ما بين إجمالي الناتج المحلي، وكل من إجمالي الادخار والاستثمار، بالإضافة إلى أن العلاقة ما بين إجمالي الادخار والاستثمار طردية، وهذه النتائج تطابق النظرية الاقتصادية من حيث العلاقات، وتعاني خطط التنمية الفلسطينية من عيوب تمويلية، منها اعتماد الخطط بشكل كبير على المنح والمساعدات، وأهداف الخطط التنموية كانت سياسية وليست تنموية، وعدم قدرة الخطط على التنبؤ، وعدم وجود خطط بديلة للطوارئ ضمن هذه الخطط، وأثر الحصار على قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، ومن آثاره انخفاض الناتج المحلي والادخار والاستثمار، وزيادة البطالة وتفشي الفقر، وتضخم في مستوى الأسعار، وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد، والتدهور المستمر في البنية التحتية، وأن هناك فجوة في الناتج المحلي ما بين الضفة الغربية والقطاع، حيث بلغ متوسط الفجوة في فترة الدراسة حوالي 1341.3 مليون دولار.

دراسة (صبيح، 2011)، بعنوان " فجوة الادخار وسياسات الحد من تعاضدها في الاقتصاد الفلسطيني ". هدفت هذه الدراسة إلى دراسة فجوة الادخار ومصادر تمويلها في الفترة 1994 - 2009، وتحديد أهم العوامل ذات العلاقة والمؤثرة بهذه الفجوة باعتبارها واحدة من الاختلالات الهيكلية الرئيسة والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: وجود علاقة ارتباط وذات دلالة معنوية بين فجوة الادخار وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة ما بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والعجز في الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي وصافي التحويلات الجارية من الخارج، والناتج (الدخل) المحلي، حيث ترافقت الزيادات المتحققة في هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، مع اتساع فجوة الادخارات المحلية، بالإضافة إلى عجز الادخارات المحلية عن تغطية الاستثمارات المحلية، بالتالي الاعتماد على الادخارات الأجنبية لتغطية فجوة الادخار المحلي، إضافة إلى تذبذب فجوة الادخار وضعف مرونة التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) للتغيرات النسبية في الادخار.

دراسة (أبو جامع، 2011)، بعنوان " الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد أهم معوقات التنمية ". هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة ما بين الدخل والاستثمار في فلسطين، وتحديد العوامل المؤثرة في الاستثمار، ومحاولة قياس الكفاية الحدية لرأس المال في فلسطين. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التنمية والاعتماد على الذات خلال الاثنتي عشرة سنة السابقة (1995 - 2007)، مما أثار الكثير من التساؤلات ذات العلاقة بالتنمية الفلسطينية ومعوقاتها بالرغم من التدفقات المالية من الدول المانحة، كما

وضعت المشرع والمخطط الفلسطيني أمام قضية ملحة، وهي أنه يجب عليه تحديد معوقات عملية التنمية الفلسطينية، التي كانت دائما تصطدم بالسياسة فتقشل كل المحاولات وترجع الكرة من جديد تحت مفهوم المحاولة والخطأ، وكان لهذا الأثر الأكبر على إدارة وتطوير الموارد والاقتصاد، وعدم بناء أي قدرة تنموية ذاتية في الاقتصاد الفلسطيني على مدار الأعوام السابقة، وفي أحيان أخرى هجرة بعض الاستثمارات من فلسطين.

دراسة (سحويل، 2011)، بعنوان " قدرة الإنتاج الزراعي المحلي على توفير الطلب المحلي - دراسة عملية على قطاع غزة 1994 - 2009 - ". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الناتج المحلي الزراعي وقدرته على توفير طلب السوق المحلي وذلك في الفترة (1994 - 2009)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لكونه يتناسب مع الظاهرة موضوع الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن القطاع الزراعي الفلسطيني ما زال يشكل أهم القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني، ويوفر فرص عمل لشريحة واسعة من السكان في ضوء انخفاض فرص العمل المتاحة من الأنشطة الاقتصادية، وأن القطاع الزراعي في قطاع غزة يوفر الاحتياجات الزراعية للسكان من الخضار كالبنندورة والخيار والفلفل وغيرها، ويحقق فوائض إنتاج في بعض المحاصيل، في حين أن هناك عجز في محاصيل أخرى كالبصل والثوم يتم استيرادها من إسرائيل أو المحافظات الشمالية، كما أظهرت الدراسة أن قطاع إنتاج الفواكه يعاني من ظاهرة القصور الواضحة في تلبية الطلب المحلي، بالإضافة لارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية مما أدى إلى زيادة كمية الواردات، كما أوضحت الدراسة أن قطاع الإنتاج الحيواني يعاني من ارتفاع كلفة الإنتاج بسبب استيراد معظم المستلزمات الزراعية، وبسبب قلة المراعي الطبيعية، كما أشارت إلى ارتفاع استهلاك سكان قطاع غزة من الأسماك مما أدى إلى زيادة الواردات منها، إضافة إلى أن تزايد حجم الطلب أكبر من معدل النمو في الإنتاج الحيواني والأسماك.

دراسة (أبو منديل، 2011)، بعنوان " الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة ". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على برامج التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين ومؤشراتها، والتعرف على مصادر التمويل المتاحة للحالية للقطاع الزراعي الفلسطيني وأيضاً دراسة واقع منظمات المجتمع المدني الزراعية في قطاع غزة من حيث مجالات عملها وتمويلها للتنمية الزراعية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التوجه الرئيس لمنظمات المجتمع المدني هو التخفيف من الفقر دون مراعاة التركيز على الأبعاد التنموية، إنما بصورة إغاثية، إضافة إلى عدم ملائمة أولويات هذه المنظمات مع أولويات التنمية المحلية.

دراسة (مضحي، وآخرون، 2012)، بعنوان " الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الأقطار العربية للمدة 2005 - 2015 ". هدفت هذه الدراسة إلى تقييم حالة الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الأقطار العربية للمدة 5002-5002 والتعرف على واقع العجز الغذائي ومستقبله من هذه الحبوب فيها، وصولاً إلى تكوين فكرة عما ستكون عليه حالة الأمن الغذائي الحبوب في هذه الأقطار. لقد وجدت الدراسة أن معدل نمو إنتاج محاصيل الحبوب القمح والشعير والأرز والذرة الصفراء في أقطار الدراسة العراق وسوريا ومصر والسعودية والسودان كان متدنياً جداً وأحياناً سالباً للمدة - 5002. 5002 وأن مستويات الأمن الغذائي الحبوب فيها متفاوتة. وقد تمتع العراق بنسبة اكتفاء ذاتي عالية من محصولي الشعير والذرة الصفراء لاكتفائه بإنتاجه المحلي. كما بينت الدراسة اعتماد سوريا والسعودية على الخارج في تأمين احتياجاتهما الاستهلاكية من الرز بالكامل. تتميز مصر بنسبة اكتفاء ذاتي عالية من محصولي الرز والشعير. وأن مستويات الإنتاج لكل المحاصيل في السودان كانت متدنية. ولقد كانت سوريا أعلى أقطار الدراسة اكتفاء في محصول القمح وأقلها السودان، وللشعير كان العراق أعلاها والسعودية أقلها، وللأرز كانت مصر أعلى أقطار الدراسة اكتفاء منه، أما بالنسبة للذرة الصفراء فقد حقق العراق أعلى نسبة اكتفاء ذاتي فيها.

دراسة (ريم، 2012)، بعنوان " الأمن الغذائي والتنمية المستدامة - حالة الجزائر - ". هدفت الدراسة إلى تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلباً في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تشخيص الوضعية والأسباب والتحديات الحقيقية المرتبطة بإشكالية الأمن الغذائي، كما هدفت الدراسة إلى محاولة الوصول إلى سياسة ملائمة لتحقيق الأمن الغذائي في الأقطار العربية بما يتوافق والتحديات الدولية التي تجابه المنطقة العربية، مع الإشارة إلى حتمية التكامل الزراعي فيما بين الدول العربية كأداة فعالة لتحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي. وللوصول إلى نتائج البحث وحل الإشكال وإعطاء التفسير وإثبات الفرضيات استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة، كما استخدمت المنهج التاريخي لمعرفة الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة، ودراسة ومعرفة اتجاهها ونموها. وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أهمها: أن التنمية الزراعية تحلل مركزاً مهماً في اقتصاديات الدول النامية، ويتعاطم دورها أكثر بالنسبة للبلدان العربية، وأول مهامها توفير الأمن الغذائي لجميع السكان عن طريق التنمية المستدامة، التي تشمل استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وتوفير فرص العمل

لسكان الريف ليعزز بقاءهم ويح من هجرتهم للمدينة، كذلك توفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي بهدف زيادة الصادرات الزراعية لخفض العجز في ميزان المدفوعات. كما أشارت النتائج إلى أن التنمية المستدامة ترتبط بزيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا بالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

دراسة (حلس، 2013)، بعنوان " فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني ". هدفت الدراسة إلى تحديد حجم فجوة الموارد المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وتحليل تطوراتها، ومن ثم التعرف على أسباب وجودها، ودراسة طرق تمويل فجوة الموارد المحلية من المصادر المختلفة. واستخدمت الدراسة في تحليل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، المنهج الوصفي للظواهر والمتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك بالاستناد إلى البيانات والإحصاءات والسلاسل الزمنية المستقاة من مصادرها الرسمية والمتمثلة بشكل أساسي في إحصاءات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى الإحصاءات التي توفرها المؤسسات الدولية، مضافا إلى ذلك الأبحاث والدراسات الجادة ذات الصلة. وتوصلت الدراسة إلى أن الادخار المحلي يعجز عن تغطية الاستثمار المحلي، بالتالي الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي لتغطية فجوة الموارد المحلية.

3: 1: 2 الدراسات الأجنبية

دراسة (كارولين، 2012)، بعنوان " أسباب فرض الضرائب الزراعية في الولايات المتحدة ".
Carolyn Orr (2012): The hows and whys of taxing farm-land varying state systems in Midwest continue to evolve.

أوضحت الدراسة الأسباب الرئيسة لفرض الضرائب الزراعية في الولايات المتحدة، باعتبارها شريان الحياة للمدارس الريفية وغيرها من الخدمات العامة، ومصدرا وحيدا للدخل. والأكثر أهمية أنه قد تم تبريرها على أنها سياسة لحماية المزارع العائلية والحفاظ على استغلال الأراضي، وكملخص لكيفية فرض الضرائب على الأراضي الزراعية بينت الدراسة أنه ينبغي على واضعي السياسات ضمان استخدام نهج منطقي يطبق باستمرار وعرضه على دافعي الضرائب بوضوح وشفافية، فهذا يعني أن يتم فرض الضرائب على الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة على أساس الاستخدام العادل أو القيمة السوقية. أما بالنسبة للكيفية أيضا، فإنه يجب أن يتم تقييم الحقول الزراعية بأسعار أقل من القيمة السوقية طالما أنها الأنشطة المستخدمة لأغراض الإنتاج الزراعي.

دراسة (معهد الباكستان للإدارة التشريعية والشفافية، 2011)، بعنوان " فرض الضرائب على الدخل الزراعي في باكستان " .

Pakistan institute of legislative department and transparency):"Taxing the agriculture income in Pakistan"

عرضت الدراسة الأحكام الدستورية والقانونية الأساسية المتعلقة بدخل الزراعة في دولة باكستان، وناقشت الإطار القانوني المحيط بفرض الضرائب على القطاع الزراعي ودراسة وجهة نظر المؤيدين والمعارضين لفرض الضريبة على الدخل الزراعي وتحليل وجهة نظرهم، حيث يرى المؤيدون أن الوضع الاقتصادي القائم يتطلب من الحكومة جمع المزيد من الإيرادات من خلال فرض ضرائب منخفضة لزيادة الإيرادات العامة ورفد خزينة الدولة. والتحول نحو القطاعات غير الخاضعة للضريبة مما يتطلب توسيع القاعدة الضريبية؛ لأن الدخل في المناطق الريفية قد ارتفع وأصبح من الممكن الاستفادة من دخل المزارع لتمويل التنمية في القطاعات الأخرى. أما المعارضون فيرون أن الضريبة على القطاع الزراعي تفرض فعليا من خلال قرار رسمي بالتالي فالأغلبية ليسوا من الأغنياء، لذلك فإن العوائد الممكنة من القطاع الزراعي ليست عالية بالإضافة إلى أن ضريبة الدخل ستزيد العبء على المزارعين الفقراء وهذا بدوره يؤثر سلبا على أداء القطاع الزراعي. وبينت الدراسة أن النظم الحالية لفرض الضرائب غير فعالة وغير منصفة؛ وجاءت التوصيات بضرورة إعادة هيكلة النظام الضريبي وتعديل التشريعات القائمة.

دراسة (Tisdell, 2009)، بعنوان " الأحداث السياسية التي قادت الصين إلى اتخاذ قرارها في بدء الإصلاحات الاقتصادية عام 1978 " .

Economic Reform and Openness in China: China s Development Policies in the Last 30 years.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأحداث السياسية التي قادت الصين إلى اتخاذ قرارها في بدء الإصلاحات الاقتصادية عام 1978، وكذلك الطريقة التي قاد فيها دنغ شياو بينغ التطور الجديد، كما تناقش مؤشرات التقدم الاقتصادي في الصين منذ عام 1978، وتسلط الضوء على مفهوم اشتراكية السوق الصينية مع تحليل خصائصها، وتحليل أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الصين حالياً نتيجة الركود الاقتصادي العالمي والطريقة التي تمكن الصين في مواجهة هذه التحديات، إضافة إلى مناقشة مستقبل الصين السياسي والاقتصادي ومكانتها الدولية المتنامية. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها: أن المؤسسات السياسية ليست

الوحيدة صاحبة النفوذ الاقتصادي في إدارة شؤون الدولة، بل تلعب الخلفية الثقافية والتفاعلات الاجتماعية للمجتمع الصيني دورها في التأثير على المؤسسات الاقتصادية والسياسية، والتي قد تكون مرتبطة مع الكونفوشيوسية التي تدعم احترام السلطة وتقدر الاستقرار الاجتماعي، ويجب أن يتطور نظام الإصلاح الاقتصادي ليشمل الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد وعدم العودة إلى التخطيط المركزي، كما أن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته الصين في السنوات الأخيرة يرجع إلى قيادة حكيمة وقوية وذات حنكة سياسية واقتصادية عالية، وأن الاستمرار في تحسين رفاهية الشعب الصيني يعتمد على نوعية القيادة التي يجب الحفاظ عليها، وتحسينها، في الوقت الذي أصبحت التنمية الاقتصادية فيه أكثر تعقيدا. كما توصلت النتائج إلى أن التنمية الاقتصادية عملت خلال فترة الإصلاح على توسيع السوق المحلية بشكل كبير، في حين أن الصين ليست محصنة ضد آثار الركود الاقتصادي العالمي، والمزيد من التوسع في السوق المحلية الصينية يخفف من أثر الركود العالمي على اقتصادها، كما أن الأهداف الأساسية للسياسة الصينية لا تزال دون تغيير، وستستمر الصين في ضبط توازنها بين العدالة في توزيع الدخل والحصول على الخدمات الاجتماعية، والحفاظ على البيئة والتنمية الثقافية والتنمية المستمرة.

دراسة (Burton, 2003)، بعنوان " China's Experience in Fighting Pover ".

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم المداخل التي ساهمت في تحول الاقتصاد الصيني نحو اقتصاد السوق عن طريق تطوير جمعيات المزارعين، ذلك من خلال إحداث تغييرات في هيكل القطاع الزراعي والريفي ولمساعدة أصحاب المزارع للاستفادة من التقنيات الحديثة، والفرص المتاحة في الأسواق، وقد أصبحت جمعيات المزارعين بمثابة الآلية المشتركة التي تعمل على تحسين التشبيك والترابط والاتصال، الذي ساهم في العمل على إيجاد فرص توليد الدخل الريفي وإنشاء المشروعات الريفية للمستلزمات والمخرجات. وتحملت الجمعيات جزءا كبيرا من تكلفة العمل، ولم يكن من الصعب إيجاد الإطار القانوني لتلك التنظيمات في مستوياتها المختلفة. وأظهرت نتائج الدراسة أن جمعيات المزارعين بالصين تتصف بأنها متعددة الوظائف وكذلك متعددة وسائل الاتصال بالمستويات الأخرى، كما أن الجمعيات تعمل على الترابط الفعال مع الأسواق والتجار وموردي المدخلات، إضافة إلى أن نظم الإرشاد للزراعة في الصين عملت على تجميع جهود أجهزة التنمية الزراعية والريفية التي كانت تعمل فرادى وتعاني من الازدواجية في الأداء والتكرار في الممارسات ومن ثم انخفاض الكفاءة عموما إلى تجميع جهودها وتكاملها في مركز يطلق عليه المركز الإرشادي للزراعة التقنية، بما يخلق موارد جديدة يمكن من خلالها التركيز على أولويات الإرشاد بما يتفق والتنمية الريفية.

3: 1: 3 التعليق على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة مواضيع تدور حول القطاع الزراعي، مما يدل على أهمية هذا القطاع ودوره الرئيس في الاقتصاد الفلسطيني، ولن توجد هناك دراسة تدور حول الإمكانيات والفجوات الغذائية في فلسطين، وذلك زاد من صعوبة جمع البيانات والاستدلال بدراسات مشابهة لموضوع الدراسة. وقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها، وفي تحديد أهداف الدراسة ومنهجيتها، كذلك المعلومات التاريخية والجغرافية الواردة فيها، والاستفادة منها أيضا في إبراز نتائج الدراسة وتوصياتها.

وقد تشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أنها تناولت الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، ولكنها اختلفت في الفترة الزمنية، كما أن هذه الدراسة تناولت تطور الأمن الغذائي والفجوة الغذائية في فلسطين في الفترة من 2013 - 2014.

وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها انفردت في الحديث عن الإمكانيات والفجوات الغذائية في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي، وهي وعلى حد علم الباحثة الأولى من نوعها في فلسطين.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

4: 1 منهجية الدراسة

ستمزج منهجية الدراسة بين الأسلوب الإحصائي الوصفي والأسلوب الإحصائي الاستدلالي للوصول إلى النتائج المرجوة، وستميل الدراسة إلى استخدام الأسلوب الوصفي في وصف بعض مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني وحجم المساعدات الغذائية المقدمة للأراضي الفلسطينية خلال خمسة وعشرين عاما 1988 - 2013، كما ستوظف الباحثة الاستبانة كأداة للوصول إلى الكثير من الحقائق حول الأمن الغذائي، علاوة على استخدام أسلوب المقابلة. وستعتمد هذه الدراسة في جمع بياناتها علاوة على الاستبانة والمقابلات على المعلومات والإحصائيات المتوفرة لدى وزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية، إضافة إلى المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي كمعا وأريح واللجان الزراعية والهيكلية والإغاثة الزراعية ولجان العمل الزراعي والمؤسسة العربية للإقراض الزراعي ومركز الإحصاء الفلسطيني، إضافة إلى المصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع. اعتمدت الدراسة منهاجا وصفيا وتحليليا يشتمل على:

مراجعة الأدبيات

- * مراجعة الأدبيات وتحليل نصوص.
- * مراجعة مفهوم الأمن الغذائي وإمكاناته وفجواته.
- * مراجعة الوثائق والتقارير الرسمية ونشرات الأمن الغذائي.

العمل الميداني

- * ستعتمد الدراسة على الاستبانة التي سيتم توزيعها للكشف عن الإمكانيات والفجوات الغذائية.
- * المقابلات الشخصية لعدد من الخبراء في تخصصات زراعية مختلفة وفي الأمن الغذائي

ولعدد من العاملين في المؤسسات الأهلية العاملة في المجال الزراعي ومتخصصين في الاستراتيجيات والسياسات الزراعية بهدف الوقوف على الإنتاج الزراعي وتأثيراته على الأمن الغذائي.

التحليل الكيفي

تحليل مضمون السياسات الزراعية وتأثيرها على الإمكانيات والفجوات الغذائية، حيث يهدف التحليل إلى التعرف على مضامين السياسات الاقتصادية وتأثيرها على الأمن الغذائي، ومعرفة مدى الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي وربط ذلك بالسياق الفلسطيني السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

4: 2 مجتمع الدراسة

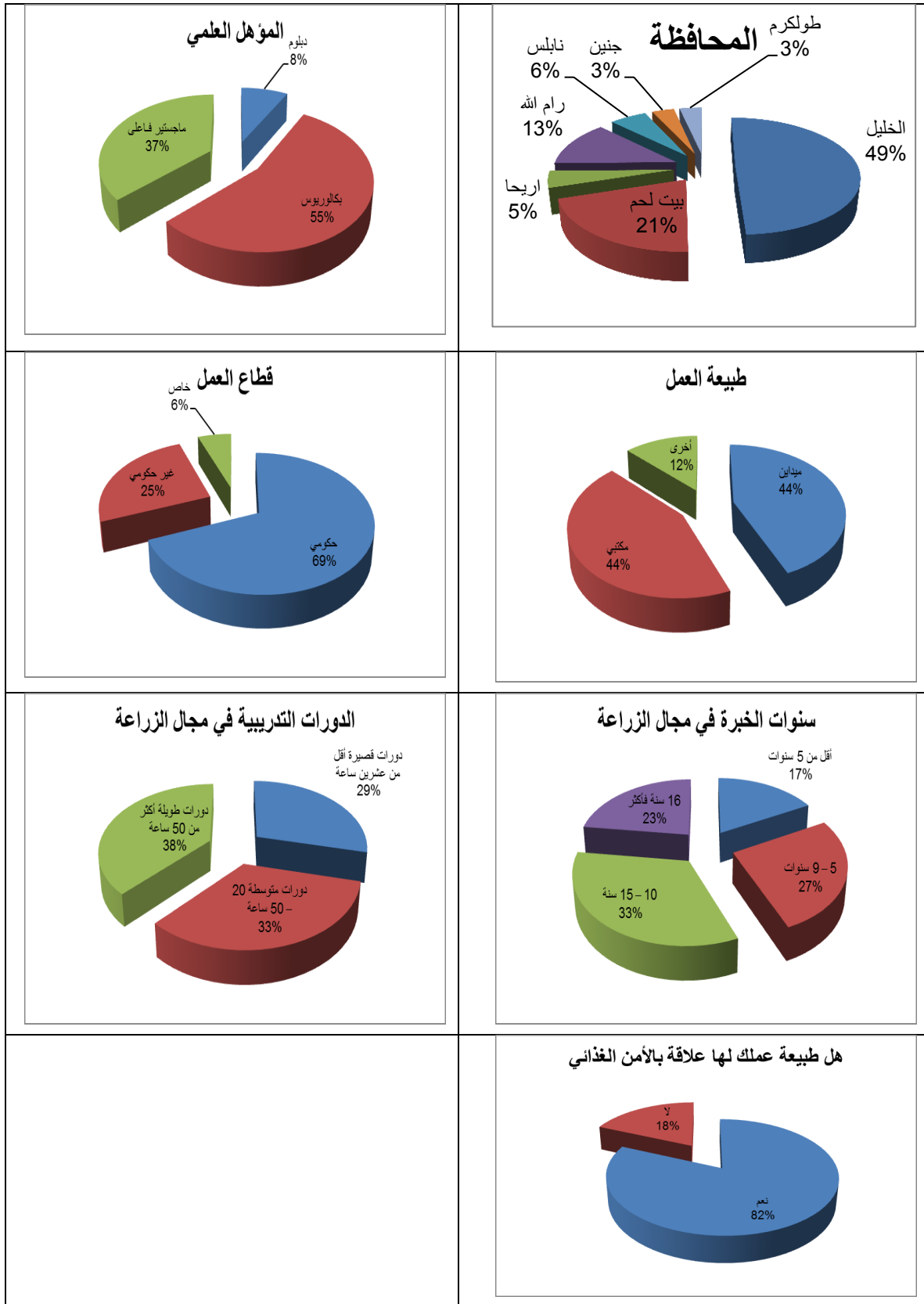
تكون مجتمع الزراعة من جميع الموظفين العاملين في المجال الزراعي سواء المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الأهلية والبالغ عددهم حوالي (1500) موظف وموظفة.

4: 3 عينة الدراسة

بلغت عينة الدراسة (100) موظف من الموظفين العاملين في المجال الزراعي، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، وقد تم استرجاع (88) نسخة من أداة الدراسة. والجدول رقم (20) والشكل رقم (17) يوضحان خصائص العينة الديمغرافية.

الجدول (3 :20): خصائص العينة الديمغرافية

الرقم	المتغير	العدد	النسبة المئوية
1	المحافظة		
	الخليل	43	49.4%
	بيت لحم	18	20.7%
	اريجا	4	4.6%
	رام الله	11	12.6%
	نابلس	5	5.7%
	جنين	3	3.4%
	طولكرم	3	3.4%
2	المؤهل العلمي		
	دبلوم	7	8.0%
	بكالوريوس	48	55.2%
	ماجستير فأعلى	32	36.8%
3	طبيعة العمل		
	ميداني	38	43.7%
	مكتبي	38	43.7%
	أخرى	11	12.6%
4	قطاع العمل		
	حكومي	60	69.0%
	غير حكومي	22	25.3%
	خاص	5	5.7%
5	سنوات الخبرة في مجال الزراعة		
	أقل من 5 سنوات	15	17.2%
	5 - 9 سنوات	23	26.4%
	10 - 15 سنة	29	33.3%
	16 سنة فأكثر	20	23.0%
6	الدورات التدريبية في مجال الزراعة		
	دورات قصيرة أقل من عشرين ساعة	25	28.7%
	دورات متوسطة 20 - 50 ساعة	29	33.3%
	دورات طويلة أكثر من 50 ساعة	33	37.9%
7	هل طبيعة عملك لها علاقة بالأمن الغذائي		
	نعم	71	81.6%
	لا	16	18.4%



الشكل (3: 17) رسم بياني يوضح خصائص العينة

4: 5 صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بالاعتماد على محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص والذين نصحوا بالتعديل والحذف والاضافة على الفقرات حتى اصبحت بصورتها النهائية بحث تكونت الاداة من (59) فقرة موزعة على اربعة مجالات، للإجابة عليها بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة = 5، موافق = 4، محايد = 3، معارض = 2، معارض بشدة = 1) كما تم احتساب معامل الاتساق الداخلي للفقرات (Person Correlation)، بين كافة الفقرات والدرجة الكلية كما تظهر من خلال الجدول (3: 21_أ).

الجدول (3: 21_أ): نتائج معامل ارتباط بيرسون للاتساق الداخلي لفقرات الدراسة.

الرقم	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية	الرقم	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
1	.726**	0.00	1	.422**	0.00
2	.680**	0.00	2	.507**	0.00
3	.638**	0.00	3	.285**	0.00
4	.626**	0.00	4	.672**	0.00
5	.759*	0.00	5	.466**	0.00
6	.613	0.00	6	.538**	0.00
7	.628**	0.00	7	.341**	0.00
8	.585**	0.00	8	.232*	0.00
9	.651**	0.00	9	.524	0.00
10	.568**	0.00	10	.542**	0.00
11	.614**	0.00	11	.513**	0.00
12	.627**	0.00	12	.546**	0.00
13	.690**	0.00	13	.605**	0.00
14	.691**	0.00	14	.619**	0.00
15	.713**	0.00			

الجدول (3: 21_ب): نتائج معامل ارتباط بيرسون للاتساق الداخلي لفقرات الدراسة.

الرقم	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية	الرقم	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
1	.650**	0.00	1	.727*	0.00
2	.538**	0.00	2	.660	0.00
3	.522**	0.00	3	.663**	0.00
4	.634**	0.00	4	.670**	0.00
5	.661**	0.00	5	.694**	0.00
6	.514**	0.00	6	.643**	0.00
7	.681**	0.00	7	.661**	0.00
8	.631*	0.00	8	.563**	0.00
9	.715	0.00	9	.476**	0.00
10	.635**	0.00	10	.550**	0.00
11	.637**	0.00	11	.449**	0.00
12	.469**	0.00	12	.587*	0.00
13	.635**	0.00	13	.657	0.00
14	.563**	0.00	14	.624**	0.00
15	.628**	0.00	15	.622**	0.00

4: 6 ثبات أدوات الدراسة

تم احتساب معادلة كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة وكانت قيمة معامل الثبات (0.97) وهي قيمة مرتفعة تفي بأغراض الدراسة.

4: 7 المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها استخدمت الباحثة التحليلات الإحصائية الآتية:

- معادلة Cronbach's Alpha للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون للتحقق من صدق أداة الدراسة.

- وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، واختبار (ت) (t - test) للعينات المستقلة، لتحليل البيانات من خلال برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

4: 8 معيار التقويم

من أجل تفسير المتوسطات الحسابية حول " الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي" باستخدام مقياس ثلاثي تم الاعتماد على المقياس التالي لتفسير النتائج.

1 - 2.33 درجة قليلة. 2.33 - 3.66 درجة متوسطة 3.67 - 5 درجة كبيرة.

نتائج الدراسة

5: 1 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بتطبيق استبانة الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي، بحيث تكونت الإستبانة من (59) فقرة مقسمة إلى أربعة مجالات، للإجابة عليها ضمن مقياس ليكرت الخماسي كما يلي (موافق بشدة = 5، موافق = 4، محايد = 3، معارض = 2، معارض بشدة = 1). كما في الجدول (4: 22).

الجدول (4: 22) الأعداد والمتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لاستجابات عينة الدراسة على الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي.

الرقم	المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	القدرة على جسر الفجوة الغذائية	16	2.94	0.98	متوسطة
2	دور المؤسسات الأهلية في جسر الفجوة الغذائية	15	3.01	0.97	متوسطة
3	دور المؤسسات الحكومية في جسر الفجوة الغذائية	15	2.77	0.99	متوسطة
4	دور المساعدات الخارجية في جسر الفجوة الغذائية	15	2.82	0.95	متوسطة
	الدرجة الكلية	61	2.885	0.92	متوسطة

تظهر الفقرات في المحاور الأربعة ان الدرجة متوسطة.

المحور الأول: ما هي القدرة على جسر الفجوة الغذائية؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بتطبيق استبانة القدرة على جسر الفجوة الغذائية، بحيث تكونت الإستبانة من (14) فقرة، للإجابة عليها ضمن مقياس ليكرت الخماسي كما يلي (موافق بشدة = 5، موافق = 4، محايد = 3، معارض = 2، معارض بشدة = 1). كما في الجدول (4: 24_أ، ب).

الجدول (4: 23_أ) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول القدرة على جسر الفجوة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
3	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في البيض.	3.74	1.115	كبيرة
5	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية من اللحوم البيضاء	3.61	.981	متوسطة
2	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في الخضروات	3.51	1.022	متوسطة
6	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية من الحليب والألبان	3.46	.938	متوسطة
13	أعتقد أننا نستطيع زيادة معدلات إنتاج المحاصيل الغذائية بنسبة 50% أو أكثر مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	3.18	.922	متوسطة
7	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في الزيوت النباتية	3.06	1.038	متوسطة
4	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في اللحوم الحمراء	3.06	.992	متوسطة
14	أعتقد أننا نستطيع إشباع حاجة السكان من المواد الغذائية بنسبة 50% أو أكثر مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	3.03	1.005	متوسطة

الجدول (4: 23_ ب) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول القدرة على جسر الفجوة الغذائية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
12	أعتقد أننا نستطيع توفير المنتجات الغذائية بأسعار معقولة بنسبة 50% أو أكثر مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	3.00	.902	متوسطة
9	أعتقد أننا نستطيع الحد من تباطؤ معدلات النمو والتطور الزراعي بنسبة 50% أو أكثر مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.86	.795	متوسطة
11	أعتقد أننا نستطيع الموازنة بين الكميات المنتجة والمستهلكة للمواد الغذائية بنسبة 50% أو أكثر مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.85	.815	متوسطة
10	أعتقد أننا نستطيع الحد من تذبذب أسعار المنتجات الغذائية بنسبة 50% أو أكثر مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.84	.819	متوسطة
1	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في الحبوب	2.80	1.055	متوسطة
8	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية من الأسماك	2.31	1.164	قليلة
	الدرجة الكلية	2.94	0.98	متوسطة

تشير النتائج الواردة في الجدول (4: 23 _ أ، ب) ان الدرجة الكلية حول القدرة على جسر الفجوة الغذائية كانت بمتوسط حسابي مقداره: (2.94) وهي درجة متوسطة. وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة (2) والتي نصها: **أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في البيض، بقيمة (3.74) وهي درجة كبيرة، تلاها في المقام الثاني الفقرة (5) ونصها: أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية من اللحوم البيضاء، بقيمة (3.61).**

وكان أقل متوسط حسابي للفقرة (1) والتي نصها: **أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في الحبوب، بمتوسط حسابي مقداره (2.80) وهي درجة قليلة جداً، والفقرة (8) وهي: أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في الأسماك، بمتوسط حسابي مقداره (2.31) .**

المحور الثاني: ما هو دور المؤسسات الأهلية في جسر الفجوة الغذائية؟
للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بتطبيق استبانة دور المؤسسات الأهلية في جسر الفجوة الغذائية، بحيث تكونت الإستبانة من (15) فقرة، للإجابة عليها ضمن مقياس ليكرت الخماسي كما يلي (موافق بشدة = 5، موافق = 4، محايد = 3، معارض = 2، معارض بشدة = 1).
كما في الجدول (3: 24_ أ، ب)

الجدول (4: 24_ أ) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المؤسسات الأهلية في جسر الفجوة الغذائية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
14	تقدم المؤسسات الأهلية برامج لتدريب المزارعين على تطبيق التقنيات الحديثة مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	3.22	.970	متوسطة
1	تقدم المؤسسات الأهلية مشاريع تساعد في جسر الفجوة الغذائية	3.18	1.029	متوسطة
15	تقدم المؤسسات الأهلية نشاطات مختلفة تساعد على جسر الفجوة الغذائية	3.09	.972	متوسطة
2	تقدم المؤسسات الأهلية خدمات تساعد في جسر الفجوة الغذائية	3.07	1.021	متوسطة
5	تقدم المؤسسات الأهلية برامج لتحسين الإنتاج الزراعي مما يساعد على جسر الفجوة الغذائية	3.07	.962	متوسطة
13	تقدم المؤسسات الأهلية مساعدات في توفير مصادر التمويل للمشاريع الزراعية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	3.06	.992	متوسطة
6	تقدم المؤسسات الأهلية برامج حول السياسات في مجال الزراعية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	3.05	.901	متوسطة
8	تساهم المؤسسات الأهلية في العمل على زيادة الرقعة الزراعية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	3.03	.994	متوسطة
3	تقدم المؤسسات الأهلية معرفة علمية تساعد في جسر الفجوة الغذائية	3.02	.988	متوسطة

الجدول (4: 24_ ب) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المؤسسات الأهلية في جسر الفجوة الغذائية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
9	تساهم المؤسسات الأهلية في زيادة الرقعة البعلية والمروية من خلال أنشطة الاستصلاح مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.97	.946	متوسطة
10	تساهم المؤسسات الأهلية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال العمل على تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك الزراعي والغذائي المستدام	2.95	.939	متوسطة
12	تقدم المؤسسات الأهلية خدمات تساعد على تنظيم الدورة الزراعية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.92	.991	متوسطة
11	تقدم المؤسسات الأهلية برامج تزيد من القدرة على تحديد وتطوير خطط الإنتاج مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.90	.953	متوسطة
7	تقدم المؤسسات الأهلية مساعدات للوصول إلى الأسواق الخارجية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.87	.962	متوسطة
4	تقدم المؤسسات الأهلية مساعدات مالية تساعد في جسر الفجوة الغذائية	2.78	1.016	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.01	0.97	متوسطة

تظهر النتائج في الجدول أعلاه حول دور المؤسسات الأهلية في جسر الفجوة الغذائية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية كان بقيمة (3.01) وهي درجة متوسطة. وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة (14) والتي نصها: تقدم المؤسسات الأهلية برامج لتدريب المزارعين على تطبيق التقنيات الحديثة مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية، بقيمة (3.22) وهي درجة متوسطة، تلاها في المقام الثاني الفقرة (1) ونصها: تقدم المؤسسات الأهلية مشاريع تساعد في جسر الفجوة الغذائية، بقيمة (3.18).

وكان أقل متوسط حسابي للفقرة (4) وهي: تقدم المؤسسات الأهلية مساعدات مالية تساعد في جسر الفجوة الغذائية، بمتوسط حسابي مقداره (2.78) وهي درجة قليلة، والفقرة (7) وهي: تقدم المؤسسات الأهلية مساعدات للوصول إلى الأسواق الخارجية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية، بمتوسط حسابي مقداره (2.87) .

المحور الثالث: دور المؤسسات الحكومية في جسر الفجوة الغذائية؟
 للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بتطبيق استبانة دور المؤسسات الحكومية في جسر
 الفجوة الغذائية، بحيث تكونت الإستبانة من (15) فقرة، للإجابة عليها ضمن مقياس ليكرت
 الخماسي كما يلي (موافق بشدة = 5، موافق = 4، محايد = 3، معارض = 2، معارض بشدة =
 1). كما في الجدول (4: 25_ أ، ب).

الجدول (4: 25_ أ) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور
 المؤسسات الحكومية في جسر الفجوة الغذائية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
7	تقدم المؤسسات الحكومية خدمات إرشادية للمزارعين للوصول إلى زراعة مستدامة من خلال خدمات الإرشاد المتخصص مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	3.08	1.070	متوسطة
6	تقدم المؤسسات الحكومية معرفة علمية تساعد في جسر الفجوة الغذائية	2.94	.992	متوسطة
3	تقدم المؤسسات الحكومية برامج تساهم في رسم السياسات الزراعية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.89	1.050	متوسطة
8	تساهم المؤسسات الحكومية في زيادة الرقعة البعلية والمروية من خلال أنشطة الاستصلاح مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.86	1.047	متوسطة
2	تقدم المؤسسات الحكومية خدمات تساعد في حماية الإنتاج الزراعي وزياد إنتاجه مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.86	.990	متوسطة
1	تقدم المؤسسات الحكومية مساعدات لتعزيز النمو الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وجسر الفجوة الغذائية	2.86	1.047	متوسطة
5	تقدم المؤسسات الحكومية خدمات تساعد في جسر الفجوة الغذائية	2.83	1.037	متوسطة
13	تقدم المؤسسات الحكومية برامج تساعد على التوجه نحو زيادة الرقعة الزراعية والخضراء مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.82	.983	متوسطة

الجدول (4: 25_ ب) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المؤسسات الحكومية في جسر الفجوة الغذائية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
4	تقدم المؤسسات الحكومية مشاريع تساعد في جسر الفجوة الغذائية	2.80	1.010	متوسطة
15	تقدم المؤسسات الحكومية نشاطات مختلفة تساعد على جسر الفجوة الغذائية	2.79	.978	متوسطة
14	تقدم المؤسسات الحكومية برامج تزيد من القدرة على تحديد وتطوير خطط الإنتاج مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.78	.895	متوسطة
12	تقدم المؤسسات الحكومية مساعدات لتطوير بدائل لمدخلات الإنتاج الزراعي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.74	.982	متوسطة
11	تقدم المؤسسات الحكومية مساعدات لتطوير بدائل لمدخلات الإنتاج الزراعي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.51	.938	متوسطة
10	تقدم المؤسسات الحكومية مساعدات لتحسين القدرات التسويقية للمنتجين الزراعيين مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.51	.938	متوسطة
9	تقدم المؤسسات الحكومية الدعم المادي الكافي في المجال الزراعي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.31	.919	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.77	0.99	متوسطة

تظهر النتائج في الجدول أعلاه حول دور المؤسسات الحكومية في جسر الفجوة الغذائية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية كان بقيمة (2.77) وهي درجة متوسطة.

وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة (7) والتي نصها: تقدم المؤسسات الحكومية خدمات إرشادية للمزارعين للوصول إلى زراعة مستدامة من خلال خدمات الإرشاد المتخصص مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية، بقيمة (3.08) وهي درجة متوسطة، تلاها في المقام الثاني الفقرة (6)

ونصها: تقدم المؤسسات الحكومية معرفة علمية تساعد في جسر الفجوة الغذائية، بقيمة (2.94).

وكان أقل متوسط حسابي للفقرة (9) وهي: تقدم المؤسسات الحكومية الدعم المادي الكافي في المجال الزراعي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية، بمتوسط حسابي مقداره (2.31) وهي درجة قليلة، والفقرة (10) وهي: تقدم المؤسسات الحكومية مساعدات لتحسين القدرات التسويقية للمنتجين الزراعيين مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية، بمتوسط حسابي مقداره (2.51).

المحور الرابع: ما دور المساعدات الخارجية في جسر الفجوة الغذائية؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بتطبيق استبانة دور المساعدات الخارجية في جسر الفجوة الغذائية، بحيث تكونت الإستبانة من (15) فقرة، للإجابة عليها ضمن مقياس ليكرت الخماسي كما يلي (موافق بشدة = 5، موافق = 4، محايد = 3، معارض = 2، معارض بشدة = 1). كما في الجدول (4: 26_أ، ب).

الجدول (4: 26_ أ) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المساعدات الخارجية في جسر الفجوة الغذائية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
7	أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في تقديم مشاريع تساعد على جسر الفجوة الغذائية	2.97	.933	متوسطة
11	أعتقد أن المساعدات الأجنبية تعمل على تنفيذ مشاريع لتحسين مستوى المعيشة مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.95	.926	متوسطة
12	أعتقد أن انتظام التمويل من خلال المساعدات الأجنبية يساعد على جسر الفجوة الغذائية	2.94	.969	متوسطة
13	أعتقد أن المساعدات الأجنبية تعمل على تطوير القطاع الزراعي الإنتاجي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.92	1.037	متوسطة
14	أعتقد أن المساعدات الأجنبية تهدف إلى تأهيل مساحات واسعة من الأراضي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.92	.967	متوسطة
8	أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساعد على خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.91	.936	متوسطة

الجدول (4: 26_ ب) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المساعدات الخارجية في جسر الفجوة الغذائية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
4	أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساعد في زيادة رقعة الأراضي الزراعية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.91	1.041	متوسطة
10	أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في تقديم برامج معرفة علمية تساعد على جسر الفجوة الغذائية	2.87	.900	متوسطة
3	أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساعد على شراء آلات زراعية حديثة مما يساعد في زياد الإنتاج وجسر الفجوة الغذائية	2.82	.934	متوسطة
15	أعتقد أن الخطط التي تقدمها السلطة الوطنية للدول المانحة تهتم بالإنتاج الزراعي وتطويره مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.79	.929	متوسطة
9	أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساعد على تقديم خدمات تساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.78	.958	متوسطة
6	أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساعد على توفير الخبراء الزراعيين مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.78	.933	متوسطة
5	أعتقد أن 50% أو أكثر من المساعدات الأجنبية تتجه لتطوير الإنتاج الزراعي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.69	1.027	متوسطة
1	أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في تشكيل مستقبل الاقتصاد الفلسطيني مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	2.61	.881	متوسطة
2	أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في سد الفجوة الغذائية	2.56	.985	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.82	0.95	متوسطة

تظهر النتائج في الجدول أعلاه حول المساعدات الخارجية في جسر الفجوة الغذائية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية كان بقيمة (2.82) وهي درجة متوسطة. وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة (7) والتي نصها: أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في تقديم مشاريع تساعد

على جسر الفجوة الغذائية، بقيمة (2.97) وهي درجة متوسطة، تلاها في المقام الثاني الفقرة (11) ونصها:

أعتقد أن المساعدات الأجنبية تعمل على تنفيذ مشاريع لتحسين مستوى المعيشة مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية، بقيمة (2.95). وكان أقل متوسط حسابي للفقرة (2) وهي: أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في سد الفجوة الغذائية، بمتوسط حسابي مقداره (2.56) وهي درجة متوسطة، والفقرة (1) وهي: أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في تشكيل مستقبل الاقتصاد الفلسطيني مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية، بمتوسط حسابي مقداره (2.61) .

5: 2 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل تختلف استجابة عينة الدراسة حول الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي باختلاف (المحافظة، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، قطاع العمل، سنوات الخبرة، الدورات التدريبية، طبيعة العمل). وانبثق عن السؤال الثاني سبع فرضيات صفرية، فيما يلي نتائجها:

الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير المحافظة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير المحافظة.

ويبين الجدول (4: 27) المتوسطات الحسابية الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية، والجدول (4: 28) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

الجدول (4: 27) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المحافظة.

الحالة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخليل	43	2.78	.64
بيت لحم	18	2.83	.45
اريجا	4	3.27	.12
رام الله	11	3.02	.62
نابلس	5	3.21	.38
جنين	3	2.80	.28
طولكرم	3	3.25	.20

الجدول (4: 28) نتائج تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المحافظة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (ف)	الدالة الإحصائية
بين المجموعات	2.26	6	.37	1.17	0.32
داخل المجموعات	25.64	80	.32		
المجموع	27.90	86			

تشير النتائج الواردة في الجدول (4: 28) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المحافظة، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية (0.32) وهي أكبر من (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لمتغير المحافظة ويظهر ذلك من تقارب المتوسطات الحسابية.

الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

ويبين الجدول (4: 29) المتوسطات الحسابية الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية، والجدول (4: 30) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

الجدول (4: 29) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم	7	3.16	1.01
بكالوريوس	48	2.76	.48
ماجستير فأعلى	32	3.01	.53

الجدول (4: 30) نتائج تحليل التباين الأحادي للإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	1.75	2	.87	2.81	.06
داخل المجموعات	26.15	84	.31		
المجموع	27.90	86			

تشير النتائج الواردة في الجدول (4: 30) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية (0.06) وهي أكبر من (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ويظهر ذلك من تقارب المتوسطات الحسابية.

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في الإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

ويبين الجدول (4: 31) المتوسطات الحسابية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية، والجدول (4: 32) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

الجدول (4: 31) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

طبيعة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ميداني	38	2.83	.54
مكتبي	38	2.96	.64
اخرى	11	2.81	.36

الجدول (4: 32) نتائج تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

الدالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط مجموع المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.57	.56	.18	2	.37	بين المجموعات
		.32	84	27.53	داخل المجموعات
			86	27.90	المجموع

تشير النتائج الواردة في الجدول (4: 32) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير طبيعة العمل، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية (0.57) وهي أكبر من (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لمتغير طبيعة العمل ويظهر ذلك من تقارب المتوسطات الحسابية.

الفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير قطاع العمل.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير قطاع العمل.

ويبين الجدول (4: 33) المتوسطات الحسابية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية، والجدول (4: 34) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

الجدول (4: 33) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير قطاع العمل.

قطاع العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حكومي	60	2.79	.59
غير حكومي	22	3.09	.47
خاص	5	3.12	.47

الجدول (4: 34) نتائج تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير قطاع العمل.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	1.70	2	.85	2.73	.07
داخل المجموعات	26.20	84	.31		
المجموع	27.90	86			

تشير النتائج الواردة في الجدول (4: 34) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير قطاع العمل، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية (0.07) وهي أكبر من (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لمتغير قطاع العمل ويظهر ذلك من تقارب المتوسطات الحسابية.

الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

ويبين الجدول (4: 35) المتوسطات الحسابية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية، والجدول (4: 36) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

الجدول (4: 35) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	سنوات الخبرة
.50	2.68	15	أقل من 5 سنوات
.41	2.71	23	5 – 9
.55	3.14	29	10 – 15
.67	2.87	20	16 سنة فأكثر

الجدول (4: 36) نتائج تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط مجموع المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.017	3.615	1.075	3	3.225	بين المجموعات
		.297	83	24.683	داخل المجموعات
			86	27.907	المجموع

تشير النتائج الواردة في الجدول (4: 36) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية (0.017) وهي أقل من (0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لسنوات الخبرة، ولإيجاد مصدر

الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey) للفروق الثنائية البعدية كما تظهر في الجدول (4: 37).

الجدول (4: 37) نتائج اختبار توكي (Tukey) للفروق الثنائية البعدية في الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

المقارنات	أقل من 5 سنوات	5 - 9	10 - 15	16 فأكثر
أقل من 5 سنوات		-0.02970	-0.45996*	-1.9399
5 - 9			-0.43026*	-1.6429
10 - 15				.26597
16 فأكثر				

تظهر النتائج في الجدول (4: 37) ان الفروق كانت بين الفئة 10-15 سنة والفئتين 5 - 9، و أقل من 5، ولصالح الفئة 10 - 15 سنة.

الفرضية السادسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير الدورات التدريبية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير الدورات التدريبية.

ويبين الجدول (4: 38) المتوسطات الحسابية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية، والجدول (4: 39) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

الجدول (4: 38) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الدورات التدريبية.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الدورات التدريبية
.52	2.76	25	أقل من 20 ساعة
.41	2.87	29	20 - 50 ساعة
.69	2.99	33	أكثر من 50 ساعة

الجدول (4: 39) نتائج تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الدورات التدريبية.

الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط مجموع المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.31	1.16	.37	2	.75	بين المجموعات
		.32	84	27.15	داخل المجموعات
			86	27.90	المجموع

تشير النتائج الواردة في الجدول (4: 39) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الدورات التدريبية، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية (0.31) وهي أكبر من (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لمتغير الدورات التدريبية ويظهر ذلك من تقارب المتوسطات الحسابية.

النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات الإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير طبيعة العمل في الأمن الغذائي (نعم , لا).

ولاختبار الفرضية السابعة تم استخدام اختبار (ت) (t-test) لعينتين مستقلتين، والجدول (4):
40) يوضح ذلك:

الجدول (4: 40) نتائج اختبار (ت) (t-test) للفروق في متوسطات الإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

الدلالة الإحصائية	قيمة (ت)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	طبيعة العمل
0.08	1.72	.56	2.93	71	نعم
		.55	2.67	16	لا

تشير النتائج الواردة في الجدول (4: 40)، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات الإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير طبيعة العمل ، وذلك لأن قيمة الدلالة تساوي (0.08) وهي أكبر من (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

5: 3 خلاصة النتائج

تبين من الجدول (4: 22) حول ملخص محاور الدراسة أن أعلى متوسط حسابي كان لمحور " دور المؤسسات الأهلية في جسر الفجوة الغذائية " بمتوسط حسابي (3.01)، مما يدل على أن للمؤسسات الأهلية دوراً بارزاً في جسر الفجوة الغذائية، وأن أقل متوسط حسابي كان لمحور

" دور المؤسسات الحكومية في جسر الفجوة الغذائية " بمتوسط حسابي (2.77) مما يدل على أن المؤسسات الحكومية لا تولي هذه المشكلة القدر المطلوب من العناية والاهتمام.

وتبين من الجول (4: 23) حول القدرة على جسر الفجوة الغذائية أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة " أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في البيض " بمتوسط حسابي (3.74) مما يدل على وفرة هذه السلعة الأساسية ومدى الاهتمام بها، وأن أقل متوسط حسابي كان للفقرة " أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية من الأسماك " بمتوسط حسابي (2.31).

أما الجدول (4: 24) الذي تناول دور المؤسسات الأهلية في جسر الفجوة الغذائية، فقد أظهر التحليل الإحصائي أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة " تقدم المؤسسات الأهلية برنامج لتدريب المزارعين على تطبيق التقنيات الحديثة مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية " بمتوسط حسابي (3.22) مما قد يعزى إلى مدى إدراك المؤسسات الأهلية لدور التقنيات الحديثة في جسر الفجوة الغذائية، وأن أقل متوسط حسابي كان للفقرة " تقدم المؤسسات الأهلية مساعدات مالية تساعد على جسر الفجوة الغذائية " بمتوسط حسابي (2.78)، مما يدل على أن المؤسسات الأهلية بحاجة إلى دعم مالي خارجي وداخلي لتمكينها من مساعدة المزارعين على جسر الفجوة الغذائية.

وأظهر التحليل الإحصائي في الجدول (4:25) حول دور المؤسسات الحكومية في جسر الفجوة الغذائية أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة " تقدم المؤسسات الحكومية خدمات إرشادية للمزارعين للوصول إلى زراعة مستدامة من خلال خدمات الإرشاد المتخصص مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية " بمتوسط حسابي (3.08)، وأن أقل متوسط حسابي كان للفقرة " تقدم المؤسسات الحكومية الدعم المالي الكافي في المجال الزراعي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية

" بمتوسط حسابي (2.31)، مما يدل على أن الحكومة تتهتم بمشاريع أخرى ولا تخصص للمجال الزراعي سوى القدر اليسير، وأن اهتمامه منصب على الإرشاد فقط.

أما الجدول (4:26) حول دور المساعدات الخارجية في جسر الفجوة الغذائية فقد أظهر التحليل الإحصائي أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة " أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في تقديم مشاريع تساعد على جسر الفجوة الغذائية " بمتوسط حسابي (2.77)، وأن أقل متوسط حسابي كان للفقرة " أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في جسر الفجوة الغذائية " بمتوسط حسابي (2.56) مما قد يعزى إلى أن المساعدات الأجنبية توجه إلى مجالات معينة، ولا تهتم بالمجال الزراعي، وأن مقدمي المساعدات الأجنبية غير معنيين بجسر الفجوة الغذائية.

ولفحص الفرضيات تبين أنه لا توجد فروق في متوسطات الفرضيات (متغير المحافظة، المؤهل العلمي، قطاع العمل، الدورات التدريبية)، بينما كانت هناك فروق في الفرضية الخامسة " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية تبعا لمتغير سنوات الخبرة " وتعزو الباحثة ذلك إلى أنه كلما زادت سنوات الخبرة لدى العاملين في المجال الزراعي كلما ساهم ذلك في جسر الفجوة الغذائية.

5: 4 تحليل محتوى المقابلات

اتفق المبحوثون الذين أجريت معهم مقابلات على الأمور الآتية التي توضحها الجداول (4: 41 - 44) تفرغ البيانات من نماذج إجابات أفراد العينة كما هو واضح في جدول (4: 41- أ _ ك)

جدول (4: 41 - أ) تفرغ البيانات

5	4	3	2	1	المحاور الرئيسية
هو قدرة المواطن الحصول على الغذاء	توفر الغذاء الكامل للسكان وبدون استيراد، وشعور الأفراد بالأمن الغذائي.	توفر السلع بالسعر المقبول	توفر الغذاء لسكان الدولة.	القدرة على تلبية الاحتياجات، الاكتفاء الذاتي	ما هو مفهوم الأمن الغذائي في السياق الفلسطيني؟
الحصاد المائي، شق الطرق الزراعية، ارشاد زراعي، تشجيع التصدير، افتتاح مختبرات الفحص وتنظيم السوق من حيث الاسعار والاحتكار.	استصلاح الأراضي. البذور البلدية. والحدائق المنزلية والاكتفاء الذاتي.	تطوير الأراضي الزراعية. تطوير الثروة الحيوانية تحسين مصادر المياه التعاونيات، والارشاد.	استصلاح أراضي، شق طرق زراعية آبار ارتوازية وتوعية وارشاد زراعي وتحسين البذور	استصلاح الأراضي تنمية الانتاج النباتي والحيواني استخدام تقنيات متطورة	ما هي أهم المشاريع التي يتم تنفيذها ولها علاقة بالأمن الغذائي؟
الاحتلال، ارتفاع الأسعار، نقص الرقابة الحكومية، عبء الضرائب على المزارعين. نقص التسويق.	اجراءات الاحتلال، ونقص المياه، قلة الوعي نقص موازنة الحكومة للزراعة.	قلة الدعم، استدامة المشاريع، طول فترة بداية الانتاج. قلة الاهتمام من المستفيدين.	الاحتلال، الجدار، أزمة السلطة الاقتصادية، شروط الجهات المانحة، الظروف المناخية.	الاحتلال، التوسع العمراني، نقص التطوير الزراعي، شح الموارد الاقتصادية، الكوارث الطبيعية.	أهم أربعة معوقات في تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي؟

جدول (4: 41 - ب) تفرغ البيانات

5	4	3	2	1	المحاور الرئيسية
الخضروات تليبي 85% للسوق	الحبوب، الزيتون، الفواكه، الخضروات.	الأعلاف، المحاصيل الحقلية، البستنة، الفواكه	الحبوب، الزيتون	الحبوب، الخضار، انتاج حيواني واسماك، فواكه (الموز، ...)	ما هي أهم المزروعات في نظركم التي تحقق الأمن الغذائي؟
.....	علاقة مشتركة، والتنسيق محدود.	تشاركية	التشاور والتشارك	التنسيق مع مؤسسات حكومية وخاصة، توفير تقنيات جديدة، والتطوير	ما العلاقة بينكم وبين المؤسسات الأخرى؟
.....	التشاور في تنفيذ المشاريع	التنسيق ووجود مذكرة تفاهم، لجنة مشتركة، وإشراف غير مباشر.	تعاون واضح بين المؤسسات الأهلية ووزارة الزراعة.	علاقة ايجابية وتنسيق مشترك لتنفيذ مشاريع محولة من الاتحاد الاوروبي لتصلح الأراضي وتقنيات حديثة.	ما هي العلاقة بينكم وبين وزارة الزراعة؟

جدول (4: 41 - ج) تفرغ البيانات

5	4	3	2	1	المحاور الرئيسية
لا، تبقى الخطط دون امكانيات	لا توجد خطط واضحة.	مدى تحقيق الخطط مختلف.	لا، هناك تخبط في التخطيط، والخطط على الورق فقط.	لا بسبب الاحتلال والسيطرة على الأراضي، وضعف الخطط الرسمية وسوء إدارة القطاع الزراعي ونقص الخبرة التخصصية.	هل تجد أن الخطط الزراعية الرسمية تلبى الحد الأدنى من الأمن الغذائي؟
تأمين موارد مالية للمشاريع. زيادة التعاون بين القطاع العام والخاص. توسيع رقعة الأراضي الزراعية زيادة المشاركة المجتمعية.	نشر الوعي، تقليل الاستيراد تشجيع الاستثمار المحلي.	وجود خطة ضمن الإمكانيات، معالجة أي تغيير سياسي من الاحتلال تعدد الخطط المقترحة.	وضع استراتيجية واضحة من الحكومة، وضع سياسة زراعية لتحديد محاصيل الأمن الغذائي، اعفاء مستلزمات الزراعة من الرسوم تعزيز موارد التمويل الزراعي.	ما هي أهم الاقتراحات بهذا الخصوص لتقليل الفجوة؟

جدول (4: 41 - د) تفرغ البيانات

9	8	7	6	المحاور الرئيسية
القدرة على توفير الغذاء في المجتمع بشكل دائم، يتناسب وإمكانات المجتمع الاقتصادية.	توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء للأسر الفلسطينية، بانتظام ودون انقطاع. استغلال كافة الموارد من الحكومة لتوفير الأساسيات.	قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية- ومقدرتها على إنتاج الغذاء داخليا أو ضمان توفير السلع بجودة عالية.	الحصول على كمية كافية من الغذاء للدولة.	ما هو مفهوم الأمن الغذائي في السياق الفلسطيني؟
الحدائق المنزلية الآبار الزراعية، تمكين الأسر المحرومة غذائياً. مشاريع الجفاف.	إنشاء الحدائق المنزلية. إنشاء البيوت البلاستيكية. دعم قطاع الثروة الحيوانية. إنشاء وحدات التصنيع الغذائي بكافة مستوياتها.	مشروع النظام المعلومات من أريج للأمن الغذائي. مشاريع الإغاثة الإسلامية المستمرة، برنامج الأغذية العالمي، مشاريع مؤسسة الفاو، دعم الوزارة للمزارعين باستمرار.	استصلاح الأراضي، ادخال سلالات جديدة للثروة الحيوانية، تحسين واقع النحل، تعزيز الحدائق المنزلية.	ما هي أهم المشاريع التي يتم تنفيذها ولها علاقة بالأمن الغذائي؟
الاحتلال، قلة التمويل، وضعف الوعي بالأمن الغذائي، الجفاف والتغير المناخي. الموارد المحدودة.	الاعتماد على السلع المستوردة، قلة الموارد المائية، استخدام أساليب تقليدية في الزراعة، غياب الإرشاد الزراعي الرسمي، وانعدام التوازن بين الإنتاج والتسويق.	انتشار الفقر والبطالة والظلم الاجتماعي، الظروف السياسية المتقلبة، ضعف الموارد الاقتصادية المستدامة عدم القدرة على التصدير لارتفاع الأسعار.	الاحتلال الإسرائيلي، عدم توفر فهم مشترك للأمن الغذائي، عدم التنسيق بين الجهات المنفذة للمشاريع، غياب سياسية اقتصادية لمكافحة الفقر.	أهم أربعة معوقات في تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي؟

جدول (4: 41 - هـ) تفرغ البيانات

المحاور الرئيسية	6	7	8	9
ما هي أهم المزروعات في نظركم التي تحقق الأمن الغذائي؟	القمح والشعير، الزيتون، الفواكه كافة، الخضار المحمية.	الحبوب كافة، والأشجار كالتوتون، والعنب والنخيل، زراعة اللوزيات بأنواعها.	الحبوب بشكل عام، الخضروات، محاصيل علفية، المزارع الحيوانية.	المحاصيل الحقلية كالحبوب. الخضروات والفواكه. البطاطا.
ما العلاقة بينكم وبين المؤسسات الأخرى؟	التشاور والتشارك والتنسيق	تشبيك ومشاركة في التخطيط ومساندة ودعم بين المؤسسات	تنسيق في الغالب وتكاملية نوعا ما، وشراكة في بعض المشاريع.	تشبيك وتنسيق وتكامل بشكل عام.
ما هي العلاقة بينكم وبين وزارة الزراعة؟	إشراف، متابعة، تعاون.	علاقة تكاملية في إنتاج الأشتال بأقل التكاليف وتوفر الأسمدة والإشراف المستمر على الثروة الحيوانية والتوعية.	التنسيق والمشاركة والتعاون والتخطيط في بعض القضايا.	علاقة تكاملية لتطوير القطاع الزراعي، والطابع الإشرافي على المشاريع.
هل تجد أن الخطط الزراعية الرسمية تلبي الحد الأدنى من الأمن الغذائي؟	الاحتلال يعيق كافة الخطط في الانتاج والتسويق.	نعم أكيد وضرورة المتابعة على التنفيذ ومواجهة التحديات والمعوقات.	لا، تفتقر المؤسسة الرسمية لوجود خطط ذات قيمة للحد من الفجوة الغذائية.	لا تلبي الحد الأدنى
ما هي أهم الاقتراحات بهذا الخصوص لتقليل الفجوة؟	إزالة الاحتلال	الدراسات المستمرة والاطلاع على كل جديد، وإشراك المؤسسات في التخطيط، والاعتماد على النفس.	تشكيل لجنة خبراء وذو صلاحيات في اتخاذ القرار. تفعيل دور الارشاد والرقابة. استغلال الموارد المتاحة من المياه.	التركيز على الزراعات البعلية، إعداد خطط لتطوير القطاع الزراعي. سن القوانين والضوابط للإنتاج الزراعي. مع الاحتلال من التدخل في الإنتاج الزراعي.

جدول (4: 41 - و) تفرغ البيانات

المحاور الرئيسية	10	11	12	13	14
ما هو مفهوم الأمن الغذائي في السياق الفلسطيني؟	توفير الغذاء لجميع فئات الناس بشكل دائم، وجود مخزون غذائي يكفي للشعب مدة 6 شهور على الأقل.	وفرة الغذاء وسهولة الوصول إليه واستخدامه بشكل آمن.	توفير المواد الغذائية الأساسية بجودة وأسعار مناسبة وتكفي لفترة زمنية مناسبة، وتعتمد في فلسطين على القطاع الخاص	توفر الغذاء والماء من حيث الكمية وبنوعية جيدة في الوقت المناسب.
ما هي أهم المشاريع التي يتم تنفيذها ولها علاقة بالأمن الغذائي؟	مشروع وبال باس، مشاريع استصلاح الأراضي، زراعة الأشتال، حدائق منزلية، مشروع الحصار المائي.	إنشاء الآبار المنزلية والبرك المعدنية، مشاريع الحصاد المائي الزراعي، مشاريع الحدائق المنزلية.	زراعة الحبوب للإنسان وللمراعي الحيوانات.	استصلاح الأراضي والحصاد المائي، تخضير فلسطين، والبذار البلدية، مشروع دعم معرشات الغنم.	استصلاح الأراضي، الحدائق المنزلية، معالجة المياه، المشاريع المدرة للدخل، توزيع أغنام ونحل ودجاج، وتوزيع أشتال وأعلاف للماشية.
أهم أربعة معوقات في تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي؟	الاحتلال الإسرائيلي، قلة التمويل، ضعف الوعي بمفهوم الأمن الغذائي، الجفاف والتغير المناخي، نقص اهتمام الجهات الرسمية.	مساهمة مجتمعية محدودة بسبب الفقر، عمر المشروع محدود، قلة مصادرة المياه.	مساحة الأراضي الزراعية محدودة، ندرة مياه الري، المنافسة الكبيرة من الطرف الآخر.	نقص الميزانيات، والمشاريع غير متكاملة، عدم الأخذ بالدراسات الخاصة بمواقع التنفيذ، المشاريع لا تستخدم للفئة المستحقة لها.	ندرة موارد المياه، إجراءات الاحتلال، قلة المعرفة، عدم السيطرة على مناطق ج.

جدول (4: 41 - ز) تفريغ البيانات

14	13	12	11	10	المحاور الرئيسية
الحبوب الأعلاف، البقوليات	المحاصيل الحقلية، الزيتون، العنب، البندورة والخضار.	القمح للإنسان الشعير للحيوانات.	الحبوب، الخضار باستثناء الملوخية والباذنجان، أشجار الفاكهة واللوزيات، زيتون، الزراعية الصيفية.	الحبوب محاصيل الأعلاف الخضار مثل البطاطا.	ما هي أهم المزروعات في نظركم التي تحقق الأمن الغذائي؟
التنسيق والتكامل والتنافس.	تكامل وتعاون وتشارك.	تكامل وتعاون بين الوزارة والمؤسسات الأخرى.	علاقة تشارك وانتلاف	تشبيك وتنسيق متواصل	ما العلاقة بينكم وبين المؤسسات الأخرى؟
تنسيق أعمل في الوزارة.	علاقة مباشرة وتعاون وتكامل	تنسيق وتعاون وتشارك.	علاقة تكاملية) تنسيق وتنفيذ مشاريع وإشراف مشترك.	ما هي العلاقة بينكم وبين وزارة الزراعة؟
لا	نعم	نعم	ليس تماما والتمويل الحكومي شبه معدوم. والتمويل الخارجي مشروط بالتنوع. وممارسات الاحتلال تعيق كل شيء	لا	هل تجد أن الخطط الزراعية الرسمية تلبي الحد الأدنى من الأمن الغذائي؟

جدول (4: 41 - ح) تفرغ البيانات

14	13	12	11	10	المحاور الرئيسية
التنسيق للعمل في مناطق ج، التركيز على زراعة الحبوب، وإعادة استخدام المياه المعالجة. توسيع استصلاح الأراضي	مشاركة المؤسسات البحثية في إعداد الخطط، العمل بروح الجماعة.	التوسع في زراعة المحاصيل الحقلية، استغلال المناطق الشرقية، وعمل سدود لحجز المياه، توفير مستودعات للتخزين مناسبة، زراعة المحاصيل للتصدير كالعنب والزيتون والنباتات الطبية.	توزيع الأدوار بين المؤسسات الأهلية، وعمل قاعدة بيانات، زيادة دور وزارة الزراعة، تحسين التسويق لصغار المزارعين. خفض ضرائب التصدير ورفع جودة الانتاج.	التركيز على زراعة الحبوب والأعلاف، زيادة الوعي لجميع فئات المجتمع، دحر الاحتلال.	ما هي أهم الاقتراحات بهذا الخصوص لتقليل الفجوة؟

جدول (4: 41 - ط) تفرغ البيانات

19	18	17	16	15	المحاور الرئيسية
تدهور الأمن الغذائي بسبب الحصار ومصادرة الأراضي وعزل مناطق زراعية.	توفر السلع الزراعية بالسعر المقبول	قدرة الدولة على تأمين الغذاء باستمرار للمواطن من الإنتاج المحلي أو من الخارج.	الاكتفاء الذاتي، وصول كمية كافية ومتنوعة من الغذاء.	توفير الغذاء بكمية ونوعية وسهولة الوصول إليه والاستمرارية.	ما هو مفهوم الأمن الغذائي في السياق الفلسطيني؟
مشاريع برنامج الغذاء العالمي مع مؤسسة أريج، مشروع الانتاج الغذائي بدعم من مركز البحث والتطوير العالمي 2013،	تطوير الأراضي الزراعية، تطوير الثروة الحيوانية، تصوير مصادر المياه، التعاونيات الزراعية، الارشاد والتوعية.	مشاريع انتاج حيواني ونباتي، مزارع تربية المواشي، مشاريع تصنيع منتوجات زراعية، مشاريع تنمية الثروة الحيوانية.	مشاريع تنموية، تحسين نوعية الغذاء والانتاج الزراعي.	استصلاح أراضي، مشاريع صغيرة (تنمية ريفية، مدرة للدخل، تربية أغنام ونحل، مشاريع فلسطين خضراء توزيع أشغال، تأهيل آبار وشق الطرق	ما هي أهم المشاريع التي يتم تنفيذها ولها علاقة بالأمن الغذائي؟
نقص في المعلومات، تداخل الشركاء، الوضع السياسي وتقييد الحركة لعدة مواقع في ج	استدامة المشاريع، قلة الاهتمام من قبل المستفيدين، الدعم غير كاف وغير محفز.	الاحتلال وإجراءات الحصار تهيمش الأراضي الزراعية للعاملات في اسرائيل، هجرة الخبراء، نقص المياه، وضعف التمويل للمشاريع.	الاحتلال ونقص كمية المياه وعدم السيطرة على مناطق ج، التمويل الرسمي محدود.	الاحتلال وعدم التصرف في ج، ضعف التمويل ونقص الخبرات من المستفيدين معوقات تسويقية	أهم أربعة معوقات في تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي؟

جدول (4: 41 - ي) تفرغ البيانات

19	18	17	16	15	المحاور الرئيسية
القمح والبطاطا والبصل والخضروات	الأعلاف، المحاصيل الحقلية، البستنة، الفواكه	الحبوب بأنواعها، والأشجار المثمرة والخضروات بأشكالها المختلفة.	الخضروات.	الخضروات والأشجار المثمرة كالزيتون والعنب القطاع الحيواني مشاريع صغيرة	ما هي أهم المزروعات في نظركم التي تحقق الأمن الغذائي؟
تشارك وتشاور مع صناع القرار الزراعي	تشارك يتم تنفيذ مشاريع مشتركة.	علاقة تكاملية مباشرة.	تشارك وتنسيق مع منظمات غير حكومية.	التشاور والتشارك، ومتابعة المشاريع من قبل الوزارة.	ما العلاقة بينكم وبين المؤسسات الأخرى؟
مشاركة في التخطيط والتطبيق والتقييم	تنسيق وإشراف	علاقة مباشرة	تشارك وتواصل والاستعانة بالخبرات.	موظف وزارة.	ما هي العلاقة بينكم وبين وزارة الزراعة؟
يوجد خطط ولكن بعيدة عن الشمول	ضمن الخطة نعم ولكن مدى تنفيذ وتحقق الخطة مختلف.	نوعا ما وبجاجة إلى وضع حوافز لتشجيع الزراعة ودعم المزارعين.	الخطط جيدة ولكن المتابعة والتقييم غير مناسب.	نعم في الضفة أما في القطاع فالمشاريع إغاثية وليست تنموية.	هل تجد أن الخطط الزراعية الرسمية تلبى الحد الأدنى من الأمن الغذائي؟

جدول (4: 41 - ك) تفرغ البيانات

19	18	17	16	15	المحاور الرئيسية
<p>زيادة دعم المنتجات الفلسطينية، تأكيد على تحديد معايير الفقر والجوع، تبني استراتيجية الأمن الغذائي، مراقبة التقدم الحاصل، إنشاء مصادر لطرق التعلم، توسيع الأسواق . تفعيل قانون العمل المعتمد.</p>	<p>معالجة التغيرات السياسية المرتبطة بالاحتلال، وضع أكثر من سيناريو في الخطة لتتواءم مع التقلبات المحيطة.</p>	<p>تشجيع المشاريع الزراعية بالتعاون مع المؤسسات غير الحكومية، الاستخدام الأمثل للمشاريع ضمن المساواة والتشجيع.</p>	<p>دعم المزارعين، وتوفير فرص عمل في قطاع الزراعة التغلب على المعوقات المؤسسية لدينا.</p>	<p>تحسين مصادر المياه، زيادة الرقعة الزراعية، توفير التمويل، توفير أسواق محلية وخارجية.</p>	<p>ما هي أهم الاقتراحات بهذا الخصوص لتقليل الفجوة؟</p>

تحديد العبارات المفتاحية في البيانات السابقة على كل محور من محاور المقابلة

جدول رقم (4: 42 - أ) تحديد العبارات المفتاحية

الرقم	المحاور - الأسئلة الموجهة	الإجابات
1	ما هو مفهوم الأمن الغذائي في السياق الفلسطيني؟	توفير السلع والغذاء لسكان الدولة، أجاب عليها 13 فرداً بنسبة مئوية تعادل 68% توفير الغذاء لجميع فئات الشعب لمدة لا تقل عن 6 شهور أو فترة زمنية محددة، أجاب عليها 4 أفراد بنسبة 21%. لم يقدم اثنان من عينة الدراسة توضيح لمفهوم الأمن الغذائي وهما بنسبة 11%.
2	ما هي أهم المشاريع التي يتم تنفيذها ولها علاقة بالأمن الغذائي؟	أظهرت عينة الدراسة أهم المشاريع التي تم تنفيذها ولها علاقة بالأمن الغذائي كما يلي: استصلاح وتطوير الأراضي، أجاب عليها 10 أفراد بنسبة 52%. تطوير المياه واستصلاح الآبار، 6 أفراد بنسبة 32% شق الطرق الزراعية، 3 أفراد بنسبة 16% مشروع تنمية الحدائق المنزلية، 7 أفراد بنسبة 37%. تنمية وتحسين الإنتاج الحيواني، 8 أفراد بنسبة 42%. تعزير التصنيع الغذائي، 4 أفراد بنسبة 21% مشاريع برنامج الغذاء العالمي ومشاريع مؤسسة أريج، 4 أفراد بنسبة 21%

جدول رقم (4: 42 - ب) تحديد العبارات المفتاحية

الرقم	المحاور - الأسئلة الموجهة	الإجابات
3	أهم أربعة معوقات في تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي؟	<p>(1) الاحتلال وإجراءاته في الحصار والإغلاق، أجاب عليها 10 أفراد بنسبة 53% من عينة الدراسة.</p> <p>(2) نقص المياه للزراعة والجفاف، أجاب 9 أفراد بنسبة 47% من عينة الدراسة.</p> <p>(3) نقص الدعم وانخفاض ميزانية الزراعة، 9 أفراد بنسبة 47% من عينة الدراسة.</p> <p>(4) الكوارث الطبيعية والمناخية، 4 أفراد بنسبة 21% من أفراد العينة.</p> <p>(5) نقص الوعي وقلة الخبرة في التطوير الزراعي، 7 أفراد بنسبة 37% من أفراد العينة.</p> <p>هناك مشكلات محدودة أظهرتها الدراسة من بينها: سوء التسويق وهجرة الخبرات من الوطن، وشروط الجهات المانحة، وطول فترة بداية الإنتاج، ونقص الرقابة الحكومية بنسب تتراوح بين 10 - 15%.</p>
4	ما هي أهم المزروعات في نظركم التي تحقق الأمن الغذائي؟	<p>أجمعت عينة الدراسة على أن الحبوب وخاصة القمح والشعير من أهم المزروعات التي تحقق الأمن الغذائي بنسبة 100% من عينة الدراسة.</p> <p>الخضار والفواكه، أجاب عليها 13 فرداً بنسبة 68% من أفراد العينة.</p> <p>أشجار الزيتون والأشجار المثمرة واللوزيات خاصة، أجاب عليها 7 بنسبة 37% من عينة الزراعة.</p>

جدول رقم (4: 42 - ج) تحديد العبارات المفتاحية

الرقم	المحاور - الأسئلة الموجهة	الإجابات
5	ما العلاقة بينكم وبين المؤسسات الأخرى؟	اجمع أفراد العينة ان العلاقة المقصودة تعتمد التنسيق والتشاور والتشبيك، والشراكة في بعض المشاريع.
6	ما هي العلاقة بينكم وبين وزارة الزراعة؟	أظهر الغالبية بنسبة 84% أن العلاقة تكاملية ومشاركة وإشراف على المشاريع والتطوير، والتعاون في التخطيط وتطوير القطاع الزراعي. كان ثلاثة من أفراد العينة بنسبة 16% من موظفي وزارة الزراعة ولم يقدموا اجابة على السؤال.
7	هل تجد أن الخطط الزراعية الرسمية تلبي الحد الأدنى من الأمن الغذائي؟	أجاب 10 أفراد بنسبة 53% بالنفي على أن الخطط غير كافية، وغير مناسبة معللين ذلك للاحتلال والتخبط في التخطيط، وضعف الامكانيات المادية وعدم وضوح الرؤية في التخطيط، ونقص الحوافز. أجاب 9 أفراد بنسبة 47% بنعم وأكدوا على وجود خطط ولكن التنفيذ والإشراف على ذلك مختلف ويحاجة إلى تعزيز.
8	ما هي أهم الاقتراحات بهذا الخصوص لتقليل الفجوة؟	الإجابات على السؤال الثامن كانت متعددة الاتجاهات، والجدول رقم (43) يوضح ذلك

إجابة السؤال الثامن ونصه " ما هي أهم الاقتراحات لتقليل الفجوة لتحقيق الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية؟"

جدول (4: 43 - أ) إجابات السؤال الثامن

الرقم	المقترحات	التكرار	العدد	النسبة المئوية	ملاحظات
1	وضع إستراتيجية واضحة من الجهات الرسمية وتبني إستراتيجية الأمن الغذائي.	//////// /	8	42%	
2	إعفاء مستلزمات الزراعة من الرسوم والضرائب	///	3	16%	
3	تعزيز موارد التمويل الزراعي ومشاريعه، ودعم المنتجات الزراعية.	//	2	11%	
4	معالجة تدخل الاحتلال في الزراعة ومواجهة إجراءاته ضد الزراعة.	/////	5	26%	
5	نشر الوعي وتعزيز الإرشاد الزراعي والرقابة.	/////	5	26%	
6	تقليل الاستيراد وتحسين التسويق.	////	4	21%	

جدول (4: 43 - ب) إجابات السؤال الثامن

الرقم	المقترحات	التكرار	العدد	النسبة المئوية	ملاحظات
7	استصلاح الأراضي وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية.	///	3	%16	
8	زيادة المشاركة المجتمعية.	//	2	%11	
9	استغلال موارد المياه ومعالجتها.	////	4	%21	
10	التوسع في زراعة الحبوب والمحاصيل الهامة.	////	4	%21	

5: 5 الاقتراحات لتقليل الفجوة لتحقيق الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

نتائج الإجابة على السؤال المفتوح والمتعلق بالاقتراحات لتقليل الفجوة لتحقيق الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية، وقد تم حصر المقترحات كما هو مبين في الجدول (4: 44).

جدول (4: 44) الاقتراحات لتقليل الفجوة الغذائية

الرقم	الحلول المقترحة
1	وضع استراتيجية واضحة من الجهات الرسمية وتبني استراتيجية الأمن الغذائي.
2	إعفاء مستلزمات الزراعة من الرسوم والضرائب
3	تعزيز موارد التمويل الزراعي ومشاريعه، ودعم المنتجات الزراعية.
4	معالجة تدخل الاحتلال في الزراعة ومواجهة إجراءاته ضد الزراعة.
5	نشر الوعي وتعزيز الإرشاد الزراعي والرقابة.
6	تقليل الاستيراد وتحسين التسويق.
7	استصلاح الأراضي وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية.
8	زيادة المشاركة المجتمعية.
9	استغلال موارد المياه ومعالجتها.
10	التوسع في زراعة الحبوب والمحاصيل الهامة.

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، ومن حلول مقترحة من عينة الدراسة، ومن خلال الإطار النظري، والدراسات السابقة، وخبرة الباحثة منذ بدأت في عمل هذه الدراسة، تم اقتراح حلول لتقليل الفجوة لتحقيق الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية، على النحو الآتي:

1- المجال الأول: الاستراتيجية

مما لا شك فيه انه تم خلال المرحلة السابقة إرساء قواعد وبنية تحتية مؤسسية وزراعية استطاعت انجاز بعض المهام والمتطلبات الرئيسية للتنمية الزراعية فبالإضافة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والذي ساهم بشكل رئيس في إدارة وتنمية القطاع الزراعي قبل وبعد

تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد كان لوزارة الزراعة والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة الدور الأساسي في قيادة وتوجيه هذا القطاع. وبالرغم من ذلك فإن الإطار المؤسسي والقانوني الناظم للعمل

الزراعي لازال بحاجة إلى إصلاحات أساسية من حيث التحديد الواضح للمهام والأهداف والأدوار بين أصحاب العلاقة الرئيسية وتطوير آليات فاعلة ومعتمدة للتكامل، التنسيق بين مؤسسات القطاع المختلفة، وفي ضوء ذلك يجب أن يتم تحديد متطلبات واليات إنجاح التطوير المؤسسي حيث يشكل تطوير القوى البشرية أحد أهم دعائمها.

ولا بد من وضع استراتيجية واضحة فيما يتعلق بإنتاجية الزراعة بشقيها النباتي والحيواني ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، حيث يشكل هذا الهدف تحدياً وفرصة للزراعة والمزارعين الفلسطينيين وخاصة صغار المزارعين ومربي الأغنام والماعز والمحاصيل الحقلية والزراعات البعلية والزيتون، حيث أن الإنتاجية متدنية والقيمة المضافة المتأتية من هذه الأنشطة محدودة جداً. لذا فإن زيادة إنتاجية هذه الأنشطة وغيرها تعتبر أولوية متقدمة من خلال المرحلة القادمة لما لها من آثار مباشرة على تحسين دخول ومستويات معيشة المزارعين وتحسين أوضاع الأمن الغذائي وانعكاساتها على الدخل المحلي الإجمالي والصادرات. كما أن توفر بيئة تحتية وخدمات زراعية مناسبة تستجيب لحاجات المزارعين والمستثمرين تشكل أحد الأدوات والمتطلبات الرئيسية لتحقيق زراعة مستدامة، وغني عن القول بأن العديد من الدول تتنافس في تقديم العون والدعم غير المباشر لمزارعيها عن طريق تقديم تلك الخدمات في محاولة منها للانتقال على موضوع الدعم الزراعي المباشر. لذا فإن مزيد من الاستثمار والتركيز يجب أن يعطى لهذا الهدف الاستراتيجي خلال المرحلة القادمة.

المجال الثاني: الرسوم والضرائب

في العام 2011 ومع صدور القرار (8) من ضريبة الدخل لعام 2011، تم إخضاع القطاع الزراعي لأول مرة لضريبة الدخل كباقي القطاعات الاقتصادية، وكذلك تم إلغاء قرارات مجلس الوزراء الصادرة في العام 2008 والتي تقضي بإخضاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر % في العام 2011، وبذلك تم إخضاع النشاط المحلي لمزارعي الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة كباقي النسب السارية المعمول بها على أن يتم تنفيذ أحكام هذا القرار من بداية عام 2012.

ومنذ هذا التاريخ بدأت حصة الاستثمار في القطاع الزراعي وتحديدًا قطاع الثروة الحيوانية بالتراجع، وأصبحت مبالغ الاسترداد الضريبي تمثل أرباح ضائعة على المزارعين الذين لم يتمكنوا من تحميل مبالغ الضريبة للمستهلكين والوسطاء، وشكلت هذه القرارات عوامل طاردة

للاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني، وألحقت ضرراً كبيراً في هذا القطاع بمكوناته النباتية والحيوانية وخاصة على صغار المزارعين، ودفعت قسم كبير منهم لترك عملهم الزراعي.

واعتبرت هذه القرارات جائزة بحق القطاع الزراعي الفلسطيني وخصوصاً إذا ما تم مقارنة هذا القطاع مع الدول المجاورة، ففي الأردن على سبيل المثال يعامل القطاع الزراعي بخصوصية فيما يتعلق بضريبة المبيعات حيث تدرج غالبية منتجات القطاع الزراعي والحيواني ضمن جداول ملحقة بالقانون وتطبق عليها ضريبة المبيعات بنسبة 4% فقط.

ومن هنا فإنه يستوجب على السلطة الفلسطينية إعادة النظر في هذه القرارات من أجل دعم الإنتاج الزراعي والحيواني وذلك من خلال إلغاء نظام الرسوم والضرائب على القطاع الزراعي، الأمر الذي يترتب عليه مساهمة الإنتاج الزراعي في تقليل الفجوة الغذائية.

المجال الثالث: دعم المنتجات الزراعية

إن الاهتمام بقطاع الزراعة سواء من قبل وزارة الزراعة، أو من قبل المنظمات الزراعية غير الحكومية، أو من قبل الإنسان الزراعي الفلسطيني، يجب أن يكون هو الشغل الشاغل في السنين القادمة، فكل التقارير تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتنامى باضطراد مستمر رغم الصعوبات والعراقيل. وعلى الجهات المعنية زيادة الجهود في تطوير العمل الزراعي، وزيادة كفاءة و حجم الاستثمار فيه، والتركيز على زيادة رقعة الأرض الزراعية، التي يجلو عنها الاحتلال، وزيادة الجهود في استصلاح الأراضي لملاءمتها للزراعة، وشق الطرق الزراعية في القرى، وتحسين عمليات التسويق الزراعي، وإيجاد أسواق خارجية لدى الدول العربية الشقيقة والصديقة والتركيز على زيادة الإنتاجية باللجوء إلى استعمال الطرق العلمية الحديثة بالزراعة، ووضع

التشريعات واللوائح والنظم الزراعية، وتسهيل عمل القطاع الخاص، وتشجيعه على الاستثمار بالزراعة، كل هذه الإجراءات والعمليات، كفيلة بأن تؤدي لمضاعفة الدخل المتأتي من القطاع الزراعي، وزيادة مساهمته بالدخل الوطني العام والتقليل من الفجوة الغذائية، في السنوات القادمة. كما أن الاستغلال الأمثل للمصادر الطبيعية كالأرض والمياه والاستفادة القصوى منهما، وزيادة كفاءة الكادر والعامل الزراعي من خلال التدريب المتواصل والتعليم المستمر، على وسائل الإنتاج الحديثة، ودعم وزيادة كفاءة جهاز الإرشاد الزراعي، كفيلة بالمحافظة على نمو وتطور القطاع الزراعي والمساهمة في تقليل الفجوة الغذائية.

أضف إلى ذلك، أن الاهتمام بالشق الآخر من الإنتاج الزراعي، وهو الإنتاج الحيواني بكافة فروعه من الأبقار والأغنام والماعز، وكذلك صناعة الدواجن، وتوفير الخدمات البيطرية والصحية، وتحسين سلالتها، من حيث الإنتاجية ومقاومتها للأمراض، وتوفير الاحتياجات العلفية لها من الأعلاف الخضراء والمركزة، وتحسين المراعي الطبيعية والصناعية لزيادة حمولتها الرعوية، وتشجيع المزارع للاستثمار في هذا المجال، من خلال تسهيل مهمته في إنشاء مزارع لتربية الأغنام والدواجن وغيرها، وتوجيهه ومساعدته على توفير احتياجاته من البنية التحتية المتعلقة بطرق المواصلات والمياه والكهرباء، ومراقبة المعايير ومنع عمليات التهريب للبضائع التي تنافس المنتجات المحلية، كفيلة بتشجيع وتنمية هذا القطاع، وزيادة مساهمته بتغطية الاحتياجات الغذائية المحلية، وتصدير الفائض منه، عند زيادته في مواسم الذروة.

المجال الرابع: تدخل الاحتلال في الزراعة

يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على 67 % من أراض الضفة الغربية، ويغلق قسماً كبيراً منها بحجة اعتبارها مناطق عسكرية. كما أن بناء جدار الفصل العنصر، وما نجم عنه من عزل وتقسيم وتدمير لأجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية الفلسطينية وحرمان أصحابها من الوصول إليها بحرية، بالإضافة إلى تدمير الكثير من أنابيب شبكة الري المستخدمة في الزراعة وتجريف آلاف الدونمات واقتلاع أشجار الزيتون الرومي والمعمّر وأشجار الحمضيات وغيرها، وسيطرته على المياه والآبار الجوفية، واستغلال المستوطنات في الضفة الغربية، في منافسة المنتجات الزراعية، وحرمان المزارعين من استيراد أنواع كثيرة من الأسمدة والمبيدات الزراعية، تحت حجج وذرائع أمنية، واستغلال الأيدي العاملة الزراعية للعمل في المزارع الصهيونية، الحد من حرية حركة المنتجات الزراعية الفلسطينية بين المناطق في الداخل، وكذلك فرض القيود على تصديرها أو استيرادها للخارج من خلال تأخيرها والذي أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق الزراعي. ما من شك في

أن كل ما ذكر ساهم في إضعاف الإنتاج الزراعي الفلسطيني وبالتالي زيادة الفجوة الغذائية، وهذا بدوره يتطلب إنهاء الاحتلال والتخلص من التبعية.

المجال الخامس: الوعي والإرشاد

ان العالم يضع نصب عينية تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لرفع المستوى المعيشي للشعوب علي اختلاف الفروق الفردية بينهم، وهذا لن يتحقق الا من خلال التنمية الاقتصادية في كافة المجالات منها ما هو اقتصادي وصناعي وتقني واداري وتعليمي وسياحي وتجاري وسياسي واجتماعي وثقافي ومنها بالطبع التنمية الزراعية والريفية التي هي عصب اي تقدم والتنمية الزراعية والريفية هي اساس اي تنمية لأنها هي اساس الحياة فمنها المأكل والمشرب ولذا يهتم العالم بالإنتاج الزراعي وتنظيمه وتنظيم الاستهلاك للتوافق بين كل من المعروض من الانتاج والمطلوب منه، وللعمل علي الاكتفاء الذاتي من ناحية والحصول التوازن سعري من ناحية اخري.

والوعي والإرشاد الزراعي لن يأتي ذلك الا من خلال اجهزة متخصصة للقيام بدور الوسيط والناقل للتكنولوجيا الجديدة في صورة معارف ومهارات وخبرات جديدة لمنفذها ويجب ان يكون هذا الوسيط مدرب وله خبرة وقدرة للتعامل مع جمهور متباين الخصائص حتي يستطيع التفاعل والاتصال بهذا الجمهور بفعالية ليتمكن من التأثير واحداث التغييرات السلوكية المرغوبة للزيادة المأمولة في الانتاج بالكم والجودة المطلوبة لمواكبة ومسايرة الاسواق المحلية والعالمية.

والارشاد الزراعي هو عملية تعليمية غير رسمية وغير مدرسية يقوم بالتخطيط والتنفيذ والتقييم لمراحلها المختلفة جهاز متكامل من القادة المهنيين والقادة المحليين والاستشاريين باستخدام الاساليب التقليدية والاساليب الالكترونية الحديثة طبقا لتطورات العولمة وتأثيرها علي العمل وجودة وكمية الانتاج مهتديا لفلسفة وحطة عمل واضحة بغرض خدمة افراد المجتمع الريفي واسرهم وبيئتهم واستغلال امكانياتهم وجهودهم ومواردهم المتاحة الاستغلال الامثل ومساعدتهم علي توجيهها التوجيه الامثل بما يحقق رفعة لمستواهم الاقتصادي والاجتماعي من خلال مجهودات وانشطة تعليمية بغرض إحداث تغييرات سلوكية مرغوبة فكل من معارفهم ومهاراتهم

واتجاهاتهم بما يحقق زيادة في الانتاجية الزراعية وتحقيق اهداف التنمية الريفية المخطط لها من خلال الاجهزة المعنية وبالمشاركة المجتمعية.

وتتم الخدمة الارشادية من خلال برنامج مقسم لخطوات، مرحلة التخطيط - التنفيذ - التقييم وخطة عمل بها كافة خطوات البرنامج الارشادي.

وللعمل الارشادي فلسفة عمل واضحة وهي خدمة للفرد والمجتمع والدولة، بغرض خدمة افراد المجتمع الريفي واسرهم وبيئتهم واستغلال امكانياتهم وجهودهم ومواردهم المتاحة الاستغلال الامثل ومساعدتهم علي توجيهها التوجيه الامثل.

والهدف الاساسي من العمل الارشادي رفع مستوي الجمهور المستفيد منه اقتصاديا واجتماعيا من خلال احداث تغييرات سلوكية مرغوبة في المعارف والمهارات والاتجاهات. وتحقيق هدف أكبر وهو زيادة الانتاجية والجودة للمنتجات الريفية علي المستويين المحلي والقومي بما يحقق اهدافا تنموية علي المستوي القومي، إضافة إلى العمل علي زيادة دخل المنتج وزيادة الدخل القومي ونجاح الجهاز الارشادي في مهمته القومية بما يخدم المنتج والمجتمع والدولة.

المجال السادس: الاستيراد والتسويق

يعتبر التسويق أحد أهم أسس العملية الزراعية، ويمكن تعريف عملية تسويق المنتجات الزراعية بأنها عملية وصول المنتج في نهاية المطاف للمستهلك في أجود وأحسن صورة وبأسعار منافسة. وفي فلسطين لا يزال المزارعون يستخدمون الطرق التقليدية في تسويق منتجاتهم، حيث يقومون ببيع منتجاتهم للوكيل الذي يأخذ مقابل ذلك عمولة معينة، وتباع نسبة صغيرة من المنتجات مباشرة لتاجر الجملة، أو تجار التجزئة أو المستهلكين النهائيين، على العكس من المزارعين الإسرائيليين والتي تدخل منتجاتهم الزراعية الأسواق المحلية مباشرة دون الحاجة لطلب الوكلاء.

ويجب ألا ينظر بأي حال من الأحوال إلى أن الأسواق المحلية على استعداد لاستيعاب كل ما ينتج أو أن الأسواق الخارجية هي امتداد للأسواق المحلية، حيث أن لكل سوق متطلباته وشروطه ولا بد من التعرف على متطلبات وحاجات تلك الأسواق في المواسم المختلفة وإعداد

الخطط والاستراتيجيات للتعامل معها وتوجيه المزارعين والمصدرين لها، ويمكن تحقيق هذه السياسة من خلال إعداد وتنفيذ برامج لتنويع الإنتاج الزراعي وزيادة الربحية، وتوفير الحوافز والبيئة لإنتاج السلع التصديرية والبديلة للمستوردات. وكذلك ترويج المنتجات الزراعية الفلسطينية وتحسين تنافسيتها وحمايتها من خلال إطلاق حملات لترويج المنتجات الزراعية الفلسطينية وحمايتها، وإعداد برامج دعم الصادرات الزراعية.

المجال السابع: استصلاح الأراضي

استصلاح الأراضي هي عملية تحويل أرض جرداء إلى أرض صالحة للزراعة وغالباً ما يتم ذلك في الأراضي الصحراوية عن طريق حفر آبار لجلب المياه الجوفية للقيام بالزراعة بهذه المياه ويكون الري بالتنقيط أو بالرش بحسب نوع المحصول الذي يتم زراعته.

ولا شك أن استصلاح الأراضي يساهم في الحد من البطالة، عن طريق خلق فرص عمل دائمة، وبالتالي زيادة إنتاجية وحدة المساحة الزراعية مما يساهم في رفع مستوى الأمن الغذائي. والأهم من ذلك أن استصلاح الأراضي قد يعمل على حمايتها من خطر المصادرة من قبل الاحتلال.

المجال الثامن: المشاركة المجتمعية

يشير مفهوم المشاركة المجتمعية إلى اشتراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدماً من الديمقراطية. والمشاركة المجتمعية في التخطيط تشير إلى دخول السكان في اللجان والهيئات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية وبمستوياتها المختلفة، على أن يكون اشتراك السكان اشتراكاً فعلياً بحيث يؤدي إلى ما يعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة، والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية. والمشاركة في مفهومها التنموي تعني مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان وخصوصاً الجماعات الأقل حظاً أو الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات ومراجعة مشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصاً ما يتعلق منها بتحسين مستويات معيشة السكان، من خلال إيجاد فرص العمل خاصة في المجال الزراعي، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وبالتالي المساهمة في الحد من الفجوة الغذائية.

عملية المشاركة قد تأتي بمبادرة من الهيئات المحلية أو متخذي القرارات وقد تأتي أيضاً نتيجة لنمو الوعي لدى أفراد المجتمع ولكي تكون الخطة مكتملة الشروط وتلبي تطلعات المجتمع

المحلي كان لابد من إشراك هذا المجتمع في عملية التخطيط، وبناءً عليه يبدأ تنفيذ الخطط بعقد اللقاءات المجتمعية والتي يحضرها العديد من المهتمين بشؤون الزراعة والحريصين على تطويرها وتقدمها، وبعد ذلك يتم تشكيل لجان العمل المتخصصة لتشخيص الواقع الزراعي وإعداد الخطط الكفيلة بزيادة الإنتاجية، وتجميع البيانات والمعلومات من المصادر المختلفة، وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وتحديد أهم القضايا التنموية ذات الأولوية والاحتياجات الأساسية، بما يكفل تقليل الفجوة الغذائية.

المجال التاسع: موارد المياه

إن المشاكل والمعوقات التي ترتبط بالاستغلال الراهن للمياه الجوفية، تتأتى في معظمها من الاحتلال الإسرائيلي الذي ما زال يضع يده بالكامل على مصادر المياه الجوفية، ويسحب من المياه ما يشاء، على حساب الاحتياجات الفلسطينية، ويفرض على الفلسطينيين "كوتا" من السحب سنويا، لا يحق لنا تجاوزها، و إذا ما تم ذلك لأسباب فوق إرادتنا نتعرض للمخالفات التي قد تصل إلى حد غلق بعض الآبار المخالفة.

إن سلطات الاحتلال لا تراعي احتياجاتنا المتزايدة من المياه سنويا، والناجمة عن الزيادة السكانية الطبيعية أو عن التوسع في المساحات المزروعة وغيرها من الأعمال الزراعية، فهي تفرض علينا قيودا مجحفة لا يجوز لنا تجاوزها، وقد حددت اتفاقيات أوسلو موضوع بحث المياه الى ما بعد الفترة الانتقالية التي انتهت في تاريخ 4/5/1999م، ولهذا السبب، فنحن لا سيطرة لنا على مصادر المياه، ونحن مرتهنون بسياسة سلطات الاحتلال.

هذا الوضع أدى إلى تفاقم الأزمة المائية، فالاحتياجات الزراعية والصناعية والمنزلية متزايدة، والمتاح لنا منها محدودة. وللحد من هذه المشكلة وللتغلب على نقص موارد المياه يجب العمل على ترشيد استهلاك المياه في الزراعة من خلال استعمال طرق الري الحديثة كالري بالتنقيط أو بالرش، والعمل على اصلاح شبكات أنابيب المياه، والعمل على تغيير النمط الزراعي من الزراعات التي تستهلك كمية اكبر من المياه إلى الزراعات التي تستهلك كمية اقل من المياه، وهذا

سيؤدي بدوره إلى استغلال امثل للمياه (أمثلة على ذلك زراعة الموز والحمضيات، فالمعروف أنها تستهلك كميات كبيرة جدا من المياه، ومع ارتفاع أسعار المياه فان مثل هذه الزراعة تصبح غير اقتصادية، ويجب البحث عن زراعات أخرى بديلة لها كزراعة الزهور والفراولة مثلا). إضافة إلى العمل على إعادة تأهيل الآبار والينابيع الزراعية، وتشجيع حفر آبار لتجميع المياه من الأمطار الساقطة، حيث يتأمل من هذه الآبار توفير نسبة كبيرة من المياه للاستعمالات المنزلية أو الزراعية.

كما يمكن الاستفادة من تجميع المياه المتساقطة على البيوت البلاستيكية في موسم الأمطار حيث أن كمية هذه الأمطار كبيرة نسبيا، ولا يستفاد منها في اغلب الأحيان أما إذا ما تم تجميعها في برك صغيرة، بالقرب من هذه البيوت، فإنه يمكن استخدامها في ري المزروعات في فترات الري المختلفة، والتي تقل فيها كميات المياه المتاحة لعمليات الري وخلافه. كل هذه الإجراءات من شأنها العمل على زيادة الإنتاج الزراعي، وبالتالي التخلص من الفجوة الغذائية، أو على الأقل التقليل منها.

المجال العاشر: التوسع في الزراعة

تحتل مجموعة الحبوب مكانة هامة في المجال الزراعي، سواء من ناحية اسهامها في الدخل الزراعي، أو من ناحية المساحة المزروعة منها، أو من ناحية استيعابها لجانب كبير من العمالة الزراعية والصناعية لما تقوم عليها من الصناعات الهامة، فضلاً عن اعتبارها أحد المكونات الرئيسية للوجبة الغذائية لسكان الحضر والريف.

ومما لا شك فيه أن التوسع الزراعي بجناحيه الأفقي والرأسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الزراعية، وفي ظل محدودية الموارد الأرضية والمائية المتاحة لفلسطين وندرتها مع زيادة الاستثمارات اللازمة لاستصلاح أراضي جديدة، فقد برزت أهمية استخدام التكنولوجيا الحيوية لتنمية الإنتاج النباتي من خلال استنباط أصناف محسنة ومن ثم سد الفجوة الغذائية التي تتفاقم عبر الزمن والمساهمة في تخفيف العبء على الميزان التجاري الزراعي.

وللتقليل من الفجوة يجب العمل على زيادة الإنتاج الزراعي من محاصيل الحبوب إما بالتوسع الأفقي عن طريق زيادة المساحة المزروعة، أو بالتوسع الرأسي عن طريق استنباط السلالات والأصناف الجديدة ذات الإنتاجية العالية بما يؤدي لارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي منها.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أهم النتائج

- 1- تلعب المؤسسات الأهلية الفلسطينية دورا مساندا في تحقيق الأمن الغذائي الفلسطيني ولا يمكن أن تكون بديلا عن الدور الحكومي
- 2- التكاملية بين القطاعات المختلفة لها دور كبير في تحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي (الزراعة، التصنيع الغذائي، النمط الاستهلاكي)
- 3- طبيعة السياسات الحكومية هي القاعدة الأساسية لتشجيع النمو الزراعي والاقتصادي لردم الفجوة في الأمن الغذائي
- 4- يمكن سد الفجوة الغذائية في محاصيل وزراعات معينة مثل (بعض الحبوب، الخضراوات، والأعلاف وغيرها)
- 5- إعادة استخدام المياه العادمة سيساهم الى حد كبير في تقليص الفجوة الغذائية في مجال الأعلاف والتمور
- 6- الأمن الغذائي هو سلوك وثقافة اجتماعية في كل من الانتاج والاستهلاك

التوصيات

خلصت الدراسة الى أهم التوصيات التالية:

- 1- ضرورة اعتماد سياسات تحفيزية في مجال استخدام المياه المعالجة
- 2- الحوافز الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتعكس في السياسات وخاصة الموازنة العامة
- 3- استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الانتاج والتوعية الجماهيرية في مجال الاستهلاك
- 4- تشجيع التكاملية في مجال العمل الزراعي بين القطاع الأهلي والحكومي والقطاع الخاص
- 5- تشجيع نموذج المشاركة بين القطاع الخاص والحكومي وذلك في مجال الاستثمارات كبيرة

الحجم

- 6- تشجيع البحث العلمي في مجال المحاصيل التي تقاوم الجفاف والملوحة وتستهلك مياه قليلة
- 7- تشجيع التوسع في الثروة الحيوانية من خلال زيادة مساحات الري وتحسين الصحة البيئية للثروة الحيوانية

المصادر والمراجع والملاحق

7: 1 المراجع العربية

- أبو جامع، ن، (2010)، الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد أهم معوقات التنمية، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 44.
- أبو منديل، غ، (2011 - أ)، الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبو منديل، غ، (2010 - ب)، واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله 2010.
- أبو شوشة، ي، (1983)، وآخرون، مشكلات الوطن العربي، عمان، دار النهضة.
- إسماعيل، آ، (2006)، أثر الجدار الفاصل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ووضع الأمن الغذائي، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس.
- إحصائيات البنك الدولي، على الرابط: www.worldbank.org، السبت 2017/2/11، الساعة التاسعة مساء.
- أحمد، ع، (2010)، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 8 .
- اسحق، ج، ونادر، هـ، (2007)، واقع القطاع الزراعي في فلسطين، معهد الدراسات التطبيقية، القدس.
- الأطرش، ع، (2002)، معوقات الاقتصاد الفلسطيني والسياسات المطلوبة لتحقيق التنمية المستقلة والمطرودة. رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- الأونروا، اليونيسيف، (2010)، برنامج الغذاء العالمي.
- برامج استراتيجية الأمن الغذائي، (2006)، مجلة آفاق استراتيجية.
- البرعي، ع، (1992)، إمكانيات فرض ضريبة على الدخل الزراعي الصافي بين التشريعات القائمة وتطور القطاع الزراعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد الثاني القاهرة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2000)، تقرير التنمية البشرية، على الرابط www.ElGazeera.Net/NR/exeres، الخميس، 2017/2/16، الساعة 10 مساء.
- برنامج الإغاثة العالمي (WFP)، (2007)، الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، برنامج الأغذية العالمي.

- برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الغذاء والزراعة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،
(2010، 2011، 2012)، مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية.
- البشير، ع، (2011)، أزمة الغذاء العالمية والأمن الغذائي العربي، نضوب الموارد. على الرابط www.nodhoob.com، السبت 2017/2/18، الساعة 8 مساء.
- بوفاس، ش، (2010)، الأمن الغذائي في الدول العربية، ملتقى دولي حول الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة عنابة 22 - 23 نوفمبر 2010.
- تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31).
- تقرير القطاع الزراعي في فلسطين بعد عام 1994، على الرابط <http://www.wafainfo.ps/atemplet.aspx?id=2510>، الأحد 2017/2/19، الساعة 11 مساء.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2001).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2004).
- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، (2009، 2010).
- التقرير الاقتصادي العربي المحور، المحور العاشر (2008)، الأمن الغذائي في الدول العربية
- التقرير السنوي لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي في فلسطين، (2013-2014).
- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، (2010)، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2009.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2004/2005)، إحصاءات زراعية.
- حلس، ر، (2013)، فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- حمدان، م، (2000)، الأمن الغذائي نظرية ونظام تطبيق، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر.
- حوشين، ك، (2007)، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

- الدروبي، ر، (2008)، واقع الأمن الغذائي العربي وتغييراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول.
- الراوي، م (1993)، الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه، شؤون عربية، عدد 75.
- الرسول، أ، (2004)، السياسات الاقتصادية الزراعية، رؤى معاصرة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مكتبة بستان المعرفة.
- الزهراء، ع، (2010) التكامل العربي الزراعي كاستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، ملتقى دولي حول الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة عنابة، 22-23 نوفمبر 2010.
- زيادة، و، (2004)، الوضع الزراعي والغذاء في الوطن العربي ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي في الفترة 1993 - 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، السودان، جامعة أم درمان الإسلامية 2004.
- زيتي، إ، (2010)، الفجوة الغذائية العربية في ظل تقلبات الأسعار العالمية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
- سحويل، ف، (2011)، قدرة الإنتاج الزراعي المحلي على توفير الطلب المحلي، دراسة في الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- السعدي، ع، (1992)، الفجوة الغذائية وتباينها المكاني في الوطن العربي، مجلة آفاق عربية، العدد 17.
- السعدي، ع (1999)، التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي وحجم فجوة الغذاء في الوطن العربي، شؤون عربية، رقم 100.
- السعدي، م، وملوك، أ (2010)، الفجوة الغذائية بالوطن العربي، مجلة العلوم الزراعية والبيئية، العدد الثاني، المجلد التاسع، جامعة الإسكندرية.
- سعيد، أ، (1997) أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، حلب، منشورات جامعة حلب.
- سلمان، م (2005)، تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- سليمان، أ، (2008)، الأمن الغذائي العربي والتغيرات الاقتصادية العالمية، القاهرة، المؤتمر الثامن للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، 27 - 28 سبتمبر 2000.
- سليمان، ع، (2003) ورقة عمل بعنوان: الاقتصاد السوري واستحقاق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، جامعة دمشق.

- سليمان، ي، وآخرون، (1986)، " مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في الدول النامية " في الأمن الغذائي العربي "، عمان، منتدى الفكر العربي.
- سيدي م (2005)، أزمة الأمن الغذائي، الجزيرة، على الموقع www.ElGazeera.Net/NR/Exeres، الأحد 2017/3/5، الساعة 8 مساء.
- الشنيفي، م، (2005)، الزراعة لتحقيق الغذاء في المملكة العربية السعودية، مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود.
- الشويكي، ح، (1991)، الأمن الغذائي العربي، مجلة الوحدة، العدد 84.
- الشوك، ر، (2010)، التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
- شيتيريان، فيكين، الجوع يهدد العالم العربي، نضوب الموارد (2011). على الرابط www.nodhoob.com، السبت، 2017/3/11، الساعة 10 مساء.
- الصادق، ع، (2009)، تحديات الأمن الغذائي العربي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- صبيح، م، (2011)، فجوة الادخارات وسياسات الحد من تعاضدها في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1994 - 2009، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، برنامج البحث العلمي والدراسات العليا.
- صندوق النقد العربي، (2005)، التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2005.
- صندوق النقد العربي، (2011)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- صوالحة، م، (2007)، استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية، دراسة تحليلية لمدينة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- الطرابلسي، ع، (1998)، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، الواقع والآفاق. بيروت، الطبعة الأولى.
- العاني، ص، (1992)، الغذاء والنفط والأمن القومي العربي، مجلة اليرموك، العدد 36.
- عبد السلام، م، (1998)، الأمن الغذائي في الوطن العربي، عالم المعرفة.
- عبد الكريم، س، (2009)، تقويم دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع القاعدية في أنشطة التنمية الزراعية واستدامتها، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- عفانة، ل، (2010)، استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية، محافظة طوباس كحالة دراسية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة

- النجاح الوطنية، نابلس.
- عمر، ش، (2006)، **تكيفات القطاع الزراعي الفلسطيني في مواجهة الحصار والإغلاق**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس.
- العيثم، أ، (1428 هـ)، **الفجوة الغذائية العربية والسعي نحو تحقيق الأمن الغذائي**، **صحيفة الجزيرة**، الاثنين 29 صفر 1428، العدد 12590. على الرابط: www.al-jazirah.com.sa، الثلاثاء، 2017/4/18، الساعة 10 مساء.
- غربي، ف، (2010)، **الزراعة وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر -**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
- غطاس، ر، (2008)، **واقع الأمن الغذائي في فلسطين**، القدس، معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).
- الفرا، م، (1986)، **مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العامة**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الكويت، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة.
- الفرا، م، (2011)، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، الكويت، علم المعرفة.
- فتحي، س، (1991)، **الوطن العربي والمشكلة الغذائية**، مجلة الوحدة العربية، العدد 84.
- القاسم، ص، (1993)، **الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله**، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان .
- القاسم، قاسم، **الأمن الغذائي ماضية ومستقبله**، عمان مؤسسة عبد الحميد شوفان 2001.
- قصوري، ر، (2011)، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة.
- قناوي، ع، (2002)، **الأمن الغذائي العربي**، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة.
- كرز، ج، (1999)، **نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات**، جامعة بير زيت، برنامج دراسات التنمية، مركز العمل التنموي / معاً، رام الله.
- كوش، ع، (2011)، **الأمن الغذائي العربي**، استراتيجيات ذهبية غير قابلة للتنفيذ، نضوب الموارد، على الرابط www.nodhoob.com، السبت 2017/4/22، الساعة 11 مساء.
- لبد، ع، (2004)، **تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994 - 2003**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، غزة.
- لرقام، ج، (2006)، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

- اللوزي، س، وآخرون، (2009)، تحديات الأمن الغذائي العربي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار " بكار "، (2007)، مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني.
- مجلة الاستثمار الزراعي، (2008)، العدد السادس، على الرابط:
<http://www.aaaid.org/pdf/magazine6/Socioeconomic.pdf>
- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، (1997)، الأمن الغذائي العربي، المجلد 5، العدد الأول، القاهرة.
- محمد، م، (2014)، تشخيص أزمة الغذاء العربي. على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3422AF4C-5F01-aA6>
- الأحد، 2017/5/14، الساعة التاسعة مساء.
- محمد، ن، (2010)، الأمن الغذائي ومخاطر الاعتماد على الغير، القاهرة، مجلة أخبار اليوم، 15 يناير.
- المخادمي، ع، (2009)، الأزمة الغذائية العالمية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- المركز الوطني للمعلومات، (2005)، الأمن الغذائي، صنعاء.
- مسلم، ط، (1990)، تحديات الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 62.
- مضحي، ع، وآخرون، (2012)، الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب
- الرئيسية في بعض الأقطار العربية 2005 - 2015، مجلة العلوم الزراعية العراقية، العدد 1، بغداد.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، نشرة الأمن الغذائي، الأعداد، 1، 3، 4، 7، للأعوام 2009، 2010، 2012.
- المعهد العربي للتخطيط، (2013)، الفجوة الغذائية في العالم العربي.
- مقداد، م، وآخرون، (2004)، آليات إحلال السلع المستوردة من إسرائيل، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- المكاشفي، أ، (2010)، دور الزراعة المطرية في الحد من الفجوة الغذائية بمحلة كوستي بولاية النيل الأبيض، في الفترة 1975 - 2008، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم، الخرطوم 2010.
- منتدى الفكر العربي، (1986)، الأمن الغذائي العربي، عمان.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الفاو، (2010)، تقرير عن حالة انعدام الأمن الغذائي لعام 2010.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2010)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1993)، إمكانيات تنمية إنتاج القمح والحبوب في الوطن العربي، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2006)، سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (2008)، المجلد 28.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2013) تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، للأعوام 2003 - 2013.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، سنوات مختلفة.
- النجفي، س، (2002)، الأمن الغذائي العربي المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- النجفي، س، (2002)، فجوة الغذاء في الأقاليم العربية، مقاربات اقتصادية معاصرة، القاهرة، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، 25 - 26 سبتمبر 2002.
- النجفي، سالم توفيق، (2003)، المحددات الراهنة وإشكالية المستقبل، مجلة شؤون اقتصادية عربية، العدد 88.
- نصار، م، (2010)، أثر الادخار والاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- الهدهد، ح، (2006)، الزراعة الفلسطينية، دراسة حالة لمدينة نابلس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- الهزايمة، م، والغرام، ع، (2009) الآثار السياسية للتبعية الغذائية، مجلة النهضة، العدد العاشر.
- الهندي، ك، (2006)، تقييم دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الوزان، ص، (1998)، تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

7 : 2 المراجع الأجنبية

- Burton, 2003, **Chinas Experience in Fighting Pover.**
- Carolyn, Orr, 2012, **The hows and whys of taxing farm – land varying stat systems in Midwest continue to evolve.**
- F.A.O: L'acceptation universelle du droit à l'alimentation, 24/11/2004 , Rome.
- F.P.H, **Foodation pour le progress de l'homme**, Romma, 18/8/2007, p, 6.
- Humain, Development Report, 2000, **Deepening democracy in a – 1 Fragmented world " UNDP " Oxford.**
- Pakistan institute of legislative department and transparency: " **taxing the agriculture income in Pakistan "**.
- Tisdell, Clem, 2009, **Economic Reform and Openness in China, Chinas Development Policies in the Last 30 years.**

7 : 3 المواقع الإلكترونية

<http://www.aoad.org/publications/risingpricesfood.pdf>

<http://www.amf.org.ae/ar/jointrep>

<http://www.Pcbs.gov.Ps/portals/-Pcbs/PressRelease/Press-En-FoodSecuir2014.pdf>

PCBS- WFP- FAO Survey 2009

CFSVA 2003, 2007 and FAO/WFP/UNRWA, May 2008

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

السادة/ العاملون في المؤسسات الحكومية والأهلية في المجال الزراعي المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول موضوع " الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي ". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية الزراعية من جامعة القدس. يرجى الإجابة عن فقرات الاستبانة بصدق وموضوعية من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، علماً بأن البيانات التي سيتم جمعها ستستخدم لأغراض الدراسة فقط، وستعامل بسرية تامة.

شاكرين مساعدتكم وحسن تعاونكم

الباحثة: عبير عودة الله الحميدات

إشراف د. عبد الرحمن التميمي

القسم الأول: البيانات الأساسية
الرجاء وضع إشارة (×) في المربع المناسب

المحافظة: الخليل بيت لحم أريحا رام الله نابلس جنين

المؤهل العلمي: دبلوم بكالوريوس ماجستير فأعلى

طبيعة العمل: ميداني مكتبي أخرى

قطاع العمل: حكومي غير حكومي قطاع خاص

سنوات الخبرة في مجال الزراعة : أقل من 5 سنوات 5 - 9 10 - 15 16 سنة
فأكثر

الدورات التدريبية في مجال الزراعة: دورات قصيرة أقل من عشرين ساعة
دورات متوسطة 20 - 50 ساعة
دورات طويلة أكثر من 50 ساعة

هل طبيعة عملك لها علاقة بالأمن الغذائي: نعم لا

القسم الثاني:

الفقرات الآتية تتعلق بالإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي، يرجى التكرم بوضع إشارة (×) في الخانة التي ترى أنها تتناسب مع تقديرك وقناعتك الشخصية:

الرقم	الفقرة	5	4	3	2	1
المحور الأول: القدرة على جسر الفجوة الغذائية						
1	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في الحبوب					
2	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في الخضروات					
3	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في البيض					
4	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في اللحوم الحمراء					
5	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية من اللحوم البيضاء					
6	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية من الحليب والألبان					
7	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية في الزيوت النباتية					
8	أعتقد أننا نستطيع سد 50% أو أكثر من الفجوة الغذائية من الأسماك					
9	أعتقد أننا نستطيع الحد من تباطؤ معدلات النمو والتطور الزراعي بنسبة 50% أو أكثر مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية					
10	أعتقد أننا نستطيع الحد من تذبذب أسعار المنتجات الغذائية بنسبة 50% أو أكثر مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية					
11	أعتقد أننا نستطيع الموازنة بين الكميات المنتجة والمستهلكة للمواد الغذائية بنسبة 50% أو أكثر مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية					
14	أعتقد أننا نستطيع توفير المنتجات الغذائية بأسعار معقولة بنسبة 50% أو أكثر مما يساهم في جسر					

					الفجوة الغذائية	
					أعتقد أننا نستطيع زيادة معدلات إنتاج المحاصيل الغذائية بنسبة 50% أو أكثر مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	13
					أعتقد أننا نستطيع إشباع حاجة السكان من المواد الغذائية بنسبة 50% أو أكثر مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	14

1	2	3	4	5	الفقرة	الرقم
المحور الثاني: دور المؤسسات الأهلية في جسر الفجوة الغذائية						
					تقدم المؤسسات الأهلية مشاريع تساعد في جسر الفجوة الغذائية	1
					تقدم المؤسسات الأهلية خدمات تساعد في جسر الفجوة الغذائية	2
					تقدم المؤسسات الأهلية معرفة علمية تساعد في جسر الفجوة الغذائية	3
					تقدم المؤسسات الأهلية مساعدات مالية تساعد في جسر الفجوة الغذائية	4
					تقدم المؤسسات الأهلية برامج لتحسين الإنتاج الزراعي مما يساعد على جسر الفجوة الغذائية	5
					تقدم المؤسسات الأهلية برامج حول السياسات في مجال الزراعة مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	6
					تقدم المؤسسات الأهلية مساعدات للوصول إلى الأسواق الخارجية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	7
					تساهم المؤسسات الأهلية في العمل على زيادة الرقعة الزراعية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	8
					تساهم المؤسسات الأهلية في زيادة الرقعة البعلية والمروية من خلال أنشطة الاستصلاح مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	9
					تساهم المؤسسات الأهلية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال العمل على تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك الزراعي والغذائي المستدام	10

					11	تقدم المؤسسات الأهلية برامج تزيد من القدرة على تحديد وتطوير خطط الإنتاج مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية
					14	تقدم المؤسسات الأهلية خدمات تساعد على تنظيم الدورة الزراعية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية
					13	تقدم المؤسسات الأهلية مساعدات في توفير مصادر التمويل للمشاريع الزراعية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية
					14	تقدم المؤسسات الأهلية برامج لتدريب المزارعين على تطبيق التقنيات الحديثة مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية
					15	تقدم المؤسسات الأهلية نشاطات مختلفة تساعد على جسر الفجوة الغذائية

1	2	3	4	5	الرقم	الفقرة
المحور الثالث: دور المؤسسات الحكومية في جسر الفجوة الغذائية						
					1	تقدم المؤسسات الحكومية مساعدات لتعزيز النمو الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وجسر الفجوة الغذائية
					2	تقدم المؤسسات الحكومية خدمات تساعد في حماية الإنتاج الزراعي وزياد إنتاجه مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية
					3	تقدم المؤسسات الحكومية برامج تساهم في رسم السياسات الزراعية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية
					4	تقدم المؤسسات الحكومية مشاريع تساعد في جسر الفجوة الغذائية
					5	تقدم المؤسسات الحكومية خدمات تساعد في جسر الفجوة الغذائية
					6	تقدم المؤسسات الحكومية معرفة علمية تساعد في جسر الفجوة الغذائية
					7	تقدم المؤسسات الحكومية خدمات إرشادية للمزارعين

					للوصول إلى زراعة مستدامة من خلال خدمات الإرشاد المتخصص مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	
					تساهم المؤسسات الحكومية في زيادة الرقعة البعلية والمروية من خلال أنشطة الاستصلاح مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	8
					تقدم المؤسسات الحكومية الدعم المادي الكافي في المجال الزراعي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	9
					تقدم المؤسسات الحكومية مساعدات لتحسين القدرات التسويقية للمنتجين الزراعيين مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	10
					تقدم المؤسسات الحكومية مساعدات لتطوير بدائل لمدخلات الإنتاج الزراعي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	11

1	2	3	4	5	الفقرة	الرقم
					تقدم المؤسسات الحكومية برامج تساعد على استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة مما يساهم في جسر الفجوة الاقتصادية	12
					تقدم المؤسسات الحكومية برامج تساعد على التوجه نحو زيادة الرقعة الزراعية والخضراء مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	13
					تقدم المؤسسات الحكومية برامج تزيد من القدرة على تحديد وتطوير خطط الإنتاج مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	14
					تقدم المؤسسات الحكومية نشاطات مختلفة تساعد على جسر الفجوة الغذائية	15
المحور الرابع: دور المساعدات الخارجية في جسر الفجوة الغذائية						
					أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في تشكيل مستقبل الاقتصاد الفلسطيني مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	1
					أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في سد الفجوة الغذائية	2
					أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساعد على شراء آلات	3

					زراعية حديثة مما يساعد في زياد الإنتاج وجسر الفجوة الغذائية	
					أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساعد في زيادة رقعة الأراضي الزراعية مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	4
					أعتقد أن 50% أو أكثر من المساعدات الأجنبية تتجه لتطوير الإنتاج الزراعي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	5
					أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساعد على توفير الخبراء الزراعيين مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	6
					أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في تقديم مشاريع تساعد على جسر الفجوة الغذائية	7
					أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساعد على خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	8
					أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساعد على تقديم خدمات تسهم في جسر الفجوة الغذائية	9

1	2	3	4	5	الفقرة	الرقم
					أعتقد أن المساعدات الأجنبية تساهم في تقديم برامج معرفة علمية تساعد على جسر الفجوة الغذائية	10
					أعتقد أن المساعدات الأجنبية تعمل على تنفيذ مشاريع لتحسين مستوى المعيشة مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	11
					أعتقد أن انتظام التمويل من خلال المساعدات الأجنبية يساعد على جسر الفجوة الغذائية	12
					أعتقد أن المساعدات الأجنبية تعمل على تطوير القطاع الزراعي الإنتاجي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	13
					أعتقد أن المساعدات الأجنبية تهدف إلى تأهيل مساحات واسعة من الأراضي مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	14
					أعتقد أن الخطط التي تقدمها السلطة الوطنية للدول المانحة تهتم بالإنتاج الزراعي وتطويره مما يساهم في جسر الفجوة الغذائية	15

7: 4: 2 الملحق الثاني

أسئلة المقابلة

- 1- ما هو مفهوم الأمن الغذائي؟
- 2- ما هي أهم المشاريع التي يتم تنفيذها لها علاقة بالأمن الغذائي؟
- 3- ما هي أهم أربعة معوقات في تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي؟
- 4- ما هي أهم المزروعات في نظركم تحقق الأمن الغذائي؟
- 5- ما هي العلاقة بينكم وبين المؤسسات الأخرى؟
- 6- ما العلاقة بينكم وبين وزارة الزراعة؟
- 7- هل تجد أن الخطط الرسمية تلبى الحد الأدنى من الأمن الغذائي؟
- 8- ما هي أهم الاقتراحات بهذا الخصوص لتقليل الفجوة الغذائية؟

فهرس الملاحق

192 الاستبانة 1 :4 :7

199 أسئلة المقابلة 2 :4 :7

فهرس الجداول

- جدول(2: 1)الأرقام القياسية لبعض مجموعات السلع الغذائية في العام خلال الفترة (2007-2011) . 30
- جدول(2: 2) إنتاجية الوقود الحيوي لعدد من المحاصيل والدول 34
- جدول(2: 3) تطور إنتاج مجموعة الحبوب الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2007 - 2010 ... 36
- جدول(2: 4) تطور إجمالي الصادرات والواردات العربية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسة (مليار دولار) 38
- جدول(2: 5) متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2006 - 2008 40
- الجدول(2: 6) تطور مساهمة الناتج الزراعي العربي في إجمالي الناتج المحلي العربي خلال الفترة 2005 - 2010 41
- الجدول(2: 7) نسبة الناتج الزراعي العربي إلى الناتج الإجمالي العربي ونصيب الفرد منه عام 2004 بالمقارنة مع العالم 42
- الجدول(2: 8) تطور الناتج الزراعي في الدول العربية خلال الفترة 2004 - 2010 الوحدة مليون دولار 43
- الجدول(2: 9) تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي خلال الفترة 2004 - 2010 الوحدة: دولار 44
- الجدول(2: 10) تطور انتاج واستهلاك الغذاء العربي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2004 - 2010 (الوحدة ألف طن) 46
- الجدول(2: 11) تطور الفجوة الغذائية العربية للسلع الغذائية الرئيسة (بالمليون دولار) 52
- جدول(2: 13) التركيز الجغرافي للفجوة الغذائية في الدول العربية في الفترة 1995 - 2004 الوحدة .. 59
- جدول(2: 14) قيمة العجز أو الفائض من مجموعات السلع الغذائية للدول العربية (مليون دولار)..... 61
- جدول(2: 16) متوسط أسعار المستهلك لبعض السلع الغذائية في الأراضي الفلسطينية 2009 (الأسعار بالشيكل) 65
- جدول(2: 15) كمية وقيمة الفجوة الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي خلال الفترة 2006 - 2008 63
- الجدول(2: 10) تطور انتاج واستهلاك الغذاء العربي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2004 - 2010 (الوحدة ألف طن) 70
- جدول (2: 17) عدد المستفيدين من برنامج الأغذية العالمي 72
- جدول(2: 18) أبرز المؤشرات الصحية في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية مقارنة مع الأراضي الفلسطينية بشكل عام (%) 88

90	الفلسطينية
133	الجدول (3: 20): خصائص العينة الديمغرافية
135	الجدول (3: 21_أ): نتائج معامل ارتباط بيرسون للاتساق الداخلي لفقرات الدراسة
136	الجدول (3: 21_ب): نتائج معامل ارتباط بيرسون للاتساق الداخلي لفقرات الدراسة
139	الجدول (4: 23_أ) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول القدرة على جسر الفجوة
140	الجدول (4: 23_ب) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول القدرة على جسر الفجوة الغذائية
141	الجدول (4: 24_أ) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المؤسسات الأهلية في جسر الفجوة الغذائية
142	الجدول (4: 24_ب) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المؤسسات الأهلية في جسر الفجوة الغذائية
143	الجدول (4: 25_أ) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المؤسسات الحكومية في جسر الفجوة الغذائية
144	الجدول (4: 25_ب) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المؤسسات الحكومية في جسر الفجوة الغذائية
145	الجدول (4: 26_أ) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المساعدات الخارجية في جسر الفجوة الغذائية
146	الجدول (4: 26_ب) الأعداد والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المساعدات الخارجية في جسر الفجوة الغذائية
148	الجدول (4: 27) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المحافظة
148	الجدول (4: 28) نتائج تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المحافظة
149	الجدول (4: 29) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي
149	الجدول (4: 30) نتائج تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي
150	الجدول (4: 31) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير طبيعة العمل

الجدول (4: 32) نتائج تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير طبيعة العمل.	151
الجدول (4: 33) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير قطاع العمل.	152
الجدول (4: 34) نتائج تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير قطاع العمل.	152
الجدول (4: 35) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.	153
الجدول (4: 36) نتائج تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.	153
الجدول (4: 37) نتائج اختبار توكي (Tukey) للفروق الثنائية البعدية في الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.	154
الجدول (4: 38) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الدورات التدريبية.	155
الجدول (4: 39) نتائج تحليل التباين الأحادي للإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الدورات التدريبية.	155
الجدول (4: 40) نتائج اختبار (ت) (t-test) للفروق في متوسطات الإمكانيات والفجوات في الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي تبعاً لمتغير طبيعة العمل.	156
جدول (4: 41 - أ) تفرغ البيانات	159
جدول (4: 43 - أ) إجابات السؤال الثامن	173
جدول رقم (4: 42 - أ) تحديد العبارات المفتاحية	170
جدول (4: 44) الاقتراحات لتقليل الفجوة الغذائية	175

فهرس الأشكال

- الشكل (2: 1) يوضح مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية. 60.....
- شكل (2: 2) مساهمة المجموعات السلعية في قيمة العجز الغذائي بالوطن العربي 2012..... 61.....
- شكل (2: 3) الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية..... 84.....
- شكل (2: 4) مستويات انعدام الأمن الغذائي موزعة حسب المنطقة..... 84.....
- شكل (2: 5) الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية في العام 2009..... 85.....
- شكل (2: 6) مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مستوى المحافظة 86
- شكل (2: 7) مستويات الأمن الغذائي بين الأسر في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية مقارنة مع مستويات الأمن الغذائي في الضفة الغربية..... 87.....
- شكل (2: 8) مستويات الأمن الغذائي بين الأسر في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 (%) 89.
- شكل (2: 9) مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية على مستوى المناطق 2010. 89.
- الشكل (2: 11) مستويات الأمن الغذائي للأسر في الأراضي الفلسطينية بعد تلقي المساعدات 2009 - 95.....
- شكل (2: 10) مستويات الأمن الغذائي بين الأسر في الأراضي الفلسطينية بعد المساعدات 2009 - 2011 (%) 92.....
- شكل (2: 12) مستويات الأمن الغذائي للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تلقي المساعدات 2009 - 2012..... 96.....
- الشكل (2: 13) مستويات الأمن الغذائي في فلسطين 2009 - 2013..... 98.....
- الشكل (2: 14) مستويات الأمن الغذائي للأسر حسب المنطقة 2013 و 2014 (%) 102.....
- الشكل (2: 15) مستويات الأمن الغذائي حسب مؤشر اللجوء والمنطقة 2013 و 2014 (%)..... 104.....
- الشكل (2: 16) مستويات الأمن الغذائي الأسري حسب مكان الإقامة والمنطقة 2013 و 2014 (%) 105.....
- الشكل (3: 17) رسم بياني يوضح خصائص العينة..... 134.....

أ	إقرار
ب	شكر وعرفان
ج	ملخص بالعربية
هـ	الملخص بالانجليزية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1	1:1 مقدمة الدراسة
2	2:1 مبررات الدراسة
3	3:1 أهمية الدراسة
4	4:1 مشكلة الدراسة
6	5:1 أهداف الدراسة
7	6:1 أسئلة الدراسة
7	7:1 فرضيات الدراسة
7	8:1 محددات الدراسة
8	9:1 حدود الدراسة
8	10:1 مصطلحات الدراسة
9	11:1 هيكلية الدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

10	2:1 الإطار النظري
10	2:1:1 تعريف الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به
12	2:1:2 الفجوة الغذائية
13	2:1:3 مفهوم الأمن الغذائي
13	2:1:4 مفهوم الاكتفاء الذاتي والغذائي
14	2:1:5 أمان الغذاء
15	2:1:6 الزراعة العضوية
16	2:1:7 التكثيف الزراعي

17.....	2: 1: 8	سياسات الأمن الغذائي.....
24.....	2: 1: 12	ركائز الأمن الغذائي.....
26.....	2: 1: 13	مستويات الأمن الغذائي.....
27.....	2: 1: 14	مؤشرات الأمن الغذائي وعلاقتها بسياسات وأنظمة توزيع الغذاء.....
28.....	2: 1: 15	أزمة الغذاء العالمية.....
36.....	2: 2: 2	أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي.....
36.....	2: 2: 1	مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسة.....
38.....	2: 2: 2	مؤشرات تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسة.....
39.....	2: 2: 3	المؤشرات الاستهلاكية والتغذية.....
41.....	2: 2: 4	النتائج الزراعي العربي وحصص الفرد منه.....
47.....	2: 3: 3	الفجوة الغذائية في الوطن العربي.....
47.....	2: 3: 1	تقديم.....
49.....	2: 3: 2	مفهوم الفجوة الغذائية.....
50.....	2: 3: 3	مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي:.....
51.....	2: 3: 4	حجم الواردات والمعونات الغذائية.....
51.....	2: 3: 5	نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات.....
51.....	2: 4: 4	الفجوة الغذائية في الوطن العربي.....
63.....	2: 5: 5	الأمن الغذائي والفجوة الغذائية في فلسطين.....
63.....	2: 5: 1	واقع الأمن الغذائي في فلسطين.....
73.....	2: 5: 2	مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين.....
83.....	2: 5: 3	تطور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية.....
	2: 5: 3: 1	الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة (2003 - 2008)
83.....		
85.....	2: 5: 3: 2	الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2009.....
87.....	2: 5: 3: 3	الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2010.....
91.....	2: 5: 3: 4	الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2011 - 2012.....
97.....	2: 5: 3: 5	الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2013.....
100.....	2: 5: 3: 6	الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2014.....
100.....	2: 5: 3: 7	المنهجية الجديدة.....
108.....	3: 1	الدراسات السابقة.....

3: 1: 3 التعليق على الدراسات السابقة..... 130

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1: 4 منهجية الدراسة..... 131

العمل الميداني..... 132

التحليل الكيفي..... 132

2: 4 مجتمع الدراسة..... 132

3: 4 عينة الدراسة..... 132

5: 4 صدق أداة الدراسة..... 135

6: 4 ثبات أدوات الدراسة..... 136

7: 4 المعالجة الإحصائية..... 136

8: 4 معيار التقويم..... 137

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

3: 5 خلاصة النتائج..... 156

4: 5 تحليل محتوى المقابلات..... 159

5: 5 الاقتراحات لتقليل الفجوة لتحقيق الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية..... 175

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أهم النتائج..... 184

التوصيات..... 185

المصادر والمراجع والملاحق..... 186

4: 7 الملاحق..... 194

فهرس الملاحق..... 202

فهرس الجداول..... 203

فهرس الأشكال..... 206

فهرس المحتويات..... 207